الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمداولات

الفترة التشريعية السابعة (2016–2018)– السنة الأولى 2016– الدورة البرلمانية العادية (2016 –2017) – العدد: 6

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يوم الأحد 5 ربيع الأول 1438
الموافق 4 ديسمبر 2016 (صباحًا ومساءً)

طبعت بمجلس الأمة يوم الأربعاء 6 ربيع الثاني 1438
الموافق 4 جانفي 2017

فهرس

1) محضر الجلسة العلنية التاسعة ..... ص 03

• عرض ومناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2017.

2) محضر الجلسة العلنية العاشرة ..... ص 35

• مواصلة مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2017.

محضر الجلسة العلنية التاسعة
المنعقدة يوم الأحد 5 ربيع الأول 1438
الموافق 4 ديسمبر 2016 (صباحًا)

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:
- السيد وزير المالية؛
- السيد الوزير المنتدب لدى وزير المالية، مكلف بالاقتصاد والرقمنة وعصرنة أنظمة المالية؛
- السيد وزير الأشغال العمومية؛
- السيد وزير الاتصال؛
- السيد وزير التكوين والتعليم المهنيين؛
- السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة العاشرة صباحًا

السيد الرئيس: بسم الله الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسيدة والسادة أعضاء الحكومة؛ يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة – كما تعلمون – عرض ومناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2017.

ومن دون إطالة نحيل الكلمة إلى السيد وزير المالية، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير المالية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء المجلس الأفاضل،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بعد استكمال المسار التشريعي على مستوى الغرفة الأولى، يشرفني أن أقدم أمام مجلسكم الموقر الهيكلة العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2017 ولأهم الأحكام التشريعية التي تضمنها.

تم إعداد هذا المشروع ضمن سياق خاص يتميز بتقلص إيرادات المالية، لاسيما إثر التراجع المتواصل والمحسوس لأسعار المواد الطاقوية على المستوى الدولي منذ جوان 2014.

لقد كان لهذه الوضعية وقع سلبي على توازناتنا، الاقتصادية الكلية والمالية الكلية الداخلية والخارجية، مما أدى إلى تقلص مداخيل البلاد.

لمواجهة هذه الوضعية اتخذت الحكومة جملة من التدابير الجبائية والميزانياتية بهدف تحسين الإيرادات وترشيد النفقات وهذا طبعا من أجل الحفاظ على توازناتنا الاقتصادية وتحسين النمو الاقتصادي.

يتم التكفل بهدف تطوير الموارد والنفقات العمومية، في إطار نظرة شاملة متوسطة وبعيدة المدى، بالكيفية التي تم تقديمها في النموذج الجديد للنمو الاقتصادي المصادق عليه من طرف الحكومة.

يندرج هذا النموذج الجديد ضمن إطار النظرة البعيدة المدى إلى آفاق سنة 2030.

يضم هذا النموذج الجديد التدابير المقترحة أو التي تم الشروع فيها لتعزيز النفقات العمومية واستعادة قوة الوضع

الخارجي، بالتحكم في الواردات وتنمية الصادرات خارج المحروقات، كما يبرز سياسة ميزانياتية بطابع جديد، في إطار استراتيجية بعيدة المدى، تسمح بتموقع الاقتصاد الوطني ضمن مسار نمو قوي ومستدام أين يتم استناد الدور الريادي للمؤسسة.

فالمسعى المعتمد من طرف الحكومة يجعل أولوية ترشيد النفقات العمومية والمحافظة على القدرة الشرائية للشرائح الاجتماعية الأكثر هشاشة وكذلك ترقية نشاطات الإنتاج المنشئة للثروة والشغل، فضلا على تحفيز النمو الاقتصادي.

يجدر الذكر أنه ولأول مرة يتم إدراج التأطير الاقتصادي الكلي والمالي ضمن منظور ثلاثية السنوات الذي يكشف من نص هذا القانون على التوقعات والمستويات للفترة ما بين 2017–2019 الخاصة بالمجاميع الاقتصادي الكلية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الأعضاء،

فيما يخص التأطير الاقتصادي الكلي والمالي للفترة 2017–2019، تتمثل أهم مؤشرات التأطير الاقتصادي الكلي والمالي لقانون المالية 2017 وتوقعات سنتي 2018–2019 فيما يلي:

– السعر المرجعي لبرميل النفط الخام هو 50 دولارا طول الفترة 2017–2019.

– السعر التقديري لبرميل النفط الخام هو 50 دولارا أمريكيا بالنسبة لقانون المالية 2017 و55 و60 دولارا أمريكيا لعامي 2018 و2019 على التوالي.

– متوسط سعر الصرف السنوي للدولار الأمريكي المتوقع خلال الفترة 2017–2019 يبلغ 108 دينار مقابل 1 دولار أمريكي.

– معدل التضخم المستهدف خلال الفترة 2017 – 2019 سيبقى في حدود 4٪.

– سيتم تسقيف النفقات العمومية خلال الفترة 2017–2019، بهدف الحفاظ على نفقات الاستثمار والتحكم في نفقات التسيير.

– سترتفع الإيرادات الجبائية خارج المحروقات بـ 11٪ خلال الفترة 2017 – 2019، بفعل تطور القاعدة الضريبية وتحسين التحصيل.

– سيتميز النمو الاقتصادي بالانتعاش، مقارنة بمستوياته المتوقعة لعام 2016، إذ سيكون في حدود 3.9٪ في 2017 و3.6 في 2018 ثم 3.4 في 2019.

– فيما يتعلق بالميزانية العامة للدولة، ستبلغ النفقات العمومية ضمن الإطار الميزانياتي متوسط المدى خلال الفترة 2017 – 2019 ما قيمته 6883 مليار دج في 2017 و6800 مليار دج في 2018 و2019.

– سينجر عن هذا التأطير تحسن تدريجي في الرصيد الإجمالي للخزينة الذي ينتقل من (–1297) مليار دج في 2017، أي ما يمثل (– 6٪) من الناتج الداخلي الخام، مقابل (– 2097) مليار دج، أي ما يمثل (– 11.7٪) من الناتج الداخلي الخام في 2016 إلى (– 425) مليار دج، أي ما يمثل (– 1.9٪) من الناتج الداخلي الخام في 2019 وهو ما يعكس بلوغ هدف تعزيز الميزانية في 2019.

– ستبلغ إيرادات الميزانية في 2017 حوالي 5635 مليار دج، أي بزيادة قدرها 12.7٪ مقارنة بالإيرادات المتوقعة في إقفال سنة 2016.

– سيرتفع حاصل الجباية البترولية المقيدة في الميزانية في 2017 إلى 2200 مليار دج.

– سترتفع الإيرادات الجبائية خارج الجباية البترولية إلى 11٪ وستنتقل بالتالي من 563 مليار دج بتوقعات الإقفال لسنة 2016 إلى 2845 مليار دج في سنة 2017.

– ستبلغ نفقات الميزانية في 2017 ما قيمته 6883 مليار دج، بانخفاض قدره 1.7٪ بالمقارنة مع توقعات الإقفال لسنة 2016.

هذا التراجع ناتج عن انخفاض نفقات التجهيز بنسبة 8.4٪ وارتفاع نفقات التسيير بنسبة 2٪.

تتوزع هذه الاعتمادات بمبلغ 1620 مليار دينار جزائري، قيمته فيما يخص قسم الاستثمار، و670 مليار دينار جزائري بالنسبة لقيمة العمليات برأس المال.

ستتركز هذه الاعتمادات بما يفوق 82٪ على مستوى 7 قطاعات فرعية.

تطور الاقتصاد الوطني خلال 2015.

فيما يخص المالية العامة فقد بلغ عجز الميزانية (– 3172) مليار دينار جزائري في نهاية ديسمبر 2015 مقابل (– 3186) مليار دينار جزائري خلال نفس الفترة من سنة 2014.

قدر الرصيد الإجمالي للخزينة بالنسبة للناتج الداخلي الخام بـ (– 91 ٪) سنة 2015، مقابل (5. 81) سنة 2014.

سجلت متاحات صندوق ضبط الإيرادات في نهاية

ديسمبر 2015 انخفاضا قدره 2336 مليار دينار لتصل بذلك إلى مبلغ 2702 مليار دينار جزائري.

مكتتب الاقتطاعات من الصندوق المقدرة بـ 2886 مليار دينار لتمويل العجز المسجل في الخزينة في حدود 35 ٪.

فيما يخص إجمالي التضخم، فقد بلغ في سنة 2015 نسبة 4.87 ٪ أي بمستوى أعلى من ذلك المسجل في 2014 أي 2.92 ٪.

بالنسبة للنمو الاقتصادي، فقد وصل إلى 3.8 ٪ وهو نفس المستوى المسجل في 2014.

سجل الميزان التجاري تراجعا للمداخيل الناتجة من صادرات المحروقات إلى 33 مليار دولار أمريكي أي (–43 ٪) مقارنة بـ 2014.

بلغ مستوى سعر برميل البترول الجزائري في 2015 قيمة 52.8 دولار أمريكي للبرميل، مقابل 1. 99 دولار أمريكي للبرميل في 2014.

تطور الاقتصاد الوطني خلال سنة 2016، تبين التوجهات السنوية الجزئية للمؤشرات الأساسية في 2016 التطورات الأساسية التالية:

من حيث المالية العامة وصل إجمالي عجز الخزينة إلى (– 1796 مليار دينار) في نهاية شهر جوان 2016 بزيادة في العجز قدره611 مليار دينار مقابل بالعجز المسجل في الفترة نفسها من عام 2015.

وصلت متاحات صندوق ضبط الإيرادات في نهاية جوان 2016 إلى 740 مليار دينار جزائري، إثر اقتطاعات بمبلغ 3331 مليار دينار تمت في سنة 2016 لتغطية عجز الخزينة.

قدر مستوى معدل التضخم خلال السداسي الأول من 6102 (6.03) مقابل (5.32 ٪) خلال نفس الفترة من 5102.

سجل النشاط الاقتصادي انتعاشا خلال السداسي الأول من سنة 2016 بحيث وصل النمو الاقتصادي إلى (+ 3.7) مقابل (3.4 ٪) في السداسي الأول لسنة 2015.

تعزز مستوى حجم نمو هذا الناتج الداخلي الخام بـ 3.7 ٪.

تراجع معدل البطالة، حيث انتقل من 11.2 ٪ في 2015، أي في سبتمبر 2015 إلى 9.9 ٪ في أفريل 2016، مسجلا انخفاضا بـ 1.3 نقطة مئوية.

سجل تراجع للميزان التجاري إلى نهاية جوان 2016 (–10.3) مليار دولار بفعل تقلص هام لصادرات السلع التي بلغت 31 مليار دولار أمريكي أي (–31 ٪) رغم تراجع مستوى واردات السلع التي قدرت بـ 23.5 مليار دولار.

في السداسي الأول من سنة 2016 وصل متوسط سعر برميل البترول إلى 40.65 دولارا أمريكيا مقابل 58 دولارا سنة 2015.

السيد الرئيس،

السادة والسيدات الأعضاء،

فيما يتعلق بالتدابير التشريعية: تهدف التدابير التشريعية المدرجة في إطار نص قانون المالية لسنة 2017 إلى تحسين مستوى الإيرادات الجبائية للدولة وترشيد تسيير نفقات الميزانية وتسهيل الإجراءات الجبائية لتشجيع الاستثمار؛ وفيما يلي تفصيل هاته التدابير:

التدابير الهادفة لتحسين الإيرادات الجبائية للدولة:

تتمثل في تأسيس ضريبة على الدخل الإجمالي لفوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية والحقوق التابعة بمعدل 5٪ محررة من الضريبة.

– إخضاع للرسم على القيمة المضافة المبالغ المحصلة من طرف الشركات الأجنبية التي لا تملك إقامة مهنية دائمة بالجزائر والتي تنشط في إطار عقد تقديم الخدمات.

– إلغاء إعفاءات الرسم على القيمة المضافة المطبقة على العمليات المتعلقة بالبترول وإخضاعها للمعدل المخصص بـ 7٪.

– رفع معدل الرسم على القيمة المضافة بنقطتين.

– تعديل النظام الجبائي لتجارة العتاد المستعمل.

– تأسيس لمعدل جديد بـ 10٪ على الضريبة على الدخل الإجمالي على المداخيل المتأتية لإيجار السكنات الفردية.

– الرفع من تسعيرة الرسم على الرخص العقارية.

– تعزيز الإجراءات المتعلقة بمراقبة أسعار التحويل أو رفع القرارات العقارية الجبائية في حالة مخالفة.

– تأسيس رسم خاص بمعدل 10٪ على عقود الإنتاج ونشر الإشهار على المنتوجات غير المصنعة محليا.

– رفع الرسم الداخلي على الاستهلاك المطبق على العمليات المتعلقة بالمواد التبغية.

– تمديد مجال تطبيق الرسم الداخلي على الاستهلاك

لتشمل مواد أخرى مسماة بالمنتوجات الفاخرة وإعادة هيكلة التعريفات المعمول بها.

– رفع الرسم على بعض المنتجات البترولية بـ 1 دينار للتر للمازوت و3 دينار للتر البنزين.

– تأسيس رسم خاص يسمى رسم الفاعلية الطاقوية يطبق على الأجهزة المستعملة للكهرباء المفرطة في استهلاك الطاقة.

تأسيس رسم المعاملة بالمثل يطبق على الرعايا الأجانب أو مركباتهم التي تطبق رسوم الدخول أو الخروج للإقليم أو ما يماثلها على الرعايا الجزائريين.

– رفع تسعيرة المراقبة والتحليل والخبرة على المنتوجات الصيدلانية الخاضعة للتسجيل.

– رفع تسعيرة الحقوق المستحقة عند طلبات تسجيل المنتوجات الصيدلانية وتعديل طبيعة بعض الحقوق المستحقة.

– تمديد تطبيق أحكام المادة 75 لقانون المالية التكميلي لسنة 2015 لصالح المستخدمين والأشخاص الممارسين لنشاط غير مأجور والمدينين لاشتراكات الضمان الاجتماعي.

– تشديد العقوبة على مخالفات الاستيراد لغرض تجاري لقطع الغيار المستعملة.

– إستثناء من شرط الأجل، أي 5 أيام، فيما يخص الدفع النقدي للحقوق والرسوم التي تضفى على البضائع المصرح بها.

– تأسيس غرامة إكراه أي (Amende astreinte) في حالة الاعتراض على الرقابة التجارية وعلى تقديم الوثائق التنظيمية المطلوبة من طرف المصالح المختصة لوزارة التجارة.

– تأسيس رسم على الأطر المطاطية الجديدة المستوردة (المادة 2007).

– تأسيس غرامة على تسوية وضعية البنايات غير المطابقة لرخصة البناء.

فيما يتعلق بالتدابير الهادفة لتشجيع الاستثمار وتوسيع الأوعية الضريبية تتمثل فيما يلي:

– عدم دعم المؤسسات الناشطة في مجال الصناعات التركيبية.

– إعفاء من التعريفة الجمركية والرسم على القيمة المضافة لبعض المكونات والمواد الأولية المستوردة المستعملة في الصناعة التركيبية.

– السماح للأشخاص المعنوية الخاضعة للقانون الخاص بالقيام بإنشاء وتهيئة وتسيير مناطق نشاطات ومناطق صناعية على الأراضي ذات الطابع غير الفلاحي التي تشكل ملكيتهم أو التابعة للدولة.

– تمديد الإعفاء المتضمن في أحكام المادة 76 من قانون المالية لسنة 2014 إلى السندات المالية الصادرة لمدة 3 سنوات.

– إلغاء حق التسجيل الإضافي المطبق على عملية التنازل على الأسهم أو الحصص الاجتماعية للشركات المستفيدة، من إعادة التقييمات التنظيمية.

– تسهيل إجراءات توريق القروض الرهنية.

– تحديد كيفية تخصيص فوائد بنك الجزائر قصد تحديد مستوى الاحتياطات من طرف هذا البنك.

– إلغاء إلزام اللجوء إلى الانتماء المستندي كوسيلة وحيدة للدفع في المعاملات الجارية مع الخارج.

– تكفل الخزينة العمومية بالفوائد خلال مدة التأجيل وتخصيص معدل الفائدة للقروض المقدمة من طرف البنوك العمومية في إطار إنجاز برامج 120 مسكنا.

– الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة كل مدخلات المستهلكات، عملية تكرير وتكييف الزيوت الغذائية المعنية.

– التأهيل للاستفادة من الصندوق الوطني للتنمية الريفية رقم 302–140 في مجال استصلاح الأراضي لفائدة الجماعات الإقليمية المستصلحة عن طريق الامتياز وكذا المستثمرين الفلاحين.

– من حيث تدابير ترشيد نفقات الميزانية:

– تعديل باب نفقات صندوق ضبط الإيرادات.

– تعديل تأطير الميزانية على المدى المتوسط المضبوط سنويا.

– تعديل باب إيرادات الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية.

– غلق حسابات التخصيص الخاص الموجهة لتسيير عمليات الاستثمار العمومية.

– فتح في كتاب الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 302–145 عنوانه حساب تسيير عمليات الاستثمار العمومية مسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز:

السيد الرئيس،
السيدات والسادة الأعضاء،
فيما يخص التدابير الهادفة لتبسيط وتخفيض الإجراءات الجبائية:
– إلغاء الدفتر ذو أرومة، مستعمل في إطار الشراء للإعفاء واستبداله بشهادة يمكن تحميل نموذج منها على الموقع الإلكتروني.
– تبسيط آلية منح جدول زمني لدفع الضرائب مع وضع إطار شفاف لتطبيقه.
– تكييف حق الخصم على الرسم على القيمة المضافة لبعث العمليات.
– منح مهلة إضافية آلية في إطار إجراءات الدفع الإلكتروني.
بشأن التدابير الهادفة لتعزيز ضمانات المكلفين بالضريبة:
– تعميم منح الاستفادة من تخفيض قدره 30٪ من رقم الأعمال بخصوص الرسم على النشاط المهني إلى كل عمليات البيع بالجملة.
– إدراج إجراء يسمح للشركات التي تمر بوضعية مالية صعبة بإعادة جدولة الديون الجبائية خلال فترة لا تتعدى 63 شهرا حسب قدرتها المالية.
– مراجعة آلية الإرجاع القانوني للدفع، من خلال تأسيس دفع مبلغ يساوي 30٪ بدلا من 20٪ حاليا من الحقوق المتنازع عليها.
– تمديد تاريخ الأجل النهائي لتطبيق نظام الامتثال الجبائي الإرادي إلى غاية 13 ديسمبر 2017.
– تسقيف أتعاب الموثقين.
– تعزيز الضمانات المقدمة للمكلف بالضريبة المتعلقة بمنازعات التحصيل.
– إدخال التقادم على حق خصم الرسم على القيمة المضافة.
السيد الرئيس والسادة الأعضاء،
خلاصة القول، في الأخير، أن نص قانون المالية لسنة 2017 يستهدف في مضمونه:
– المحافظة على التوازنات الاقتصادية الكبرى للاقتصاد الوطني.
– مواصلة النمو وسياسة التضامن الوطني لفائدة الطبقات الهشة.
– مواصلة جهود الدولة لتنويع الاقتصاد، من خلال تدعيم تنمية الشبكة الصناعية بإيجاد الظروف الملائمة لنمو اقتصادي مستدام، منشئ لمناصب الشغل ومدر للثروة.
شكرا على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الآن أحيل الكلمة إلى لسيد مقرر لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لقراءة التقرير التمهيدي.

السيد مقرر اللجنة المختصة: بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.
السيد رئيس مجلس الأمة، المحترم،
السيد وزير المالية، ممثل الحكومة،
السادة الوزراء،
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،
السيد الوزير المنتدب لدى وزير المالية، مكلف بالاقتصاد الرقمي وعصرنة الأنظمة المالية،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام،
السادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
يشرفني أن أعرض عليكم التقرير التمهيدي الذي أعدته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، حول نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2017.
المقدمة
يمكن للمتتبع لمسار السياسة المالية الذي انتهجته بلادنا منذ تسعينيات القرن الماضي، وقبل ظهور الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، أن يتذكر الخطوات الهامة التي اتخذها فخامة رئيس الجمهورية، في مقدمتها تسديد المديونية الخارجية، والتي كان من نتائجها تحرر بلادنا من القيود المفروضة عليها والشروط القاسية لصندوق النقد الدولي، وتخفيف آثار تلك الأزمة على بلادنا، هذا علاوة على الخطوة الشجاعة التي اتخذها والمتمثلة في اتفاق السلم والمصالحة الوطنية الذي كان له الفضل في إيقاف نزيف الدم الجزائري، الذي استمر لأكثر من عشرية من الزمن، وأعاد السلم والاستقرار إلى ربوع بلادنا، وفسح المجال أمام انطلاقة تنموية شاملة عمت أرجاء الوطن.

وما يجب التذكير به هنا، هو أن تأثيرات انخفاض أسعار البترول التي مست إيراداتنا بشكل كبير، طالت العديد من الدول، فتقلصت معها مواردها المالية وبدرجات متفاوتة، أدت بها إلى إعادة النظر في موازناتها، وتأجيل إنجاز بعض مشاريعها التنموية وإلغاء أخرى، ولم يسلم من تأثيراتها حتى تلك الدول النفطية المعروفة بمدخراتها المالية الكبيرة، والتي رغم قلة عدد سكان البعض منها مقارنة بعدد سكان بلادنا، عمدت إلى اتخاذ تدابير فرضت بموجبها رسوما لم تكن تعمل بها من قبل، واتخذت إجراءات تقشفية صارمة مع مرافقتها بالبحث جديا عن بدائل أخرى للبترول، للنأي بنفسها عن مخاطر التذبذب المستمر في أسعار البترول ومفاجآته المستمرة.

ويأتي مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2017، في سياق اقتصادي ومالي وطني ودولي صعب، يفرض مزيدا من ترشيد الإنفاق العمومي لتجاوز تبعات تراجع إيرادات الجزائر من المحروقات.

وقصد معرفة محتوى هذا المشروع، وتحضيرا لدراسة النص، عقدت اللجنة برئاسة السيد عبد القادر شنيني، رئيس اللجنة، اجتماعا بمقر المجلس صباح يوم الأربعاء 23 نوفمبر 2016، اطلعت فيه على ما تضمنه المشروع من مواد وعرض أسباب كل مادة، وكذا تقديرات سنتي 2018–2019.

وقد شرعت اللجنة في دراسة نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2017، فور إحالته عليها يوم الأحد 27 نوفمبر2016، من قبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، فعقدت اجتماعا صباح يوم الثلاثاء 29 نوفمبر 2016، برئاسة السيد رئيس اللجنة استمعت فيه إلى عرض قدمه ممثل الحكومة، السيد حاجي بابا عمي، وزير المالية، تناول فيه بالشرح والتوضيح مختلف المحاور والأحكام التي تضمنها النص، وتم فتح نقاش معه أثار فيه أعضاء اللجنة جملة من النقاط المتعلقة بما ورد فيه من أحكام وتدابير تشريعية، وقدم ممثل الحكومة من جانبه الأجوبة والتوضيحات اللازمة بخصوص المواضيع التي طرحت في النقاش.

وقد حضر الاجتماع إلى جانب ممثل الحكومة السيد معتصم بوضياف، الوزير المنتدب لدى وزير المالية، مكلف بالاقتصاد الرقمي وعصرنة الأنظمة المالية، وكذا عدد من الموظفين السامين في وزارة المالية ووزارة العلاقات مع البرلمان.

واختتمت اللجنة دراستها التمهيدية للنص في جلسة عمل عقدتها بمكتبها صبيحة يوم الأربعاء 30 نوفمبر 2016، برئاسة رئيس اللجنة، استعرضت فيها النقاط التي نوقشت في الاجتماع والتوضيحات المقدمة بشأنها وتم إدراجها في هذا التقرير التمهيدي الذي تضمن ثلاثة محاور رئيسية، هي: المعطيات المالية والاقتصادية لنص قانون المالية لسنة 2017، فحوى النقاش الذي دار بين أعضاء اللجنة وممثل الحكومة وخاتمة.

المعطيات المالية والاقتصادية لمشروع قانون المالية لسنة 2017

تتمثل المعطيات المالية والاقتصادية لنص قانون المالية لسنة 2017، الذي يحتوي على140 مادة، فيما يلي:

أولا: التأطير الاقتصادي الكلي والمالي لنص قانون المالية لسنة 2017

ـ السعر المرجعي الجبائي لبرميل البترول الخام: حدد بـ 50 دولارا أمريكيا للثلاث سنوات القادمة، مقابل 37 دولارا أمريكيا للبرميل في قانون المالية لسنة 2016.

ـ السعر المتوقع لبرميل البترول في السوق «صحراء بلاند» للثلاث سنوات (2017 و2018 و2019): حدد على التوالي بـ: 50 و 55 و 60 دولارا أمريكيا، علما أنه حدد بـ45 دولارا أمريكيا في قانون المالية لسنة 2016.

ـ سعر صرف الدينار الجزائري: حدد بـ 108 دنانير للدولار الواحد الأمريكي، مقابل 98 دينارا للدولار الواحد في قانون المالية لسنة 2016.

ـ عائدات صادرات المحروقات: يتوقع أن تصل خلال السنوات الثلاث: 2017 و 2018 و 2019 على التوالي، إلى: 35 مليار دج، و 40.1 مليار دج، و45.6 مليار دج، على أساس سعر برميل الخام في السوق «صحراء بلاند» المشار إليه آنفا.

ـ واردات السلع: يتوقع أن تصل خلال السنوات الثلاث:2017 و2018 و2019 على التوالي، إلى: 45.6 مليار دولار أمريكي و 44.2 مليار دولار أمريكي و42.0 مليار دولار أمريكي.

ـ معدل التضخم: حدد بـ 4٪ للثلاث سنوات القادمة 2017 و2018 و2019، والمعدل نفسه حدد في قانون المالية لسنة 2016.

ـ النمو الاقتصادي: سيكون في حدود 3.9٪ في نص قانون المالية لسنة 2017، مقابل 3.5٪ (توقعات سنة 2016 المعدلة)، وستنخفض هذه النسبة إلى 3.6٪ سنة 2018، لتستقر في مستوى أعلى من توقعات 2016 – 2018.

أما النمو خارج المحروقات فسيصل إلى 3.7٪ سنة 2017، مقابل 3.3٪ سنة 2016، وستستقر هذه النسبة عند 3.8٪ في سنتي 2018 و2019.

ثانيا: ميزانيـة الدولة

1 – الإيرادات

توقع نص قانون المالية لسنة 2017 أن تسجل إيرادات الميزانية ارتفاعا بنسبة 12.7٪ بوصولها إلى 5635.5 مليار دج، مقابل 4747.4 مليار دج، في قانون المالية لسنة 2016.

وستبلغ عائدات الجباية البترولية 2200.1 مليار دج، في نص قانون المالية لسنة 2017، مقابل 1682.2 مليار دج، في قانون المالية لسنة 2016، وهذا تحت تأثير كل من السعر المرجعي المقدر بـ50 دولارا أمريكيا للبرميل والتطور الإيجابي لصادرات المحروقات في سنة 2017، وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، 108 دج /دولار أمريكي.

أما عائدات الجباية من خارج المحروقات، فتوقع نص قانون المالية لسنة 2017، انتقالها من 2563.4 مليار دج، حسب توقعات الإقفال لسنة 2016 إلى 2845.4 مليار دج، في سنة 2017.

2 ـ النفقات

توقع نص قانون المالية لسنة 2017 أن تصل نفقات الميزانية إلى 6883.2 مليار دج، مقابل 7000 مليار دج، في توقعات الإقفال لسنة 2016، مسجلة نسبة انخفاض بـ1.7٪، وتتوزع هذه النفقات كالآتي:

أ ـ ميزانية التسيير: حددت بـ 4591.8 مليار دج، في نص قانون المالية لسنة 2017، مقابل 4500 مليار دج، في إقفال سنة 2016، مسجلة ارتفاعا قدره 91.8 مليار دج.

ب ـ ميزانية التجهيز: حددت بـ 2291.4 مليار دج، في نص قانون المالية لسنة 2017، مقابل 3176.8 مليار دج، في قانون المالية لسنة 2016.

ج ـ التحويلات الاجتماعية: ستصل إلى 1630.8 مليار دج، في نص قانون المالية لسنة 2017، مقابل 1840.5 مليار دج، في قانون المالية لسنة 2016، وتبقى هذه التحويلات كبيرة بالرغم من تراجع المداخيل.

وسيصل الدعم الموجه إلى كل من: الأسر، السكن والصحة، إلى:

ـ الدعم الموجه للأسر: سيصل إلى 413.5 مليار دج، مسجلا انخفاضا طفيفا بنسبة 7٪، مقارنة بقانون المالية لسنة 2016، ويمثل هذا الدعم ما يعادل 25.4٪ من إجمالي التحويلات.

ـ الدعم الموجه للسكن: سيصل إلى ما يقارب 305 مليار دج، مسجلا انخفاضا قدره 35.5٪، مقارنة بقانون المالية لسنة 2016، ويمثل هذا الدعم 18.7٪ من إجمالي التحويلات.

ـ الدعم الموجه للصحة: سيصل إلى 330.2 مليار دج، مسجلا ارتفاعا قدره 2.8٪، مقارنة بما سجله في قانون المالية لسنة 2016، ويمثل هذا الدعم ما يعادل 20.2٪ من إجمالي التحويلات.

ثالثا: رصيد صندوق ضبط الإيرادات

توقع نص قانون المالية لسنة 2017 أن يتقلص رصيد صندوق ضبط الإيرادات، متوقعا أن يصل إلى 1042.6 مليار دج، في نهاية سنة 2016، ومرد ذلك إلى غياب فائض قيمة الجباية البترولية لسنة2017، وكذا إلى المبلغ الذي سيقتطع منه لتمويل عجز الخزينة سنة 2017، والمقدر بـ941.7 مليار دج.

رابعا: عجز الميزانية

توقع نص قانون المالية لسنة 2017 أن يستمر عجز الميزانية خلال السنوات الثلاث: 2017 و2018 و2019، ليصل على التوالي، إلى: 1297.7 مليار دج، 1051.9 مليار دج، و425.6 مليار دج، في حين وصل هذا العجز في قانون المالية لسنة 2016، إلى 3236.8 مليار دج.

خامسا: عجز الخزينة العمومية

يتوقع أن تعرف أرصدة الخزينة عجزا في سنوات: 2017 و2018 و2019، وذلك بانخفاض هذه الأرصدة على التوالي، إلى: 1297.7 مليار دج، في سنة 2017، و1051.9 مليار دج، في سنة 2018، و425.6 مليار دج، في سنة 2019، إلا أن هذا العجز يتوقع أن يتقلص تدريجيا بفعل عوامل أخرى.

سادسا: ناتج احتياطي الصرف

يتوقع أن يصل احتياطي الصرف إلى 121.2 مليار دولار

أمريكي، في أواخر سنة 2016.

سابعا: التدابير التشريعية

لقد تضمن نص قانون المالية لسنة 2017 حُزمة هامة من التدابير التشريعية ذات الأبعاد المالية والاقتصادية والتجارية والاجتماعية والثقافية...إلخ، تهدف في مجملها، إلى:

1 ـ تحسين الإيرادات الجبائية للدولة،

2 ـ تشجيع الاستثمار وتوسيع الوعاء الضريبي،

3 ـ ترشيد نفقات الميزانية،

4 ـ تبسيط وتخفيف الإجراءات الجبائية،

5 ـ تعزيز ضمانات المكلفين بالضريبة.

فحوى النقاش الذي دار بين
أعضاء اللجنة وممثل الحكومة

بعد أن استعرضنا المعطيات المالية والاقتصادية للنص، نتطرق فيما يلي باختصار إلى النقاش الذي دار بين أعضاء اللجنة وممثل الحكومة حول نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2017:

I ـ مضمون عرض ممثل الحكومة:

إستعرض ممثل الحكومة أمام اللجنة، المحاور الكبرى لنص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2017 والسياسة المالية التي انتهجتها الحكومة لمواجهة الانخفاض الحاد الذي تعرفه أسعار المحروقات في الأسواق العالمية وما صاحبه من تراجع في عائدات البلاد من العملة الصعبة.

كما تناول ممثل الحكومة تأطير الاقتصاد الكلي والمالي، وكذا التراجع الذي سيمس كلا من واردات السلع وحجم الإيرادات من صادرات المحروقات، وكذا تآكل متاحات صندوق ضبط الإيرادات...إلخ.

كما تطرق ممثل الحكومة إلى الأحكام والتدابير التشريعية التي تضمنها النص، وشرح بالتفصيل أهدافها وأبعادها المختلفة.

II ـ النقاط التي أثارها أعضاء اللجنة:

حظي نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2017 باهتمام خاص من طرف أعضاء اللجنة، عكسته نوعية الأسئلة والانشغالات والملاحظات التي وجهت إلى ممثل الحكومة حول النص وأبعاده الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، والظروف الاقتصادية والمالية الاستثنائية التي تم إعداده فيها.

وفيما يلي هذه النقاط:

1 ـ إلى ماذا يعود لجوء الحكومة إلى تأطير الاقتصاد الكلي لثلاث سنوات بدلا من سنة واحدة؟

2 ـ لماذا لا تتخذ الحكومة الإجراءات المناسبة بحق المتهربين من الضريبة، ولاسيما وأن المبالغ المستحقة بإمكانها التكفل، ولو لحين، بالعجز المسجل في الإيرادات؟

3 ـ لماذا تم اعتماد السعر المرجعي لبرميل النفط الخام، بـ 50 دولارا أمريكيا، في نص قانون المالية لسنة 2017، في حين أن مستويات السوق العالمية، في الوقت الراهن، تشير إلى أن سعر البرميل هو ما دون 50 دولارا أمريكيا؟ ألم يكن من الأفضل الإبقاء على السعر المرجعي 37 دولارا أمريكيا للبرميل والمعمول به منذ سنوات؟

4ـ لماذا تم تثبيت سعر صرف العملة الوطنية عند 108 دينار/دولار أمريكي، طيلة الفترة 2016 – 2017، وهذا في ظل فرضية تحسن مؤشرات الاقتصاد الوطني في السنوات المقبلة؟

5 ـ ما هي نسبة تحصيل موارد الجباية العادية، وهل تم تزويد الإدارة الجبائية بالإمكانيات اللازمة (البشرية والمادية) لأدائها لمهامها على أكمل وجه في مجال التحصيل الضريبي، علما أن مبلغ مستحقات الخزينة العمومية إزاء المكلفين هامة جدا، ولو تم تحصيلها لكنا في غنى عن إثقال كاهل المواطن بأعباء جديدة، ولاسيما ما نص عليه نص قانون المالية لسنة 2017 من رفع قيمة الرسم على القيمة المضافة وكذا أسعار الوقود...إلخ؟

6 ـ ما هي الإجراءات التي اتخذتها الحكومة من أجل التكفل بجزء من تكلفة الكهرباء في مناطق الجنوب، لصالح الأسر والنشاطات الفلاحية؟

7 ـ ما هي الإجراءات التي ستتخذها الحكومة، من أجل تعزيز الموارد المالية للجماعات المحلية، ولاسيما باستغلال كافة الفرص المتاحة، وهذا نظرا لعجز العديد منها على تغطية النفقات التي تُسند إليها؟ ولماذا لا يتم إعفاء البلديات التي تعاني من عجز مزمن، من بعض المهام التي لا يمكنها التكفل بها؟ وما هو مصير البلديات المصنفة «فقيرة» في ظل سياسة ترشيد الإنفاق العام التي انتهجتها الحكومة مؤخرا؟

8 ـ تم إعداد نص قانون المالية لسنة 2017 في إطار منظور ميزانياتي استشرافي متوسط الأمد (3 سنوات)، ألم يكن

من الأجدر أن يمتد إلى 5 أو 10 سنوات؟ وما هي التوقعات المتعلقة بواقع التنمية الاقتصادية بعد انقضاء 3 سنوات؟

9 ـ نفقات الموظفين ستنخفض بـ 60 مليار دج، كما ورد في النص؛ إلى ماذا يعود هذا الانخفاض، ولماذا لا تُقرر استثناءات للتوظيف في المرافق العمومية التي تعاني نقصا فادحا في التأطير الإداري؟

10 ـ ما هي أسباب انخفاض مساهمة الدولة في الديوان الوطني المهني للحبوب وكذا الديوان الوطني المهني للحليب؟ وهل يعود ذلك إلى ارتفاع إنتاج المادتين محليا؟

11 ـ ما هي الإجراءات التي اتخذتها الحكومة من أجل محاربة ظاهرة الفوترة المفرطة في مجال المعاملات التجارية مع الخارج، والتي تتسبب في تحويل غير مسبوق للعملة الصعبة؟

12 ـ قصد ضمان فعالية التحويلات الاجتماعية، ما هي الآليات الجديدة التي تفكر فيها الحكومة من أجل أن يذهب الدعم مباشرة للفئات المحتاجة فقط، والتخلي عن الدعم المعمم، المعمول به حاليا؟

13 ـ ما هي شروط وكيفيات التنازل عن العقار الصناعي العمومي، وهل سيتم ذلك بالدينار الرمزي؟

14 ـ تقديم توضيحات بشأن الإعفاءات الجبائية الممنوحة لقطاع الصناعة التركيبية، وكذا نسبة اندماج هذا الفرع من النشاط؟

15 ـ تشكو الكثير من البلديات من غياب إطار تنظيمي دقيق لتدخل المراقب المالي، وهو ما نتج عنه تعطل السير الحسن للمصالح البلدية. وعليه، ما هي الإجراءات المتخذة للتكفل بهذا الانشغال؟

16 ـ ما هو مبلغ القرض الذي منحته بلادنا لصندوق النقد الدولي، وما هي شروط وكيفيات تسيير هذا التوظيف المالي، ولاسيما، مدته وعوائده... إلخ؟

17 ـ لماذا يتم اللجوء إلى تعديل قوانين سارية المفعول، بإدراج أحكام في قانون المالية (تسقيف أتعاب الموثقين، الاعتراض على المراقبة التجارية...إلخ)، في حين أن موضوع قانون المالية محدد بوضوح بموجب القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 جويلية سنة 1984، والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم؟

18 ـ هل قامت الحكومة بإجراء تقييم شامل لمختلف آليات التشغيل، المعتمدة منذ سنوات، والتي كلفت الدولة أموالا باهظة دون نتائج اقتصادية ملموسة في الواقع؟

19 ـ ترمي السياسة الطاقوية المعلنة إلى تثمين الغاز الطبيعي، ولاسيما كوقود للسيارات، وهذا من أجل خفض كلفة البنزين والمازوت، والتي تتكبدها الخزينة العمومية منذ سنوات، غير أنه في الواقع يلاحظ غياب تكفل جدي في استغلال هذا المورد.

20 ـ يطرح مشكل تطهير العقار في بلادنا بإلحاح، وهذا لما يعود به من آثار إيجابية على الدولة، من جهة، وعلى المواطن، من جهة أخرى. وعليه، ما هي الإجراءات التي ستتخذ من أجل التكفل بهذا الملف؟

III ـ ردود ممثل الحكومة على هذه النقاط:

ـ يندرج التأطير الاقتصادي الكلي والمالي ـ ولأول مرة ـ ضمن منظور متعدد السنوات، وهذا تطبيقا لأحكام المادة 50 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015، والذي يستعرضُ من خلال قانون المالية لسنة 2017، آفاق أساسيات الاقتصاد الكلي، على المدى المتوسط، للفترة 2017-2019. وتُعتبر مدة 3 سنوات بمثابة فترة توافقية، باعتبار أن العديد من الدول تعتمدها، وهي مدة معقولة تسمح بجمع المعطيات اللازمة لوضع التقديرات الاقتصادية الكلية.

وتهدف البرمجة الميزانياتية المسطرة، على المدى المتوسط (2017-2019) إلى إسترجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى، أما على المدى البعيد (2030-2035) فتهدف إلى الرقي باقتصادنا إلى مصاف البلدان الناشئة، وهذا بفضل وضع استراتيجيات قطاعية، يتم العمل حاليا على ضمان انسجامها مع بعضها البعض، وكل ذلك في ظل النموذج التنموي الجديد المعتمد مؤخرا.

ـ تم تحديد السعر المرجعي للبرميل بالأخذ بعين الاعتبار تطور التوقعات في السوق البترولية للسنوات المقبلة والتي تشير إلى أن سعر البرميل الخام سيتعدى سقف الـ 50 دولارا أمريكيا.

ـ أقرضت الجزائر صندوق النقد الدولي مبلغا ماليا، يعد بمثابة توظيف مالي مضمون وبفوائد، سيسدد في آفاق سنة 2020.

ـ سيتم تسقيف النفقات العمومية خلال الفترة 2017 – 2019، في حدود 6800 مليار دج، بهدف الحفاظ على نفقات الاستثمار، وهو ما من شأنه ضمان مخطط أعباء

للمؤسسات، يمتد على مدى 3 سنوات (2017-2019) سيترتبُ عنه، لاسيما الحفاظ على مناصب الشغل، وكذا إتمام المشاريع الجارية، على أن تُولى العناية للمشاريع ذات الأثر على النمو الاقتصادي، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، بهدف التحكم في نفقات التسيير وترشيدها، وبهذا الخصوص ستشهد الإيرادات الجبائية العادية، تطورا مهما في تمويل نفقات التسيير، وصولا إلى تمويلها الكلي بواسطة هاته الإيرادات في آفاق سنة 2002.

ـ يهدف اللجوء إلى الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة ذات الطابع غير الفلاحي، من أجل إنشاء وتهيئة وتسيير مناطق النشاطات والمناطق الصناعية وكذا المناطق اللوجيستية، إلى تنشيط الاستثمار والسماح للقطاع الخاص بتقديم مساهمته في هذا المجال، وهذا نظرا لقلة الوفرة العقارية الخاصة في السوق، وهذا في إطار احترام الأحكام التشريعية المعمول بها، ولاسيما أحكام الأمر رقم 08-04، المؤرخ في الفاتح سبتمبر 2008، المتعلق بالتنازل عن الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة لإنجاز مشاريع استثمارية.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أنه يمكن للمؤسسات العمومية الحصول على هذا الامتياز.

ـ تظهر نتائج الإعفاءات الجبائية الممنوحة للمستثمرين، في تطور نسبة النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، حيث تُعتبر النسبة المسجلة في بلادنا من أعلى النسب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا «المينا» وهذا باعتراف المؤسسات الدولية، على غرار صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وهذا يدل على أن سياسة الإعفاءات الجبائية، قد أدت إلى تحقيق نتائج إيجابية على اقتصادنا.

ـ بالنسبة لمستحقات الخزينة لدى المكلفين، بلغت هاته الأخيرة 7000 مليار دج، منها 5000 مليار دج، ديون إفلاس بنكي، و 1000 مليار دج، شيكات من دون رصيد لأشخاص ليست لديهم القدرة على التسديد، و1000 مليار دج، ناجمة عن عدم التحصيل. وعليه، يتعين التفكير في وضع إطار قانوني يسمح بمسح الديون غير القابلة للتسديد، بدلا من تكرارها في الوثائق المحاسبية؛ وبالتالي إبراز مبلغ المستحقات الممكن تحصيلها فحسب، وتجدر الإشارة بهذا الصدد إلى أن هاته المستحقات يرجع تكرار بعضها والتي تعود إلى بداية فترة الاستقلال.

ومن أجل محاربة ظاهرة التهرب الضريبي، ثمة إجراءات ستتخذها مصالح الضرائب من أجل تحصيل مستحقات الخزينة، طبقا للإجرءات التنظيمية السارية المفعول، وتندرج أحكام المادة 106 من نص قانون المالية لسنة 2017، ضمن هذا المسعى، والتي تعاقب بصرامة أي اعتراض على عمليات المراقبة التجارية أو على تسليم الوثائق التنظيمية، التي تطلبها المصالح المختصة.

ـ بالنسبة للتحويلات الاجتماعية، سيبقى دعم الدولة قائما إلى حين مراجعة نظام الدعم المعمم الذي يعد سببا للتبذير والاستهلاك المفرط، وكذا تكريس المساواة الاجتماعية بين الفئات الهشة والميسورة. وبهذا الخصوص، فإن الحكومة بصدد دراسة الموضوع من أجل استهداف الأفراد ذوي الدخل المنخفض، لتحقيق أكبر قدر من العدالة.

ـ حقق القرض السندي نتائج إيجابية، من خلال جمع 568 مليار دج، وهو ليس بالمبلغ الضئيل. أما حجم الكتلة النقدية المتداولة خارج الأطر البكنية والمالية فتقدر بـ 30٪، حيث يتعلق الأمر هنا أكثر بتغيير سلوكات الأعوان الاقتصاديين، وهو ما يتطلب وقتا لتحقيقه من خلال، لاسيما، توفير كافة الظروف لاحتواء هاته الكتلة النقدية.

ـ سيتم التكفل بمستحقات المقاولات، وهو ما جعل ميزانية سنة 2017 ترصد ما قيمته 410 مليار دج، لتسوية هاته الديون.

الخاتمة

لا شك أن الظروف المالية التي تمر بها بلادنا، وبتأثيراتها المختلفة، تدفع بالضرورة باتجاه انتهاج سياسة اقتصادية ومالية واجتماعية تتناسب والوضع الناجم عن الانخفاض الحاد في أسعار المحروقات، وما صاحبه من تدن خطير في مستوى مداخيلنا من المحروقات وتآكل مدخراتنا يوما بعد يوم بسبب الاقتطاعات المتواصلة من أجل تمويل عجز الخزينة العمومية.

لقد عرفت بلادنا تغيرا كبيرا على مستويات كثيرة، لا يمكن تجاهل تأثيراتها في ارتفاع مستوى الإنفاق العمومي، والتي يأتي في مقدمتها النمو الديمغرافي وبرامج التنمية؛ فمتطلبات هذا النمو وتنفيذ المشاريع التنموية المسطرة في برامج فخامة رئيس الجمهورية، على ضخامتها، تتطلب كلها اعتمادات هائلة لتلبية حاجات المواطنين، ووسائل وتجهيزات لإنجاز المشاريع، ناهيك عن الدعم الكبير الذي

تقدمه الدولة من خلال التحويلات الاجتماعية، للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن.

وهنا، لابد من التذكير بما أشرنا إليه في تقريرنا التمهيدي حول قانون المالية لسنة 2016، من أن بلادنا منذ الاستقلال وحتى اليوم، انتهجت سياسة دعم اجتماعي قل نظيرها في الكثير من الدول، في مجالات السكن، التعليم والعلاج المجانيين، والتشغيل، ودعم المواد الأساسية...إلخ، علما أن هذا الدعم لا تستفيد منه الفئات الهشة لوحدها، بل تستفيد منه الفئات الميسورة أيضا، وفي مقدمتها شركات وتجار ومتعاملون اقتصاديون وحتى مواطنو دول مجاورة، وهو ما يفرض اليوم أكثر من أي وقت مضى، اعتماد صيغة أخرى لتقديم هذا الدعم، حتى يذهب الدعم إلى مستحقيه فقط.

وبالموازاة مع ذلك، لابد من التحسيس بضرورة التضامن المتبادل بين الدولة والمواطن، وتجذير هذا الحس في أذهان المواطنين وتفعيله في سلوكاتهم، بصفته أحد الضمانات الأساسية لتجاوز كل الصعاب مهما كان مصدرها وحجمها ونوعها.

وفي الختام، يتعين علينا التنويه بتمسك الحكومة بمواصلة سياستها الاجتماعية حيال المواطن، والذي تظهره بكل وضوح التحويلات الاجتماعية الكبيرة التي تضمنها نص قانون المالية لسنة 2017، ولم يثنها عن ذلك صعوبة المرحلة.

ذلكم، سيدي الرئيس المحترم، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلسنا الموقر، هو التقرير التمهيدي الذي أعدته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، حول نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2017، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مقرر اللجنة المختصة على قراءته التقرير التمهيدي الذي أعدته اللجنة في الموضوع.

ننتقل الآن إلى المرحلة الثانية في هذه الجلسة والمتعلقة بالنقاش؛ ولكن قبل إحالة الكلمة للمسجل الأول في القائمة، بودي أن أوضح بعض الأمور الخاصة بسير جلستنا.

بعد المشاورات التي أجريناها مع رؤساء المجموعات البرلمانية والمكتب وهيئة التنسيق، استقر الرأي على أن تكون المدة المخصصة للتدخلات 7 دقائق ولرؤساء المجموعات البرلمانية ربع ساعة، أرجو التقيّد بهذا وفي كل الحالات حتى لا أحرج وحتى لا تحرجون، فالآلة هي التي سوف تحسم، فعندما يصل التدخل إلى مدة 7 دقائق توقف الكلمة تلقائيا من قبل الجهاز الخاص بتحديد مدد التدخلات.

المتدخل، المسجل الأول في القائمة هو السيد عبد الوهاب بن زعيم، الكلمة لك.

السيد عبد الوهاب بن زعيم: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إن الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر تتطلب جهودا كبرى، تتطلب إصلاحات، تتطلب تضحيات، تتطلب اتخاذ قرارات.

الاستثمارات هي الحل الوحيد لدفع عجلة التنمية، يجب وضع كل الميكانيزمات لدفع الاستثمار المنتج الذي يوفر مناصب الشغل.

يجب أن نستعمل كل احتياطاتنا الاستثمارية في كل المجالات دون هوادة ودون تأخير.

إن كل تغيير أو تحويل أو قرارات لدفع الاستثمار، يمكن أن تكون غير مقبولة لدى أطراف معينة، وهذا حقهم الدستوري، لكن حتى في الدول الأجنبية لم تمر القوانين دون حدث يذكر، مثلا قانون الصحة في أمريكا، في إسبانيا وفي ألمانيا، لذلك وجب التفهم أنه لابد لنا من الانطلاق وتجسيد الاستثمارات والإصلاحات لكي نحافظ على البلد واستقراره.

الدولة هي الوحيدة التي تملك السلطة للقيام بمهام من أجل الحفاظ على مكتسبات الأمة وتكافؤ الفرص وإصدار القوانين: الصحة، التعليم، التكوين... إلخ.

إن الجزائريين والجزائريات يحبون بلدهم ويحبون أن تبقى الجزائر قوية وآمنة ولكن وجب هنا أن يكون للدولة دور التشريع والتنظيم وأن تترك الاستثمار والاقتصاد للفاعلين الاقتصاديين ضمن قوانين منظمة ويحترمها الجميع.

وهنا وجب على المتعاملين، سواء كانوا فرادى أو جماعات أو تنظيمات أو نقابات، احترام مؤسسات الجمهورية وقوانينها وهيبتها وأن مؤسسات الجمهورية، كل مؤسسات الجمهورية

هي خط أحمر.

الإصلاحات ثم الإصلاحات والقرارات المناسبة في وقتها هي التي ستجعل اقتصادنا منتجا، حينما ننشئ مؤسسة سيوفر ذلك مناصب عمل؛ البطالة هي العدو الأساسي الذي سيواجه الجزائر في المستقبل.

إن اقتصادنا متوسط، نحن نمتلك مؤهلات لا بأس بها، اليد العاملة، نمو ديمغرافي هائل، منشآت اقتصادية لا بأس بها، كل شيء متوفر، ما يخصنا هو الإصلاحات الفعلية، التشغيل (التوظيف) بعقود ما قبل التشغيل ودفع المرتبات من الخزينة العمومية خاصة التشغيل الإداري لا يصنع الإنتاج، لذلك وجب تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لخلق فرص العمل ودعم الاستثمار، ورفع كل الإجراءات البيروقراطية لجعل هاته المؤسسات فعالة.

السيد الرئيس، زملائي الأعضاء،

إن تشخيص الوضع الاقتصادي موجود وكل ما يلزم عمله لدفع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار المحلي بصفة خاصة، وقد رأيت أنه من الضروري مشاركتكم في التشخيص وكذا في بعض الحلول المقترحة وهي كالتالي:

– التفكير في إصلاح الإطار التشريعي المحدد لكيفية الاستغلال الاقتصادي للأملاك الوطنية، قصد تثمين هذه الموارد محليا ووطنيا.

– ومع ظهور الأزمة النفطية وتناقص الموارد، وجدت الدولة العديد من الصعوبات في التمويل من الأموال العمومية.

– رغم المجهودات الجبارة المبذولة أساسا من طرف الدولة في إنجاز المنشآت واقتناء التجهيزات بغية التكفل بالمرافق العامة، تبقى اليوم، العديد من هذه المنشآت مغلقة ودونما استغلال لأسباب مختلفة. ومن جهة، نظرا لعدم توفر الوسائل البشرية.

– فيما يخص تسيير المرافق العامة، ورغم التطور المحسوس للخدمات والتي يعود الفضل فيها إلى التدابير المتخذة في السنوات الأخيرة من طرف السلطات العمومية في مجال تخفيف الإجراءات، تقريب وعصرنة المرافق العامة، إلا أن نوعية الخدمات المقدمة من طرف بعض المرافق العامة تبقى تحت مستوى تطلعات ومتطلبات المواطنين.

السيد وزير المالية،

إن الإدارة الإلكترونية عامل لترقية الاستثمار والخدمة العمومية، تتمحور حول كيفية جعل الإدارة الإلكترونية فعلية والتحول نحو نمط تسيير تعاوني يمكن من رقمنة خدمات المرافق العمومية.

– تحسين وتبسيط الإجراءات الإدارية ومساواة الجميع في الحصول على خدمات المرفق العمومي.

– لابد من عصرنة وإعادة تأهيل المرافق العمومية الكبرى عن طريق عصرنة الإدارات التابعة لوزارة المالية.

– تحسين ظروف استقبال المتعاملين الاقتصاديين.

– عصرنة مسار معالجة الطلبات الإدارية المقدمة آليا.

– توجيه مشاريع العصرنة نحو المجال الاقتصادي.

– ضبط الخدمات التي تقع على عاتق المواطنين.

– تحديد طريقة الدفع.

– تحديد الإجابة عن الملفات بتاريخ معين، تحترمه الإدارة.

هذا فيمايخص الحلول.

السيد الوزير،

في تقارير لقاء الحكومة مع الولاة، وحسب التوصيات والحق يقال، لقد حصروا كل المشاكل وكل العراقيل، بمعنى أن التشخيص تم 100/100. لم يبق إلا حلحلة هذه المشاكل والعراقيل واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة، سواء كانت على مستوى البلدية أو الولاية أو الوزارة أو مصالح الوزير الأول أو عن طريق البرلمان، إذا كان هناك قوانين تعدل أو تقر، ونحن مستعدون للعمل ليل نهار لتطبيق هذه التوصيات والتي تصب في مصلحة الجباية المحلية والوطنية، وتدفع بالاستثمار المحلي إلى الأمام، ما بقي هو العمل والعمل فقط وتغيير الذهنيات وتجسيد ذلك على أرض الواقع.

السيد الوزير،

– البنوك تابعة لوزارتكم أو تحت وصايتكم.

– البورصة تحت وصايتكم.

– المراقب المالي تابع لوزارتكم.

– الضرائب تابعة لوزارتكم.

– أملاك الدولة تابعة لوزارتكم.

– المسح العقاري تابعة لوزارتكم.

– المحافظات العقارية تابعة لوزارتكم.

– خزينة الدولة تابعة لوزارتكم.

بمعنى أن كل الاقتصاد وكل الأموال في وزارتكم، كيف يعقل أن الوزارة تتقدم ببطء نحو العصرنة في استعمال

تكنولوجيات الإعلام والاتصال؟ وهنا نشجع السيد الوزير الشاب المكلف بالاقتصاد الرقمي وعصرنة الأنظمة المالية والإسراع، الإسراع، الإسراع، في عصرنة هذا القطاع؛ وزارتا الداخلية والعدل وضعتا مجهودات جبارة، سمحت بالتحكم في هذه العملية وهما مثال يقتدى به ومشكوران على ذلك.

إن ترقية العلاقة بين الإدارة والعالم الاقتصادي (المتعاملين الاقتصاديين) وتسهيل الإجراءات للمؤسسات في مجال الاستثمار وتوفير العقار الصناعي والفلاحي والسياحي والذي تعتبره العمود الفقري للاستثمار.

السيد الوزير،

التفكير في تبسيط وتناسق الإجراءات المتعلقة بإعداد عقود الامتياز الخاصة...

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد أحمد بوزيان.

السيد أحمد بوزيان: بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين وصلى الله على سيدنا محمد في الأولين والآخرين وفي الملإ الأعلى إلى يوم الدين.

سيدي دولة رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيدة والسادة أصحاب المعالي أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

الحضور الكرام،

سلام الله عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

لاشك أن مشروع قانون المالية لسنة 2017 لم يأت من فراغ ولا من ترف تقعيدي تقنيني، وإنما جاء ردة فعل للأزمة التي يعيشها العالم الراهن وقد غطت بظلالها على كل ربوع المعمورة، وخاصة تلك الدول التي تعتمد في ريعها بالدرجة الأولى على مداخيل المحروقات.

والجزائر ليست استثناءً، فقد تمتعت ببحبوحة مالية مست المواطن مباشرة وانعكست إيجابا على المنجز الذي لاينكره أحد، وكما تمتعنا بهذا الريع، يجب أن نتحمل كذلك هذه الانكسارات الاقتصادية، وهو حق الوطن علينا، خاصة في هذا الظرف العسير الذي تمر به البلاد نتيجة انهيار أسعار النفط في السوق الدولية والذي فاق كل التوقعات وأثر سلبا على جميع التوازنات، مما خلق عجزا كبيرا في ميزان المدفوعات والميزانية العامة للدولة.

ومع الارتفاع الملحوظ في النمو وغياب تنويع الاقتصاد وكذا المستوى المرتفع في النفقات العمومية، كان لزاما علينا التأقلم مع خصوصية الراهن الاقتصادي والبحث عن بدائل عقلانية، نستطيع من خلالها أن نواجه مثل هكذا تحديات.

صحيح أن ثمة ما يمس جيب المواطن مباشرة، خاصة الطبقة الهشة التي مازالت الدولة تتحمل عبئا كبيرا عنها، فيما يخص الحماية الاجتماعية ودعم المواد ذات الاستهلاك الواسع، ولا يجب أن ننساق وراء الخطابات المغرضة التي تحاول تأجيج الوضع وتحريك الجبهة الاجتماعية، سواء بحق أو بغير وجه حق.

فلا وطن لنا خارج هذا الوطن ولا نعمة تعلو على نعمة الأمن ولا ننسى أبدا الماضي القريب الذي كنا نناشد فيه الأمن ولو في الحلم، كما لا يجوز أبدا بأية حال من الأحوال أن تتحمل الطبقة الهشة وحدها هذا العبء، فهي معزولة عارية من دون غطاء كلي للدولة، لذا نناشد الحكومة بأن الدعم يذهب رأسا إلى هذه الطبقة دون غيرها، فمن غير المعقول أن يشتري السلع المدعمة ذوو الأجور المرتفعة والأثرياء ويتساوون فيها مع المحرومين، وهو ما يخفّف الوطأة من جهة ويمتص الغضب الشعبي من جهة أخرى وهو ما نريده ونصبو إليه.

ومن خلال قراءتنا لمسودة المشروع، قد تبدّت لنا محاسن كثيرة وبعض الهنات، حتى لا نقول مساوئ، ومن جملة ما تمظهر محاسن، يمكن أن نلخصه فيما يلي:

- تفادي الزيادة في المواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع، تماشيا مع السياسة الاجتماعية التي انتهجها فخامة رئيس الجمهورية واعتبرها ثابتا من ثوابته في دفاعه عن الطبقات الأقل دخلا للحفاظ على توازن المجتمع.
- فتح المجال أمام منظومة الجماعات المحلية والمؤسسات ذات الصلة بالاعتماد على نفسها والبحث عن مصادر تمويل لمشاريعها وأنشطتها بما يتوفر من إمكانات تعود بالفائدة على الساكنة.
- الكف عن إهدار مقدرات الدولة من الخزينة العمومية، بصرف أموال طائلة في الكماليات التي تدر أرباحا خيالية على المنتجين والمصدّرين الأجانب وبالمقابل فإن هذا الإجراء من شأنه أن يحرض ويشجع المنتج المحلي على تغطية أي عجز ممكن في الاستيراد.

ـ رفع الدعم عن بعض المواد الكمالية، بما في ذلك الضارة منها، كالتبغ وما إلى ذلك، وهو ما يخفف العبء عن الإنفاق العام.

ـ الزيادة في أسعار الوقود من شأنها أن ترشد استهلاك هذه الطاقة الحيوية وتقلل من نسبة التلوث البيئي وتخفف نوعا ما من الازدحام المروري والحركة العشوائية لمختلف العربات.

ـ إن الرفع في بعض الرسوم يهدف إلى الحد من ظاهرة التبذير التي درجنا عليها، والتي بلغت حد الاستهتار أحيانا علما بأن المادة الأولية لهذه الوثائق كجوازات السفر وغيرها تُقتنى بالعملة الصعبة.

ـ إن تسقيف تسعيرة استهلاك المواد الطاقوية سيؤدي حتما إلى التصرف العقلاني، وهذا الإجراء يخدم الطبقة الأقل دخلا.

ـ أما فيما يتعلق بالرسم على القيمة المضافة والمقدرة بـ 19٪ فهي قاعدة أساسية في منظومة الاقتصاد الحر وليس لها تأثير كبير على القدرة الشرائية للمواطن.

أما الهنات وهي التي تمس الجبهة الاجتماعية وتفتح بابا على المضَاربين والتقوّل والمزايدة وتتلخص فيما يلي:

ـ إن هذا المشروع لا يتضمن رؤية واضحة لمحاولة التهرب الضريبي، لاسيما فيما يتعلق بقوانين ردعية تشتمل على آليات لتحصيل الضرائب وكذلك تحصين الأعوان المخوّلين قانونا لهذه العملية (أخلاقيا وإجرائيا).

ـ عدم تفعيل إجراء استرجاع أموال الدولة المتمثلة في القروض التي استفاد منها البعض في إطار الامتياز ولم تسترد بعد.

ـ عدم استحداث ميكانيزمات لتشخيص مختلف أنواع الفساد وردعها عبر المؤسسات ذات الاختصاص.

ـ عدم وجود تصور لمعالجة معضلة السوق الموازية بكل ما تطرحه من مفاسد وأخطار على أمن المواطن واقتصاد البلد.

وفي نفس السياق نُلفت نظر الحكومة إلى تشديد الرقابة على أولئك الذين ضاعفوا أسعار المواد دونما سند قانوني، قبل دخول قانون المالية حيز التنفيذ وهذا ما لمسناه عيانا وشاهدناه ملموسا، من خلال تذمر المواطن على مرأى ومشهد ومسمع الحكومة، مما يدل على تغوّل المضاربين في غياب سلطة الرقابة.

خلاصة القول، نرجو أن يتصدّر لشرح هذا القانون ذوو الاختصاص لإقناع المواطن بأن دولته لن تتخلى عنه وإنما هذا ظرف سوف يزول بزوال مسبباته وأن يتحمل الإعلام بعضا مما هو موكل إليه من التوعية والشرح والتفسير والإقناع دون التخويف والتهويل، وأملنا أن تُستغل البدائل التي تبنتها الدولة من خلال قانون الاستثمار.

وفي الأخير، ومن خلال تقويمي وحصيلة قرائتي لهذا المشروع، يبدو لي أنه لم يكن بالصورة المهوّلة التي سُوّقت وإنما هو يوازن بين المصالح العليا للدولة الجزائرية، دون التخلي عن المواطن.

شكرا لكم على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد بلقاسم قارة.

السيد بلقاسم قارة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة، المحترم،

السيد وزير المالية،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ها نحن اليوم على موعد مع مناقشة واحد من أهم القوانين ذات الصلة المباشرة بتسيير شؤون الدولة والمواطن، وأكثرها تأثيرا، بل إننا لاحظنا منذ السنة الماضية أن مناقشة قانون المالية أصبحت أكثر المواضيع إثارة للجدل السياسي والإعلامي والشعبي، وهو شيئ مبرر ومفهوم.

السيد الرئيس،

يعتبر قانون المالية لسنة 2017، بداية للمسار المالي 2017ـ2019، الذي يهدف إلى عقلنة النفقات العمومية وتحسين الموارد العادية، في إطار النموذج الجديد للنمو الاقتصادي، الذي أعلنت عنه الحكومة على لسان السيد الوزير الأول في أكثر من مناسبة.

وكنا نأمل أن يعكس قانون المالية لسنة 2017 مشروع النموذج الجديد للنمو الاقتصادي الذي أطلقته الحكومة، لكننا اصطدمنا في الأخير بكثرة الإجراءات الجبائية فيه، ما يزيد من معاناة المواطن البسيط.

السيد الرئيس،

إن لجوء الحكومة لتوسيع الوعاء الضريبي ورفع الرسوم وتقليص الدعم على عديد المنتجات والخدمات، هو لجوء لأسهل الحلول ذات التكلفة الاجتماعية العالية فهذه السنة الثانية على التوالي التي تلجأ وتعتمد فيها الحكومة على هذا النوع من الإجراءات.

ربما قد نتفهم خصوصية الظرف المالي الصعب الذي تعرفه الخزينة العمومية، لكننا أيضا كنا نتمنى أن تلجأ الحكومة لحلول أكثر فعالية ومردودية مالية واقتصادية من الحلول السهلة والمؤلمة، ما يجنب المواطن البسيط تبعات اقتصادية لا يقوى على تحملها.

وهنا أود الحديث عن خيارات اقتصادية ومالية، كان يمكن للحكومة الاستفادة منها واستثمارها.

السيد الرئيس،

أولا: إن توسيع الوعاء الضريبي ورفع الرسوم على الخدمات والمنتجات، كان يمكن التخفيف منه أو الاستغناء عنه، لو أن الحكومة ركزت جهودها في محاربة التهرب الضريبي وتحصيل قيمة الضرائب الضخمة التي يتهرب أصحابها من دفعها، فقد كشفت المديرية العامة للضرائب على مستوى وزارة المالية شهر سبتمبر الماضي أن حجم التهرب الجبائي خارج قطاع المحروقات بلغ 2000 مليار دينار، وهو مبلغ معتبر جدا، كما أن تحصيل الإيرادات الجمركية يسير بمعدل ضعيف جدا، بسبب استفحال مظاهر الغش والتهرب الجمركي، إضافة لتدهور معدل تحصيل الغرامات المسجلة، كل هذه الموارد المالية الضخمة، الضائعة، كان يمكن الاستفادة منها، في حال كانت الحكومة حريصة وجادة في تحصيلها، وفق آليات قانونية عملية.

ثانيا: من المتوقع أن إطلاق الحكومة للقرض السندي والذي جمعت منه مبلغا يقارب 5 ملايير دولار، سيتم توجيهه لدعم المشاريع الاستثمارية، إلا أن الحكومة قامت بتوجيهه لتغطية العجز في الميزانية وهو ما يؤكد اللجوء الدائم للحلول السهلة.

ثالثا: لقد كانت سياسة الإنفاق المبالغ فيها على مؤسسات ومشاريع لا جدوى لها اقتصاديا، تحت مسميات مختلفة كدعم المؤسسات والتطهير وإنشاء مشاريع للشباب.

هذا الاتفاق الذي انتهجته الحكومة المتعاقبة لسنوات طويلة، تحت عناوين مختلفة، مثل دعم المؤسسات وتطهيرها المالي وإعادة هيكلتها أنفقت الخزينة العمومية خلال فترة الثمانينيات التسعينيات ما يقارب 400 مليار دولار على مؤسسات لم تستطع تسجيل حضورها وإثبات وجودها اقتصاديا وماليا على الساحة الوطنية، وكان مصير أغلبها الغلق والإفلاس، وها نحن اليوم نجني ثمار سياسة مالية واقتصادية لم تراع أبسط أبجديات التسيير العقلاني للثروة واستشراف علمي للواقع الاقتصادي للبلاد.

السيد الرئيس،

لقد أجبرت الدولة في منتصف الثمانينيات عدة شركات عمومية على نقل مقراتها لمناطق مختلفة من الجزائر العميقة، إلا أن هذه الشركات بعد فترة عادت وقامت بتحويل مقراتها للجزائر العاصمة، مع إبقاء فروعها في المناطق الداخلية، ما خلق نوعا من التمييز في التسيير، بحكم وجود مجالس إدارة هذه الشركات بالعاصمة، كما هو الشأن بالنسبة لشركة (صيدال) بالمدية التي انتقلت من المدية للدار البيضاء، وشركة (PMH) من المدية إلى رويبة، وغيرها كثير في ولايات عديدة من الوطن، ما خلق مشكلة تحصيل الرسم على النشاط الصناعي والتجاري الذي يفترض أن تستفيد منه البلديات مقر كيانات الأنشطة، حيث من المفروض أن يسدد على مستوى البلديات مقر النشاط، لكنه أصبح يصرح به ويسدد على مستوى المقرات الاجتماعية لهذه الشركات، على أن يتم تحويله للبلديات لاحقا، وهنا تبدأ مشاكل التأخير في تحصيل هذه الضرائب وفي غالب الأحيان لا يتم تحصيل نصيب هذه البلديات كاملا.

كما نتساءل اليوم عن مصير 300 مليار دينار الموجهة لتمويل مشاريع أونساج، فأين هي هذه المشاريع على أرض الواقع، إذا استثنينا طبعا القليل جدا مع المشاريع الناجحة، وما هي إحصائيات المبالغ المستعادة؟

رابعا: إن نسبة ترشيد النفقات والتي كانت العنوان الأبرز لقانون المالية لسنة 2017، تتطلب من الحكومة أيضا تثمين الموارد الموجودة وحسن استغلالها، حيث إننا، على سبيل المثال، نلاحظ إهمالا لمورد هام كان يمكن للخزينة العمومية الاستفادة منه، في حال استغلاله بطريقة عقلانية واقتصادية، وأتحدث هنا عن حظيرة سكنية تجاوزت 6 ملايين وحدة سكنية يتم تأجيرها أو استغلالها بأسعار زهيدة لا تتماشى مع أبسط المقاييس الاقتصادية، مما يدل على أن

تسيير هذه الحظيرة وتحصيل حقوق استغلالها يتم دون دراسة واقعية، وكان يفترض إشراك الخبراء والفاعلين من الميدان لتحيين القيمة الحقيقية لاستغلال هذه الممتلكات، قصد القضاء على فوضى العقار الذي تعرفه البلاد، وتنظيم عملية التأجير والاستغلال لأملاك الدولة، بما يجعلها موردا حقيقيا للخزينة العمومية، مع مراعاة اختلاف قيمة العقار ومنطقة تواجده.

وهنا أغتنم هذه الفرصة لتثمين قرار الحكومة ووزارة السكن تحديدا، والخاص بإجراءات بيع وتسوية وضعية السكنات العمومية التي استفاد منها أصحابها قبل سنة 2004، بما يعود على الخزينة بغلاف مالي معتبر هي في أمس الحاجة إليه في هذا الوقت.

ذلكم، سيدي الرئيس، مضمون تدخلي حول مناقشة قانون المالية لسنة 2017، شكرا على حسن الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد محمد مداني حود مويسة.

السيد محمد مداني حود مويسة: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،
السادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم.

ها نحن نعود مرة أخرى لمناقشة مشروع قانون المالية الجديد لسنة 2017، في ظروف اقتصادية صعبة، فرضتها الطبيعة الريعية لاقتصادنا كما نعلم جميعا.

وكان من الطبيعي جدا أن تكون التبعات الاجتماعية صعبة أيضا على أغلبية المواطنين، من خلال الإجراءات التي جاء بها هذا المشروع للمحافظة على التوازنات العامة للاقتصاد الوطني الكلي.

كما أننا نناقش هذا المشروع ونحن على أبواب مواعيد انتخابية هامة، وهو ما جعل البعض من محترفي السياسة السياسوية يصعدون انتقاداتهم للمشروع المعروض أمامنا، ومن خلاله لأداء الحكومة، كأنهم دخلوا في حملة انتخابية مسبقة.

السيد الرئيس، زميلاتي، زملائي، السادة الحضور،

إنني في هذه الكلمة الوجيزة لا أزكي من أجل التزكية ولا أنتقد من أجل الانتقاد ولكنني سأحاول إبداء بعض الأفكار والملاحظات التي أعتقد أنها مفيدة وجادة في هذا المقال وذلك كالتالي:

أولا، إن الحملة التخويفية التي واكبت مشروع قانون المالية، وكأن الإجراءات المتخذة تهدف إلى تجويع الفرد وإفقاره، من خلال ما يقترحه المشروع من رسوم وضرائب جديدة في بعض المواد والأنشطة التجارية أو الصناعية، لامبرر لها في اعتقادنا لأن هذه الإجراءات ما هي إلا شكل من أشكال التضامن والتكافل الاجتماعي، قد لا يمس بطريقة مباشرة الفئات ذات الدخل المحدود التي ضمن لها قانون المالية الجديد الدعم في جل المواد ذات الاستهلاك الواسع، وذلك من خلال الدعم الاجتماعي في قطاعات السكن والتعليم والصحة والتغطية الاجتماعية وغيرها.

ثانيا، تحدثنا كثيرا – السيد الرئيس – عن الدعم الموجه للمواد ذات الاستهلاك الواسع التي يستفيد منها ذوو الدخل المحدود والمحتاجين إلى المساعدة.

ولكن في الواقع كل الناس تستفيد من هذا الدعم دون استثناء فقيرا كان أو غنيا، ولهذا نرى أنه من الضروري أن تعمل الحكومة بجد وعقلانية على خلق الميكانيزمات والآليات التي تجعل هذا الدعم يتوجه للمستحقين دون سواهم، من خلال خلق بطاقية وطنية ومحلية مدروسة للفئات المحتاجة وتوجه إليها الإعانات مباشرة، على أن تحرر الأسعار تفاديا للتبذير والتهريب كما نلاحظه يوميا على حدودنا.

ثالثا، إبداء الصرامة المطلقة في صرف الأموال العمومية والابتعاد عن مظاهر التبذير والمبالغة في ميزانية التسيير لمختلف القطاعات الوزارية المركزية أو إدارتها المحلية وتقليص النفقات في إقامة الحفلات والمهرجانات والندوات غير المجدية، كما ندعو إلى ترشيد ميزانية التجهيز، مهماكانت، والاكتفاء بالمشاريع الضرورية فقط.

رابعا، ونحن ندعو إلى إجراءات تضامنية، فإننا نقترح خصم نسبة معقولة من أجور الإطارات السامية للدولة لفائدة الخزينة العمومية تعبيرا عن التضامن الوطني بين

فئات الشعب.

خامسا، الدولة أعطت أهمية قصوى - السيد الرئيس - للجالية الجزائرية في الخارج ومكنتها من كامل حقوقها الوطنية، من خلال الدفاع عنها في المهجر، من طرف السفارات والقنصليات في الخارج، فعلى هذه الجالية أن تساهم بدورها في دعم مداخيل البلاد من العملة الصعبة، كل حسب دخله في المهجر، وذلك بصرف مبالغ سنوية إجبارية وفق السعر الرسمي، مثلما هو معمول به في كل البلدان التي تمتلك جاليات كبيرة في الخارج وربما جيراننا أحسن مثال على ذلك.

سادسا، إعادة النظر في خريطة انتشار التمثيليات الجزائرية في الخارج بتقليص عدد السفارات والقنصليات التي يمكن الاستغناء عنها في هذه الظروف، لاسيما في البلدان التي ليست فيها جالية جزائرية كبيرة أو تلك التي لا تربطنا بها مصالح اقتصادية مشتركة ذات أهمية.

كما ندعو إلى تقليص عدد الموظفين في جل التمثيليات الجزائرية في الخارج والإبقاء على الحد الأدنى الممكن ومطالبة ممثلينا في الخارج بالخروج من القوقعة الدبلوماسية والتحول إلى متعاملين اقتصاديين، مروجين للاستثمار الأجنبي في بلدنا أو التسويق لمختلف منتجاتنا الصناعية والسياحية والفلاحية، وهذا على غرار ما نلاحظه لدى الملحقين الاقتصاديين للسفارات الأجنبية في الجزائر.

سابعا، وأخيرا، سيدي الرئيس، يبقى الاستثمار في مختلف القطاعات هو القاطرة الأساسية لخلق الثروة ودعم الاقتصاد وخلق الرخاء الوطني.

فالأمر يتطلب خلق استراتيجية وطنية منسجمة ومتكاملة لبعث الانطلاقة الاقتصادية الجديدة وانخراط كل الفاعلين فيها بجدية وديناميكية.

فمثلا - سيدي الرئيس - على الولاة القيام بدورهم بصرامة وجدية، بتوفير الشبكات الموحدة التي ألح عليها فخامة رئيس الجمهورية في عدة مناسبات من أجل تسهيل الإجراءات الإدارية للمستثمرين، أجانب كانوا أو جزائريين...

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد محمد رضا أوسهلة.

السيد محمد رضا أوسهلة: شكرا للسيد الرئيس المحترم؛ بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على المصطفى الكريم؛

سيدي الفاضل رئيس مجلس الأمة،

السادة معالي الوزراء،

الكريمات والأكارم، الزميلات والزملاء أعضاء المجلس الموقر،

أسرة الصحافة المحترمة،

اليوم نناقش مشروع قانون المالية 2017 والذي جاء في ظروف اقتصادية ومالية صعبة ومعقدة على المستويين الدولي والوطني.

قانون المالية 2017 ولأول مرة منذ الاستقلال جاء في مشروعه تأطير اقتصادي ومالي كلي ضمن منظور متعدد السنوات مستعرضا آفاق أساسيات الاقتصاد الكلي على المدى المتوسطي في الفترة 2017ـ2019 وذلك بقصد استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى على المدى المتوسط وإلى الرقي باقتصادنا إلى مصاف البلدان الناشئة على المدى البعيد.

مشروع قانون المالية اعتمد سعرا مرجعيا جبائيا لبرميل البترول الخام حدد بـ 50 دولارا أمريكيا خلافا للمعمول به منذ سنوات وهو سعر 37 دولارا أمريكيا. وفي هذا الصدد لا ينكر إلا جاحد مساعي الدولة الجزائرية بفضل حكمة وسمعة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، للتوفيق بين مصالح المنتجين والمصدرين والمستهلكين المستوردين للبترول، لأجل إيجاد سعر سوق ملائم ومناسب لهؤلاء وهؤلاء.

مشروع قانون مالية 2017، يعتمد سعر صرف للدينار الجزائري بـ 108 دينار للدولار الأمريكي. وهنا لنا أن نتساءل، معالي وزير المالية، عن التداعيات السلبية على اقتصادنا ومالية بلادنا، حين نصدر بالدولار الأمريكي ونستورد بالأورو، علما بأن الفارق الهام والمعتبر بين سعر صرف الدولار والأورو هو هام، مما يكبدنا الكثير من الخسائر، نتيجة هذه المعادلة الصعبة، فما تقييمكم لخسائرنا في هذه المعادلة الصرفية؟

كما أتساءل شخصيا عن الفائدة من وراء تمكين المستوردين للسلع الكمالية، من ذلك الفواكه الاستوائية وغيرها، من تحويل الدينار إلى العملة الصعبة بالسعر الرسمي، مما ينهك احتياطنا الصرفي ومدخرات الدولة بالعملة الصعبة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الحضور، مع حفظ المناصب والألقاب،

لقد استرعى انتباهي جملة من التدابير التشريعية الهامة المتضمنة في مشروع قانون المالية 2017 وهي في عمومها داعمة لاشك لخلق الثروة والموارد المالية، إلا أن تجسيدها ميدانيا يستوجب إجراءات مرافقة.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، تحسين الإيرادات الجبائية لا يتأتى إلا بتحفيزات في الأجور والوسائل للقائمين على تحصيل الضريبة هذه، هذا من جهة، وأما قباضات الضرائب في غالبها فتعيش خَصاصا فادحا في الوسائل المادية والتقنية للقيام بمهامها كما يأملها القانون من جهة أخرى.

فأي تحسين للإيرادات الجبائية في هكذا ظروف معالي الوزير؟

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الحضور،

كل الاعتبار الواجب له، رغم كل الصعوبات والتعقيدات المحيطة بمشروع قانون المالية 2017، سواء على الصعيد الدولي أو على الصعيد الوطني إلا أن الدولة الجزائرية لازالت حريصة على وصية الشهداء في بيان أول نوفمبر، ألا وهو الطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية والمترجم في النص قيد المناقشة بتحويلات اجتماعية تستفيد منها شرائح عريضة من المجتمع، حتى لا نقول كل الشرائح، وهي التحويلات التي ينبغي التدقيق في المستفيدين منها في القادم من السنوات لتحقيق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية.

فلا يستوي في جزائر الألفينيات أن يستفيد الموسر والمعسر من مواطني هذه الدولة من نفس القدر من الدعم في أسعار المواد الواسعة الاستهلاك والمنتوجات الطاقوية وغيرهما.

إن برنامج السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيسا للجمهورية، ثم مخطط عمل الحكومة المستوحى من برنامجه والمصادق عليه من طرف البرلمان، ونحن منه، كثيرا ما أكد على تعزيز العدالة الاجتماعية والدعم الاجتماعي للشرائح الهشة وهو عهد لازال السيد الرئيس حريصا على الوفاء به.

في حين، نرى دولا بأمريكا اللاتينية وأخرى بأوروبا وتلك حتى بالخليج العربي، تنهج في سبيل ضمان التوازن الميزانياتي لماليتها التضحية بحقوق شرائح واسعة من مجتمعاتها في الصحة والسكن وحتى التعليم، أليس في ذلك خير موعظة للجاحدين والناكرين والمنكرين؟!

السيد الرئيس الفاضل،

معالي وزير المالية،

السيدات والسادة الحضور الأكارم،

ورغم وعيي بأسباب ومسببات تجميد بعض المشاريع القطاعية، إلا أنني وددت أن ألفت انتباه الحكومة إلى أن تبعات تجميد مشاريع قطاعات التربية والتعليم بأطواره الابتدائي والمتوسط والثانوي والجامعي وكذلك التكوين المهني ستكون وخيمة أي تجميد هذه القطاعات ستكون وخيمة وجسيمة على التنمية البشرية، لاسيما وأن العدد الهائل للسكنات المنجزة من طرف الدولة في صيغها المختلفة قد أوجدت لنا أحياء بمئات وأحياء بآلاف السكنات دون أي مدرسة أو متوسطة أو ثانوية أو مركز للتكوين المهني.

أما وبصفتكم ممثلا للحكومة، السيد وزير المالية، ورغم إيماني بالطابع الوطني لعهدتي، إلا أن ولاية عين تيموشنت أوصتني أن أرفع إلى علم الحكومة، التي أنتم عضو بها وتمثلونها اليوم، أن أرفع إليكم الانشغالات التالية:

أولا، بشأن المنطقة الصناعية تمزوغة ببلدية تمزوغة، لازالت هذه المنطقة ورغم الإقبال الواسع عليها من طرف المترشحين للاستثمار بها تنتظر أشغال التهيئة المعهود بها إلى شركة (BATIMETAL) فإلى متى هذا الانتظار معالي وزير المالية؟ إلى متى ستنتظر هذه المنطقة الصناعية الهامة المتربعة على مئات الهكتارات التهيئة؟ لاسيما وأن المصالح المحلية بولاية عين تيموشنت اقترحت توسيع هذه المنطقة بـ 500 هكتار إضافية، بالنظر لحجم قائمة الانتظار للمستثمرين المترشحين للتوطين بهذه المنطقة، فإلى أين وصل طلب هذه التوسعة؟

ثانيا، ولاية عين تيموشنت، وأنتم تتوجهون والدولة تتوجه لتنويع الاقتصاد الوطني والسعي للرقي بالصادرات خارج المحروقات لتمويل الخزينة العمومية بالعملة الصعبة، هذه الدولة تبقى بحاجة إلى موانئ للتصدير، ومنها ميناء بني صاف الذي صودق على دراسة توسعته، تمت المصادقة على دراسة توسعته، إلا أن تجسيد تسجيل إنجازه اصطدم بواقع الحال في المال وهنا لي أن أتساءل: ألا يمكن إفادة توسيع ميناء بني صاف بعملية مركبة مالية كتلك المستفيد منها مشروع ميناء الحمدانية، لاسيما وأن موقع ميناء بني صاف

المتوسط بين مينائي وهران والغزوات بـ 100 كلم عن كل واحد منهما، من شأنه إعطاء الإضافة الملاحية والاقتصادية للتجارة الخارجية لبلدنا.

شكرا لكم على كرم الإصغاء وفضل الاستماع والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد رضا أوسهلة؛ الكلمة الآن للسيدة عائشة باركي.

السيدة عائشة باركي: شكرا سيدي الرئيس؛ بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛

سيدي رئيس مجلس الأمة،

السادة والسيدة الوزراء،

السادة والسيدات أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

في البداية أود أن أسجل أنه ورغم الوضع المالي الصعب الذي تمر به البلاد، إلا أن الدولة، ممثلة في الحكومة، أبقت على الخيار الاجتماعي كخيار سياسي لا رجعة فيه والدليل على هذا تخصيص مبلغ 1630 مليار دينار جزائري للتحويلات الاجتماعية؛ وبالتالي وصف مشروع القانون الذي هو بين أيدينا بالمجحف أو القاسي في حق الطبقة الهشة والانسياق وراء الخطابات التشاؤمية والمحبطة وهو وصف غير موضوعي ومبالغ فيه كثيرا.

ومع ذلك، فإن الجميع يتفق على أن الدعم للمواد ذات الاستهلاك الواسع، يجب أن يقنن بما يسمح باتجاهه نحو الفئة التي تستحقه فعلا، وندعو في هذا المنبر إلى الإسراع في وضع بطاقية اجتماعية وإحصاء دقيق للعائلات المعوزة، وهذه المهمة تناط باللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية (التضامن الوطني، المالية، ومصالح الداخلية إلى جانب الديوان الوطني للإحصاء)، المنكبة حاليا لإيجاد الآليات والميكانيزمات والمؤشرات اللازمة، وحتى يتسنى للمصالح المختصة جرد العائلات المعوزة، نطالب من اللجنة الإسراع في إنهاء عملها حتى تباشر الدولة عملية التحويل الاجتماعي لأصحابه.

سيدي الرئيس،

إن مشروع قانون المالية 2017 الذي ركز على تحسين المداخيل الجبائية للدولة، برفع معدلات بعض الرسوم الحالية واستحداث رسوم جديدة، يؤدي ببعض التجار للمضاربة في الأسعار، مثلما هو حاصل حاليا قبل دخول مشروع قانون المالية الحالي حيز التنفيذ، الأمر الذي سيؤثر على القدرة الشرائية للمواطن، فعلى وزارة التجارة أن تلعب الدور المنوط بها للمراقبة الشديدة.

سيدي الرئيس،

لقد أنفقت الدولة أموالا ضخمة على المشاريع الكبرى ومشاريع البنية التحتية، مثل مشروع طريق السيار شرق-غرب الذي حان الوقت لكي يصبح مصدرا لتحصيل الأموال وتعويض النفقات الكبيرة التي حصل عليها هذا المشروع والتساؤل يطرح حول موعد انطلاق العمل بنظام التخليص والدفع وهذا طبعا شريطة أن يكون الطريق كله مؤمنا وفي وضعية مريحة للسائقين ومستعمليه.

سيدي الرئيس،

نطلب من الحكومة، والكل يطلب، اليوم إيجاد الحلول الجادة والدائمة، من أجل الخروج نهائيا من الاقتصاد المبني على الريع البترولي والتوجه نحو الاقتصاد المنتج للثروة، ونشير هنا إلى قطاع السياحة، بالرغم من المقومات الكبيرة التي تمتلكها الجزائر التي تعتبر دولة بمثابة قارة، غير أن الاستثمار في هذا المجال مازال دون مستوى طموحات الدولة والشعب.

كما نطلب من الحكومة إيجاد الآليات اللازمة للقضاء على عمليات الغش والتهرب الضريبي والتحصيل الجدي لعائدات الجباية المحلية وعدم التساهل والتسامح مع المقصرين في هذا المجال.

أيضا، سيدي الرئيس، إعادة النظر في قانوني البلدية والولاية، بما يسمح لرؤساء البلديات بإنشاء مناطق نشاطات مصغرة تعود بالفائدة التنموية على هذه البلديات وتضمن توفير المزيد من مناصب الشغل.

وفي الأخير، سيدي الرئيس، هل تم التكفل بانشغال مواطني الجنوب فيما يخص الكهرباء؟ شكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة باركي؛ الكلمة الآن للسيد سعيد كاشا.

السيد سعيد كاشا: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي المحترمون،

رجال الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، أتوجه بالشكر لزملائي، أعضاء لجنة المالية، على التقرير الذي قدموه لما جاء فيه من توضيحات وملاحظات.

إن قانون المالية لكل من السنة الحالية والسنة الماضية يعتبران قانونين للرسوم والضرائب بامتياز، كونهما جاءا في ظروف صعبة، نتيجة انهيار وتدهور أسواق النفط العالمية، مما ينعكس سلبا على ميزانية الدولة.

وقد كانت تأثيرات هذا الانهيار واضحة وكارثية على الخزينة العمومية واحتياطات الصرف، فتدهورت قيمة الدينار، وارتفعت الأسعار بصورة جنونية، مما أثر على القدرة الشرائية للمواطن.

السيد الرئيس،

إن هذه الوضعية جعلت الحكومة تجد صعوبة في إيجاد بدائل للمداخيل البترولية المنهارة، لذلك وجدت نفسها مضطرة ومرغمة على فرض ضرائب جديدة ورسوم إضافية على السلع والمنتوجات والخدمات وعليه، فإننا نتوقع أن تكون سنة 2017 وما بعدها قاسية على الحياة المعيشية للمواطنين، وسيجد الكثير منهم صعوبة في تأمين وتلبية حاجيات عائلاتهم.

- إن السؤال الذي بات يطرح نفسه هو ماذا ستفعل الحكومة - وهذا أمر واقعي - في حالة انخفاض أسعار النفط؟ أو بقائها على حالها؟

- هل ستلجأ مجددا لفرض الرسوم والضرائب على المواطن؟ وهل سيكون المواطن في ظل تدهور القدرة الشرائية قادرا على تحمل أعباء أخرى؟

السيد الرئيس،

لقد أصبح من المستعجل والضروري على الحكومة أن تبحث عن بدائل تمويلية جديدة، وأن تضع وتتجه للمشاريع المنتجة للثروة ورؤوس الأموال، حتى تصل إلى اقتصاد منتج ومتنوع، يعتمد في أساسه على العنصر البشري، لأنه، وكما قلت ويراه الكثير من الملاحظين والمختصين، فإن السنوات المقبلة ستكون عجافا.

وعليه، فإني أتقدم بجملة من الاقتراحات والتوصيات للحكومة، من شأنها المساعدة على خلق بدائل إضافية للخزينة، من ذلك:

1 - وضع آليات وميكانيزمات أكثر فعالية لمحاربة الغش والتهرب الضريبي،

2 - إسترجاع القروض الكبيرة التي استفاد منها المستثمرون والمستوردون في السنوات الماضية،

3 - تنظيم الأسواق الموازية وإصدار سجلات لأصحابها،

4 - فتح مكاتب الصرف للعملة الصعبة بطريقة نظامية، حتى تخضع للمراقبة والضريبة، وتكون الفائدة مزدوجة (أموال إضافية للخزينة ومصداقية المتعاملين والمستثمرين خاصة الأجانب)،

5 - إلغاء المهرجانات الموسيقية والغنائية وجعلها من صميم العمل التجاري للخواص، وفق دفتر شروط مسبق على أن تبقى الدولة ترعى فقط الملتقيات العلمية والفكرية،

6 - تطوير وتحديث وعصرنة البنوك والبورصة عن طريق مراجعة قانون النقد والقرض،

7 - فرض ضرائب ورسوم على الثروة والأرباح،

8 - إعادة تقييم مشاريع «الأنساج و الكناك» وغيرها، مع وضع جدولة لاسترجاع الأموال الممنوحة، وتوجيه وتركيز المشاريع المنتجة وعلى الفلاحة وفقط، لأنه لا يعقل أن تبقى الدولة تمنح الأموال من أجل نقل البضائع، وكراء السيارات لأن هذا ليس استثمارا،

9 - النهوض بالقطاع الفلاحي والسياحي والخدماتي، كونها مشاريع دائمة ومنتظمة وخالقة للثروة،

10 - إخضاع عقود اللاعبين والمدربين للضريبة والرسم، خاصة في كرة القدم، ما دمنا في عصر الاحتراف،

11 - التكثيف من الدوريات والمتابعة والمراقبة للمؤسسات التي توظف عمالا ولا تصرح بهم، لدعم صناديق الضمان الاجتماعي ودفع الرسوم على مرتباتهم،

12 - فرض رسوم وضرائب على الملوثين للبيئة، من أصحاب المصانع والشركات،

13 - إستبدال الأوراق المالية الأكثر تداولا في السوق، لإجبار أصحاب الشكارة على دفع أموالهم المكدسة خارج البنوك لتقييم الكتلة النقدية.

وفي الأخير، أنوه بالقرار المتخذ من قبل السيد وزير السكن بخصوص تسوية السكنات الاجتماعية التي بيعت منذ سنوات بما يسمى بسكنات المفتاح، لأنه من شأن ذلك إدخال أموال إضافية لخزينة الدولة ورفع الحمل والعبء عن المواطنين الذين أجبرتهم ظروفهم الاجتماعية على شراء المفتاح، خاصة وأن الكثير منهم تعرض لعملية ابتزاز من طرف أصحاب السكنات.

شكرا سيدي الرئيس والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد سعيد كاشا؛ الكلمة الآن للسيد عبد الكريم سليماني.

السيد عبد الكريم سليماني: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ما أبدأ به مداخلتي هي مقولة للدكتور إبراهيم الفقي – رحمه الله – وهي تؤكد دائما أن الله إذا أغلق بابا، فتح لك أبوابا أفضل، فلا تظل واقفا عند الباب المغلق وتترك الباب المفتوح، وللأسف حكومتنا ما زالت واقفة عند باب سوناطراك، مع أن هذا الباب سوف يغلق إما عاجلا أم آجلا، لسبب احتياطي المخزون الذي هو في تدني مستمر أو لسبب انهيار أسعار البرميل.

لا أريد التعليق كثيرا على هذا المشروع، إلا الشهادة على أنه جاء بتدابير إيجابية كبيرة، إذا أحسن تطبيقها سوف تأتي بثمارها، كما أنه توجد فيه سلبيات لا أريد أن أناقشها لأمرين:

الأمر الأول: هو أن الحكومة تركيبة بشرية والبشر إذا اجتهد قد يصيب وقد يخطئ.

أما الأمر الثاني: فهو الدقائق المعدودات التي منحت لنا، فأستغلها لطرح قناعتي، كمواطن، وهي بطبيعة الحال من قناعة بعض الجزائريين.

إذا أرادت الحكومة الجزائرية أن تخرج من التبعية البترولية، ما عليها إلا الصرامة في تطبيق هذه القوانين والليونة في تعاملها مع المواطن البسيط.

لا يكلف الله نفسا إلا وسعها؛ وعليها كذلك علينا إبعاد كل من الفلاحة، الصناعة والسياحة عن السياسة، لأن الفلاحة تحتاج إلى الأرض والأرض تحتاج إلى الفلاح والفلاح يحتاج – على الأقل– إلى الأسمدة والماء ويبيع منتوجه بكرامة، أما الصناعة فهي تحتاج إلى صناعيين حقيقيين وليس وهميين والإنصاف بينهم.

أما السياحة فهي تحتاج في الوقت الراهن إلى سياح جزائريين ينقذونها، ثم نذهب إلى جلب الأجانب، وهنا أعطي مثالا هناك أكثر من 4 ملايين جزائري يتوجهون في السنة من أجل السياحة في الخارج وهؤلاء 4 ملايين أربطهم بمادة قانونية والتي وجدتها مؤخرا في الجريدة الرسمية بتاريخ 18 أفريل 2016، لست أدري إن كانت مادة دولية أم مادة خاصة، تنص على أن كل مسافر، أو كل المسافرين المقيمين أو غير المقيمين المتوجهين إلى الخارج يحملون معهم قرابة 7500 أورو.

في الوقت الراهن، نحن نتكلم عن التقشف ونسمح لكل مسافر مهما كان سنه وفي كل سفر يحمل معه هذه القيمة من المال نضربها في عدد الأشخاص المسافرين، وكذلك أتكلم عن وزارة المالية، فهي تحتاج إلى تلقيح ضد الخوف لأنها ما زالت تخاف من الغول والغول يتجول بين إدارة الضرائب والجمارك وأملاك الدولة أما البنوك فحدث ولا حرج.

أسوأ مثال أضربه وهو ذلك الذي يتعلق بتضخيم الفواتير عند المستوردين وتخفيض الفواتير عند بعض المصدرين.

سيدي الرئيس،

ربما لا نستطيع أن نقتدي بالأنبياء والمرسلين، لأن الله اختارهم عن باقي البشر ولضعف إيماننا كذلك، ولكن نستطيع أن نقتدي بأناس مخلصين لهذا الوطن، ترجموا ولاءهم للأمة في بيان أول نوفمبر ثم في دساتير متعاقبة، آخرها دستور الرئيس بوتفليقة.

لقد تابعت باهتمام تنازل زملائنا في الغرفة السفلى بـ 50٪ من منحة إكمال العهدة كإجراء رمزي، تضامنا مع الشعب في هذا الوقت العصيب، وفرحت كذلك لما سمعت أن أعضاء الحكومة والقناصلة والسفراء تنازلوا عن 10٪ لنفس الغرض، لكن تساءلت مع نفسي وقلت: هل لتجاوز الأزمات نذهب للإجراءات الرمزية والتنازلات؟ أم

التصدي لها يكون بالمواقف الشجاعة والقرارات المسؤولة التي عهدناها من قبل؟

سيدي الرئيس، ربما سوف أعود إلى طرح انشغالات ولاية بومرداس، الانشغالات المحلية لا أستطيع أن أذكر انشغالات حول الرياضة أو شيئا آخر وأرى أن السكان مازالوا يسكنون الشاليهات، لقد سبق أن طرحت على السيد وزير السكن انشغالا عن 8000 وحدة سكنية التي وعدت بها الحكومة، وقد أجابني وقال لي: المشكل يكمن في التمويل وهنا يوجد وزير المالية، السيد وزير المالية، نحن لا نقول لكم موّلوا لنا 8000 سكن، مولوا لنا 2000 أو 1000 على الأقل نستطيع أن نسيّر.

هناك مجهودات، على كل حال، على المستوى المحلي ولكن ينزعون من الضعيف ويعطون للأضعف، بودنا أن تقف الدولة اليوم معنا، وطرحت سؤالي كذلك على السيد وزير الصناعة والمناجم حول وضعية الأرضية الصناعية المقترحة من طرف السلطات المحلية واتفقت والحكومة آنذاك، ثم تراجعت، لست أدري! ولكن لا أطرح المشكل على المنطقة الصناعية اليوم، أطرح المشكل على 700 ملف يتعلق بالاستثمار وهو موجود ومتربع على مستوى أملاك الدولة، السيد الوزير، أنظروا قليلا؛ شكرا على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الكريم سليماني؛ الكلمة الآن للسيد جمال سعيد.

السيد جمال سعيد: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إن عمل وزارة المالية منذ 2012، من أجل التقليص من الحسابات الخاصة والذي فعلا تقلص من 101 إلى 68 حتى 58 حسابا، جعل حساب وكالة التنمية الاجتماعية يختفي، ليظهر مجددا تحت غطاء وزارة التضامن الوطني، مع العلم أن هذه الوزارة تحتوي على حساب تخصيص خاص آخر رقم 117ـ302 والخاص بالقرض المصغر والذي لا يختلف عن الحساب رقم 087ـ302 والخاص بصندوق دعم تشغيل الشباب من حيث الإجراءات والتسيير.

فما الداعي للاحتفاظ بهذا الحساب الخاص، في ظل عدم جدواه وسعي الحكومة للتقليص من الحسابات الخاصة لما تحمله معها من سوء التسيير؟

وما هو الداعي الحقيقي لعدم خضوع هذه المصاريف للمراقبة المالية، بالرغم من أن مصدرها تغير من البنوك العالمية إلى وزارة المالية عبر الوزير الآمر بالصرف؟

وهل أصبح لهذه الوكالة داعٍ لاستقلاليته المالية في ظل هذه الظروف؟

سيدي الرئيس،

إن المتفحص لملف ذوي الاحتياجات الخاصة يرى أن هذه الفئة نصفها يخضع بطريقة مخالفة لتدخل المراقب المالي، في حين النصف الآخر لا يخضع للمراقبة المالية والفرق بين الفئتين أن الأول يتواجد بين قائمة أعدتها مديرية النشاط الاجتماعي والثاني في قائمة أخرى أعدتها وكالة التنمية الاجتماعية.

إن توجه الحكومة أصبح واضحا، عقلنة، ترشيد، فحوكمة، فهل أصبح الوقت مناسبا لخلق مديريات ولائية لوكالة التنمية الاجتماعية آفاق جانفي 2017 وما تقتضيه من مصاريف إعدادية وتكاليف التسيير، في ظل مراجعة ميزانية التسيير لهذا القطاع الوزاري نحو التقليص بـ 10٪؟

سيدي الرئيس،

مادام أننا أكبر دولة مستوردة لمادة القمح في إفريقيا وخامس دولة في العالم بما يناسب 5٪ من الإنتاج العالمي، أي ما يعادل 1 مليار دولار سنويا، ما يشكل عبئا في ميزانية الدولة، لماذا نسمح للمتعاملين الخواص بتحويل هذه المادة إلى عجائن ويتم تصديرها إلى دول مجاورة؟

سيدي الرئيس،

إن اللحوم البيضاء مادة استهلاكية أساسية لمعظم الأسر الجزائرية ومادة بديلة عن اللحوم الحمراء، إلا أن سوق هذه المادة يعرف تذبذبا كبيرا وتعود أسباب ذلك إلى عوامل الجفاف والاحتكار لأغذية الأنعام وعدم ضبط حركة رؤوس الأغنام هي الدافع الأساسي لهذه الأزمة.

وصولا إلى تدخل الدولة بضم هذه المادة إلى سلسلة (SERIBRACK) عبر مؤسسة (ORAVI) أو (ONAB)

لامتصاص فائض الإنتاج من اللحوم البيضاء وتزويد السوق عند الحاجة، حماية للمستهلك.

إن هاجس الدولة، من خلال رسالة فخامة رئيس الجمهورية الأخيرة لولاة الجمهورية، هو تنويع مداخيل الجماعات المحلية الواجب عقلانيتها، رغم ذلك، فإنها أهملت عنصرا أساسيا ألا وهو المبادرة المحلية في فرض رسوم محلية تكريسا للامركزية الحقيقية فالمسيّر في مستوى البلدية يرى أن تلك الرسوم التي ركز عليها قانون المالية رسوما مركزية، ما دام أنها جاءت بقرارات مركزية وعائداتها للبلدية تعتبر نسبية.

سيدي الرئيس،

إن مسؤوليتنا اليوم تتجه نحو الحوكمة المحلية الرشيدة، مما يستلزم الأخذ بعين الاعتبار 3 عوامل رئيسية:

1 ـ التخلص من المركزية الذهنية إلى المركزية الحقيقية وضمان الموارد المحلية الكافية.

2 ـ التضامن ما بين الجماعات المحلية.

3 ـ إشراك المواطن الشريف في صنع القرار المحلي وفي التنمية.

فيما يخص الفساد، سيدي الرئيس، إن المحافظة على المال العام هدف تسعى إليه الدولة بكل أجهزتها ومحاربة هذه الظاهرة عمل وطني، لذا ما نلاحظ في قطاع الطاقة، مؤسسة سونالغاز مثلا، شيئا مؤسفا جدا، حيث نلاحظ تواطؤ عمال سونالغاز مع كبار الفلاحين والصناعيين بتخفيض فاتورة استهلاك الطاقة بحرق العداد حين تصل الفاتورة إلى ما يفوق 20 مليون سنتيم وهي أموال خسرتها خزينة الدولة. الحرق، شرارة كهربائية. إن قرض التحدي القصد منه تفعيل النشاط الفلاحي وعدم الاعتماد على المحروقات ودعم الفلاحين من أجل تطوير الإنتاج، إلا أن ما نلاحظه ميدانيا أن الموردين يحتكرون السوق ويفسدون القصد الحسن من هذا القرض بـ:

1 ـ توريد الأجهزة بمبالغ مالية كبيرة، رغم أنها سيئة الصنع.

2 ـ تواطؤ بعض الموردين مع بعض الفلاحين من خلال استبدال الأجهزة بمبالغ مالية متفق عليها بين الفلاح والمورد، وهذا في غياب المتابعة الميدانية، الصارمة؛ وبالمناسبة نطالب بالمتابعة الصارمة للمؤسسات التي تقوم بإنجاز المشاريع، خاصة فيما يتعلق بغرامة التأخر، الواجب أن تدخل إلى خزينة الدولة وليس في جيوب المسؤولين.

أما فيما يخص المستفيدين من الدعم، في إطار الوكالة الوطنية لدعم الشباب أو الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، فالحديث يقودنا إلى فواتير الموردين التي في مجملها تتعدى أسعار السوق بنسبة تصل إلى 40٪ بين تغيير النشاط وزيادات غير مبررة، مما يؤدي إلى عدم مردودية هذا النوع من المشاريع، في ظل انعدام الموافقة، ما يؤدي إلى بيع العتاد من أجل تسديد الديون، وخدمات الديون فإلى أي مدى يمكن اعتبار هذا الشاب مخطئا؟

والسلام عليكم وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد جمال سعيد؛ الكلمة الآن للسيدة لويزة شاشوة.

السيدة لويزة شاشوة: شكرا للسيد الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس،

لقد تم إعداد نص قانون المالية لسنة 2017 في ظرف أوبئة اقتصادية صعبة، تتميز بتدني مستويات مواردنا المالية، الناجمة عن انخفاض محسوس في أسعار المنتجات الطاقوية على المستوى الدولي.

لقد أثرت هذه الوضعية على الاقتصاد الوطني، حيث سجلت توازنات الاقتصاد الكلي أو ما يسمى «بالتوازنات الماكرواقتصادية» والمالية الداخلية والخارجية تدهورا، منذ عام 2015.

وكان من الضروري اتخاذ تدابير جبائية وميزانياتية تهدف إلى مواجهة هذا الوضع وهذه المرحلة.

وهكذا فقد لجأت الحكومة، منذ سنة 2015، إلى اتخاذ جملة من التدابير، تهدف أساسا إلى:

ـ وقف التدهور الحاصل في الموارد،

ـ إحتواء ارتفاع النفقات العمومية، مع الحرص على

ضمان الحفاظ على درجة مرضية من نوعية الخدمة العمومية،
ـ والحفاظ على مسار النمو الذي يحفظ نشاطا اقتصاديا حيويا، مع ما يترتب من حماية الشغل.

إن توقعات الميزانية لفترة 2017ـ2019 ستهدف إلى ضبط وتقوية الميزانية وأوضاع المالية العامة، وذلك باحتواء عنصر الإنفاق عند مستويات مدعمة ومقبولة، للتخفيف من الضغوطات على الموازنة العامة للدولة من أجل مواءمتها مع قدراتنا المالية.

وبالنسبة إلى نمو وتطور الإيرادات، فقد تم:
ـ من جهة، تسطير حد أدنى لمسار النمو، يعكس الاتجاه المتوسط المحقق في السنوات الأخيرة،
ـ ومن جهة أخرى، تحديد الهدف المتوخى لتحسين نسبة تغطية النفقات العادية بالجباية العادية، وتحرير بالتالي الموارد الناجمة عن الجباية البترولية لتمويل الاستثمار العمومي.

وبهذه المساهمة المتواضعة، أردت أن أكرس أساس مداخلتي للمادتين 97 و98 من القانون، اللتين أجدهما هامتين وتعدان من قضايا الساعة، وذلك لكونهما تتطرقان إلى مسألة مهمة في سياسة الدواء، وعلى وجه الخصوص الولوج إلى الابتكار العلاجي وسداد التعويض من قبل الضمان الاجتماعي للأدوية الباهظة الثمن.

تنص المادة 97 على أنه: «يمكن أن تكون قابلية تعويض الأدوية الباهظة الثمن من قبل الضمان الاجتماعي والتي لا يعتبر تحسين الخدمة الطبية لها محسوسا إلا في بعض دواعي استعمالها، محل تسقيف أحجام ومبالغ تعويضها السنوي، يحدد بقرار من الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي، بناء على اقتراح من الهيئة المكلفة بدراسة قابلية تعويض الأدوية».

إن الخدمة الطبية المقدمة هو تدبير لقياس فعالية وفائدة الأدوية، ويتم تقييمه من قبل لجنة الشفافية للسلطة العليا للصحة، على سبيل المثال (HAS) في فرنسا، (Nice) في إنجلترا، و(IQWIG) في ألمانيا وتعتبر هذه وسائل لتقييم تكنولوجيات الصحة.

ويأخذ التقييم في الاعتبار عدة عناصر وهي:
ـ خطورة المرض التي تم على أساسها وصف الدواء،
ـ فعاليته في الوقاية وعلاج هذا المرض،
ـ فائدته بالنسبة للصحة العمومية،
ـ آثاره السلبية.

وبمجرد الانتهاء من عملية التقييم، يتم تصنيف الخدمة الطبية المقدمة حسب درجة الفعالية:
ـ عندما تكون كبيرة جدا أو هامة التعويض يكون ما بين 65٪ حتى إلى 100٪.
ـ متوسط: التعويض 30٪.
ـ ضعيف: التعويض 15٪.
ـ غير كاف: دون تعويض.

وعند إعادة تقييم الخدمة الطبية المقدمة، التي يجب القيام بها عادة كل 5 سنوات، فإنه يمكن لجنة الشفافية والسلطة العليا للصحة أن تمنحا معيارا غير كاف ويمكن لوزارة الصحة أن تقرر سحب الأدوية من قوائم الأدوية القابلة للتعويض.

هذه الآليات لقياس وتقييم الخدمة الطبية المقدمة، هي في الحقيقة تعادل السلطة العليا للصحة ولجنة الشفافية وهما غير موجودتين في بلادنا، لهذا من الضروري وضع أدوات وآليات علمية خاصة بمجتمعنا من أجل الامتثال والمطابقة مع المعايير الدولية.

ومن بين الثغرات الموجودة أيضا في بلادنا، على سبيل المثال، فإن رخصة تسويق دواء ما، يتم منحها من قبل وزارة الصحة، في حين يتم تعويض هذا الدواء من قبل وزارة أخرى، هي وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

لقد أدت التدابير المعتمدة في قانون المالية لسنة 2017 إلى ارتفاع أسعار المنتجات والسلع ذات الاستهلاك الواسع وحتى الخدمات: الكهرباء، الماء الشروب، المنتجات الفلاحية...إلخ، في حين أن نسبة تعويض العلاج والتكفل بالمرضى لم تتغير منذ سنة 1986، تاريخ آخر تعريفة مطبقة إلى غاية يومنا هذا.

وبخصوص التسقيف الذي يعد تدبيرا آخر يهدف إلى التأكد من أن ضغط التسويق للمخابر لن يولد استخداما يفوق حاجيات المرضى الجزائريين، ومن الأهمية ألا تكون هذه التسقيفات اعتباطية، لأن في هذه الحالة، ستفتح الباب أمام عدم المساواة، لأن شركات الأدوية ستحرص على عدم تجاوز التسقيفات المحددة، وبالتالي سيحرم العديد من المرضى من الوصول إلى هذه الأدوية.

لهذا، من المهم أن تستند الحدود التقديرية لوضع التسقيفات إلى السكان المستهدفين بالعلاج، في إطار معايير التعويض، وليس القصد من هذا الإجراء الحد من وصف

الدواء أو استخدام المنتوج ولكن...

السيد الرئيس: شكرا للسيدة شاشوة؛ الكلمة الآن للسيد فتّاح طالبي.

السيد فتّاح طالبي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله.

سيدي الرئيس،

من خلال اطلاعي على مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2017، سجلت الملاحظات التالية:

أولا: بخصوص الضرائب الجديدة المفروضة، كنت أتمنى لو كانت هذه الضرائب مفروضة بالدرجة الأولى وفق المعدلات والنسب المقترحة على السلع التي تصنف ثانوية أو غير أساسية.

ويتم استثناء أو فرض معدل ضئيل على السلع الأساسية، حتى لا تتأثر القدرة الشرائية للمواطنين من جهة ولا يتضرر مستوى المعيشة لهؤلاء من جهة أخرى.

ثانيا: بخصوص المبلغ المخصص للمخططات البلدية للتنمية، يعتبر ضعيفا مقارنة مع ما يحتاجه هذا الحساب.

إن المبلغ المخصص أعتبره زهيدا جدا، كيف لهذا المبلغ أن يحرك عجلة التنمية لمئات البلديات، جزؤها الأكبر بلديات عاجزة ماليا بمعنى فقيرة بأتم معنى الكلمة؟

وبذكر هذه البلديات نعرج هنا على حي جبل العقاب، بلدية وادي العثمانية، بولاية ميلة، الذي يقطنه حوالي 17 ألف نسمة ويفتقر لكل المرافق الضرورية للعيش والحياة.

كذلك وجود 16 بلدية بذات الولاية لم يصلها الماء الشروب، على الرغم من وجود أكبر سد بالجزائر بهذه الولاية وهو سد بني هارون، رغم الجهود التي بذلها الوالي السابق، السيد فواتيح والوالي الحالي السيد خنفر لتحريك التنمية بولاية ميلة.

أيضا بخصوص مخصصات النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2017، فيما يخص المنشآت القاعدية، الاجتماعية والثقافية، فإن المبلغ المخصص لا أعتقد أنه يلبي تطلعات المواطنين بمختلف البلديات.

أيضا، زيادة على ما سبق، أسجل وقفة، كيف نعتمد على معطيات تأتينا من صندوق النقد الدولي كما ورد في الصفحة 5 من مذكرة عرض مشروع قانون المالية وتقديرات 2018-2019، هل نحن عاجزون عن ضبط الحسابات والنسب التي تخصنا ونعتمد عليها لوضع توقعاتنا؟ إنني أضع علامة استفهام.

وأتمنى أن نبني، مستقبلا، تطلعاتنا وتنبؤاتنا وتحليلاتنا على أرقام حقيقية من صنع مختصين وخبرائنا وشكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد فتّاح طالبي، الكلمة الآن للسيد الطاهر كليل.

السيد الطاهر كليل: شكرا سيدي الرئيس؛ بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية،

السيد الوزير المنتدب لدى وزارة المالية،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، أود أن أشير أنه من الطبيعي أن يثير مشروع قانون المالية العديد من الانشغالات والتساؤلات المشروعة، وأن يحظى بالأولوية من حيث النقاش والتغطية الإعلامية لأهميته في تأطير السياسة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد وانعكاساتها على المواطنين والمؤسسات، ولكن في بعض الأحيان ينحرف النقاش نحو المزايدات الحزبية والسياسية التي لا تخدم المصلحة الوطنية، من حيث المبالغة والتهويل، في وصف الوضع العام للبلاد، وهذا في غياب أدنى بديل عن كيفية توفير الموارد المالية الضرورية.

سيدي الرئيس،

إن الأزمة التي تمر بها الجزائر منذ سنتين، هي في الأساس وليدة الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة التي ألقت بظلالها على كبريات الدول النفطية أو غيرها،

لكن العقلانية والبراغماتية تحتم علينا اليوم مراجعة نمطنا الاقتصادي وعاطفتنا الاجتماعية، وهذا بالاستمرار في تنفيذ سياسة اقتصادية جريئة ومتوازنة، كفيلة بالخروج من تبعية المحروقات كمورد رئيسي للدخل الوطني، واستغلال الموارد المالية المتاحة، وإعادة بعث قطاعات بديلة للمحروقات، من شأنها خلق الثروة ورفع معدل النمو تأخذ في أبعادها تعزيز بناء اقتصاد وطني قوي ومتنوع.

إن الجزائر التي حافظت على استقلاليتها المالية إزاء الخارج، هي اليوم كفيلة بتعزيز الانتقال العقلاني والتدريجي بين بناء الأداة الاقتصادية الوطنية واندماجها الكامل في الاقتصاد العالمي والتجاوب مع آليات اقتصاد السوق.

وفي سياق متابعة الظرف الاقتصادي في العالم، فإن الجزائر تبقى منفتحة على العالم الخارجي ومتمسكة في آن واحد بخياراتها الوطنية والاستراتيجية لأن الأزمة المالية العالمية تؤثر حتما على القطاع الاقتصادي وبالتالي على القدرة الشرائية للمواطنين، ولقد رأينا هذه الانعكاسات السلبية في عدة دول، حيث تم اللجوء إلى تطبيق برامج تقشف صارمة واللجوء إلى الاستدانة بالرغم من انعكاساتها على معدلات النمو والاضطرابات الاجتماعية، بفعل ارتفاع نسبة البطالة وتدني المستوى المعيشي، وهذه الظاهرة تتقاسمها العديد من الدول، ولاسيما الكبرى منها، التي أصبحت لا تتوانى في التدخل المباشر في شؤون الدول ومحاولة فرض إرادتها للظفر بعقود الاستثمار واستعادة توازنها الاقتصادي.

سيدي الرئيس،

إن مشروع قانون المالية المطروح أمامنا، هو في واقع الأمر خيار حتمي، بالنظر إلى تراجع المداخيل المرتبطة بالجباية البترولية وأيضا لتفادي رهن السيادة الوطنية باللجوء إلى الاستدانة من الخارج.

لكن يجب علينا، شعبا وحكومة، مواجهة الوضعية المالية الصعبة لبلادنا، من أجل تقليص عجز الموازنة، بتجنيد وتعبئة الموارد الذاتية للبلاد، بتحسين إيرادات الدولة وترشيد النفقات، من خلال الموازنة بين دعم النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، لاسيما دعم الطبقات المحرومة.

سيدي الرئيس،

بالتأكيد إن مشروع القانون قد يثير تحفظات ومخاوف مبررة، لما له من انعكاسات على القدرة الشرائية للمواطنين بفعل إدخال رسوم وضرائب جديدة، ولكن هذه المخاوف كان يمكن تبديدها في أوانها من خلال حملة إعلامية متناسقة بين أطراف الحكومة والنقابات لتحسيس المواطنين بالوضعية المالية الحقيقية للبلاد، لأنه في المقابل سجلنا تناقضا وتضاربا في التصريحات حتى بين أعضاء الحكومة.

سيدي الرئيس،

إن اطلاعنا على المشروع أكد لنا رسوخ إرادة وتمسك الدولة بالإنفاق الاجتماعي الذي ينعكس في التحويلات الاجتماعية (دعم المواد الأساسية، الصحة، السكن) التي من شأنها تخفيف أعباء الزيادات المرتقبة.

إن مراعاة وتحسين القدرة الشرائية يجب أن تكون في صلب اهتمامات الحكومة، من خلال آليات عملية، بواسطة إعادة النظر ولو جزئيا في سياسة الدعم، وهذا بحصرها فقط في الفئات المحرومة، من خلال رفعه عن المواد وإعطائه لمستحقيه، من خلال إعداد بطاقة وطنية يتم تحيينها باستمرار.

كما أن ترشيد النفقات أو التقشف ينبغي أن ينطبق على الجميع دون استثناء في إطار تقاسم...

السيد الرئيس: شكرا للسيد كليل؛ الكلمة الآن للسيد عباس بوعمامة.

السيد عباس بوعمامة: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نحن اليوم نناقش قانون المالية لسنة 2017 والذي نرى أنه قانون عادي في مثل هذه الظروف، مع معارضة غير عادية في الجزائر، لأنه وكما تعرفون ويعرف الجميع أن الأزمة اليوم

ليست جزائرية وإنما أزمة عالمية، كما كنا نتمنى ممن عارض وروج لهذا القانون على أساس أنه ضد الشعب، أن يطرح البديل، لأن في مثل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة والتي تستوجب منا ومن المعارضة ومن بعض وسائل الإعلام توعية المواطن، من أجل تظافر جهود الجميع لكي نجتاز هذه المرحلة، لأن بعض الأطراف تسعى لاستعمال هذا القانون والقانون السابق حملة انتخابية.

ونحن نقول أن اليوم حان الوقت لكي يتضامن المواطن مع نفسه، من أجل الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من علاج وسكن وتعليم مجاني، لأننا نحن ممن ليس لهم وطن آخر يعيشون فيه، كما لا نقبل المساس باستقرار وأمن البلاد.

كما يجب على الحكومة، وخاصة السيد الوزير الأول، مصارحة المواطن، إذ يجب قول الحقيقة وهذا تطبيقا لتعليمات رئيس الجمهورية الأخيرة التي يقول فيها يجب مصارحة الشعب بالأزمة الاقتصادية الراهنة.

كما يجب على الحكومة اتخاذ إجراءات صارمة من أجل تحصيل الضرائب والخروج من المكاتب والعمل في الميدان وتوفير وتسخير كل الإمكانيات لأعوان ومسؤولي الضرائب لأداء مهامهم.

كما يجب تدعيم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستغلال الإطارات والبحوث الجامعية في المجال الاقتصادي.

كما يجب ضبط السوق الجزائري، خاصة فوضى الأسعار التي نعرفها اليوم، ضف إلى ذلك التفكير في ضبط الدعم المقدم من طرف الدولة للفئات المعوزة، لأن الدعم الحالي يستفيد منه من لا يحتاجه.

ونحن نناقش هذا القانون، الذي نزكي كل ماجاء فيه من إجراءات، هذا لا يمنعني من نقل انشغالات المواطن عامة وأقصى الجنوب خاصة، وهنا أقول إنه كان يجب على الحكومة عندما اتخذت قرار تجميد المشاريع في جميع الولايات كان من الواجب استثناء مناطق أقصى الجنوب، لكون التنمية كانت منعدمة فيها لعدة عوامل ؛ ولهذا يجب على الحكومة رفع التجميد على بعض المشاريع، خاصة التي لها علاقة مباشرة مع المواطن، مثل قطاع الصحة، التربية، الفلاحة، وبعض الطرقات لأن اللغة التي صرنا نسمعها من السيد الوزير الأول، خلال رده على بعض الأسئلة، أن المشاريع مجمدة وليست ملغاة لا تقنعنا، نحن كسكان هذه المناطق، هذه اللغة لم تعد تقنعنا، لأن كل ما نطرح سؤالا يتم القول إن المشاريع مجمدة وغير ملغاة.

نحن نقول إن الذي يلغى ليس فيه حتى مشكل ولكن لغة التجميد هذه لا تلزمنا، لأنه ليس من المعقول على سبيل المثال أن عيادة متعددة الخدمات في برج الحواس أو مستشفى 60 سريرا في بلدية الدبداب أو سيارة إسعاف في المركز الجامعي لإليزي أو مدرسة ابتدائية في منطقة تاست أو طريق إليزي، مهرو يتم تجميدها أو محيطات فلاحية، لأن الوعود التي كنا نسمعها من الحكومة خلال الزيارات واللقاءات مع المجتمع المدني لم تنفذ! ونحن اليوم نطالب بتنفيذ هذه الوعود التي أكد عليها حتى رئيس الجمهورية في العديد من المرات من خلال تنمية مناطق الجنوب تنمية حقيقية، لأن المواطن في هذه المناطق ليس له من يتكفل به إذا تخلت عنه الدولة.

ضف إلى ذلك، مصنع الإسمنت في بلدية برج عمر دريس وأنتم تعرفون أن المواطن في هذه المناطق لا يهمه لا قانون المالية ولا غيره، لهذا السبب نحن نناقش انشغالات المواطنين.

كما نطلب من الحكومة إعادة النظر في قرار تجميد السجلات التجارية بالنسبة للمناطق الحدودية.

أنا أقول لك بكل صراحة، إذا كنا نحن نسكن في المناطق الحدودية، لم يبق إلا أن تجمدوا المواطن في حد ذاته، يجمد، إذا كان في كل مرة يتخذ قرار تجميد المشاريع وتجميد السجلات التجارية..

هذه السياسة نحن لم نفهمها، في ظل الأمور التي يعرفها انخفاض البترول ونحن نقول إننا نشجع الاستثمار!

يصدر قرار من عند الوزير الأول، بتجميد السجلات التجارية، بودنا إعادة النظر.

وفي الأخير، نقول للمنظمات غير الحكومية، المنظمات الحكومية تحت غطاء حكومي، عما ورد في بعض الصحف اليوم التي تسعى لزرع الفتنة وتغليط الرأي العام بالنسبة للجنوب، أن سكان الجنوب لم ولن يعيشوا التهميش من طرف الدولة لأننا نحن كسكان وممثلي هذه المناطق نعترف بأن الدولة لم تقصر يوما في تخصيص الأغلفة المالية لتنمية هذه المناطق، وإن المشاريع الكبرى التي تم إنجازها في الجنوب هي أكبر دليل على الاهتمام الذي توليه الدولة

ويوليه رئيس الجمهورية لهذه المناطق، ولكي نكون منصفين وصرحاء فإن الجنوب لم يشهد تنمية حقيقية إلا منذ مجيئ السيد عبد العزيز بوتفليقة ولهذا نقول لهذه المنظمات أن يعيدوا تصحيح معلوماتهم، لأن مصادرهم في الجنوب لا ترى الحقيقة.

شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بوعمامة عباس؛ الكلمة الآن للسيد موسى تمدارتازة.

السيد موسى تمدارتازة: شكرا سيدي الرئيس.

سيدي الرئيس،

السيد وزير المالية والوفد المرافق له،

سيدتي الوزيرة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان،

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني، أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

سلام الله عليكم،

أزول فلاون.

قبل الدخول في صلب موضوع قانون المالية لسنة 2017، الذي لا يختلف كثيرا عن قانون المالية لسنة 2016، الذي يتميز هو أيضا بانخفاض في احتياطي صرف البلاد من 200 مليار دولار إلى 100 مليار دولار تقريبا وسقوط سعر برميل البترول إلى 50٪ من قيمته، حيث إن صندوق ضبط الإيرادات في طريق النفاد لانعدام الأموال ولسبب استعمال جزئي لاحتياطات الصرف، حيث وضعت كل هذه العناصر البلاد في أزمة جدية وحقيقية.

إن قانون المالية لسنة 2017 لا يختلف فعلا عن قانون المالية لسنة 2016، إلا بارتفاع الرسوم التي تثقل أكثر فأكثر كاهل المواطنين، ومن بينها الرسوم على استيراد المواد البترولية وهي طريقة غير مباشرة وذكية للزيادة في سعر الكهرباء والمواد الطاقوية.

مراجعة الإعانات غير المباشرة والجبائية الممنوحة للشركات وخفض التخصيصات المالية الممنوحة للمؤسسات العمومية كل هذه الإجراءات قد تزيد من تدهور القدرة الشرائية للطبقات الاجتماعية المعوزة تماما، كعدم الفعالية، على المدى القصير، لإصلاح السياسة العامة بالنسبة للإعانات، مع نظام الاستهداف وكذا الانخفاض المستمر لقيمة الدينار الجزائري.

إن قراءة ثانية لمشروع قانون المالية هذا، يدفعنا إلى الإشارة إلى بعض التناقضات:

أولا، يجب ذكر أن مشروع قانون المالية هذا يتضمن إجراءات لا تدخل في نظرنا في اختصاص وصلاحيات قانون المالية كمستحقات الموثقين والضمان الاجتماعي.

ثانيا، ينص مشروع قانون المالية على كيفيات تعويض الرسوم على القيمة المضافة لصالح المتعاملين الاقتصاديين التي تدخل في إطار الإعفاءات وبالمقابل يزيد نسبة الرسوم على القيمة المضافة بـ 30٪.

ثالثا، إن زيادة الرسوم على القيمة المضافة لا يمكن أن تنتج زيادة ملحوظة في الإيرادات، لأن الإشكال يكمن في عجز الدولة في مراقبة الصفقات دون الفواتير.

رابعا، إن فرض الضريبة على المواد الكهرومنزلية ذات الاستهلاك العالي للطاقة قد يؤدي إلى تراجع نمو هذا القطاع الذي هو في مرحلته الأولية وجديد النشأة في بلادنا.

خامسا، إن الرسوم المفروضة على الأملاك المنقولة المستعملة هو عبارة عن إغراء، كون أن الأشخاص الفردية هم المعنيون بالأمر وهؤلاء الأشخاص لا يمكنهم إعداد الفواتير وفي الحقيقة لا يتحقق التوازن فعلا إلا بسعر البرميل بقيمة 80 دولارا حسب الخبراء، وأخذ 50 دولارا كسعر مرجعي لا يخدم توازنات الميزانية، فهل تستطيع الحكومة التحكم فعلا في عالم الشغل وضمان النسيج الاجتماعي إذا تدهور سعر البترول إلى أدنى من 50 دولارا؟

ألا يعني هذا ضربا في العنق للدولة الاجتماعية والسؤال مطروح؟!

لا يمكن لأي قانون مالية أن يعود بالفائدة على المواطنين والمواطنات، سيدي الرئيس، سيدي الوزير، وضمان التماسك الاجتماعي، في إطار اقتصاد الريع. ولا يمكن تعزيز السياسة الاجتماعية إلا بتغيير نموذج النمو الاقتصادي. إن الاقتصاد الجزائري اليوم ليس في مأمن من التضخم، حيث وصل الخوف إلى هذا الحد مع خطر ارتفاع الأسعار في نفس الوقت ومع كل السلبيات والتوابع، لاسيما البطالة ووقف الاستثمار.

إن المرور إلى الاقتصاد المنتج والمتنوع هو الحل الأنسب، لكنه يحتاج إلى إرادة سياسية وإصلاحات اقتصادية عميقة

ضرورية، لكن للأسف الأمر ليس كذلك الآن، كل شيء متعلق بثمن البترول الخام لوحده في الأسواق العالمية.

إن قوانين المالية، سيدي الرئيس، سيدي الوزير، مثل قانون المالية لسنة 2017، لا يجب أن تكون قوانين ظرفية، بل يجب أن تدخل في إطار ديمقراطية اقتصادية، مع احترام المجتمع المدني، أي الشركاء السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين، حيث يكون هؤلاء الشركاء في مسعى يؤدي إلى قطيعة وإلى كلفة اجتماعية يتعين تقييمها بكل وضوح والتكفل بها في إطار التضامن الوطني، بغية الحرص المستمر على تحقيق العدالة.

من أجل ذلك يجب فتح ورشات عديدة ومنها:

- إعادة إصلاح نظام الجباية،
- إعادة هيكلة الإطار الجمركي،
- الإصلاح النقدي ومكافحة التضخم،
- محاربة الأسواق الموازية بمقاربة اقتصادية قابلة للتدبير،
- تكمن ثروة بلد ما في العامل البشري وفي قدرة نساء ورجال هذا البلد في الاشتراك بكل حرية وفي الإنشاء والاختراع والإنتاج ومن أجل ذلك نحتاج إلى سيادة الشعب من أجل مواجهة سيطرة الأسواق المالية،
- غياب نقاش ووفاق وطني حول الخيارات الاقتصادية والاجتماعية هو أحد الأسباب التي أدت إلى توجهات أحادية للسياسات المتعاقبة للحكومة وإبعاد الشعب الذي هو مصدر السيادة والشرعية وهو كذلك صاحب القرار في التوجهات المستقبلية للبلاد.

إن اقتصادنا يعاني في الحاضر كبحا هيكليا يمنعه من بلوغ طاقاته الكامنة في النمو والذي ينبغي أن يكون في حدود 7 إلى 8٪ اعتبارا لأهمية حجم الاستثمارات والبيئة القاعدية والحيوية الاستهلاكية لسوقنا الداخلية.

وكل هذا، السيد الرئيس، السيد الوزير، لا يكون إلا بتعزيز الحكم المؤسساتي والاقتصادي الرشيد وتحسين نوعية المؤسسات وعصرنة الخدمة العمومية.

وفي الجانب الرقابي ومحاربة الفساد والرشوة وتفادي نهب الأموال العمومية، يجب اتخاذ كل الترتيبات لمراقبة ومتابعة...

السيد الرئيس: شكرا للسيد موسى تمدارتازة؛ الكلمة الآن للسيد محمد عرباوي.

السيد محمد عرباوي: شكرا سيدي الرئيس؛ بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن مشروع قانون المالية 2017 المعروض بين أيدينا، خلق نقاشا مستفيضا حول المضامين والدلالات، وما يترتب عنه من أثر على الصعيد الاقتصادي وعلى صعيد الجبهة الاجتماعية.

وكان النقاش الدائر منقسما بين منظور سياسي وآخر اقتصادي بحت وهو نقاش مشروع وهذا في اعتقادنا مؤشر صحي في حد ذاته، رغم اختلاف الرؤى ووجهات النظر بين مؤيد ومتحفظ ورافض، من منطلق الخلفيات السياسية أو اختلاف وجهات النظر واقتراح البدائل الأخرى للتصور الاقتصادي للمرحلة القادمة، في ظل تبعات الأزمة الاقتصادية العالمية والتراجع الرهيب لأسعار النفط وانخفاض مستوى الموارد المالية للبلاد.

سيدي الرئيس،

معالي وزير المالية،

إن من بين النقاط الواجب التنويه بها في المشروع، تلك الرؤية الاستشرافية الثلاثية للسنوات القادمة، وهي المرة الأولى التي توضع فيها كل مجاميع الاقتصاد الكلي للجزائر بهذا التصور، ما يعني أن الأزمة الاقتصادية هي محطة لتطوير التصورات وتعديل أو تغيير الخطط الاقتصادية للبلدان بما يتماشى والظروف التي تميز المرحلة، ووجب التنويه أيضا بالمقترحات التي تهدف إلى تشجيع الاستثمار الخاص عبر التراب الوطني.. وتهدف إلى خلق ديناميكية اقتصادية قوية، خصوصا ما تعلق بالترخيص للمتعاملين الخواص بإنشاء وتسيير مناطق صناعية على أراضي تابعة لأملاك الدولة، وتخفيضات سعر الامتياز للاستفادة من هذه الأراضي، ما يترتب عنه حركية اقتصادية وخلق المزيد من مناصب الشغل وتشجيع المناولة.

كما أن المقترحات المدرجة فيما تعلق بالإجراءات

الجمركية تعزز التوجه الاقتصادي القائم على حماية المنتوج المحلي وتشجيع الصادرات خارج المحروقات.

بالمقابل، سيدي الوزير، لقد لاحظنا في هذه الفترة وقبل أسابيع من انقضاء سنة 2016 ودخول سنة 2017 ومعها دخول القانون حيز التنفيذ ارتفاعا محسوسا في أسعار مختلف المواد الاستهلاكية، والتي وإن أرجعها بعض أهل الاختصاص إلى خفض البنك المركزي لقيمة العملة الوطنية والرسوم الجديدة التي وضعتها وزارة المالية، إلا أنها أربكت الجبهة الاجتماعية، وتدفع بنا في نفس الوقت لطرح الاستفهام حول مشروعية أو قانونية هذه الزيادات وهل ستتوقف الأمور عند هذا الحد أو سيستمر الارتفاع والزيادات العام القادم؟ رغم أن مشروع قانون المالية أخذ في الحسبان الإبقاء على دعم الجبهة الاجتماعية ولم يتعرض حتى إلى التحولات الاجتماعية بإقرار وتوصية من فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، لأن في مثل هذه الحالات يكون المواطن من محدودي الدخل في طليعة الضحايا.

تساؤل آخر يطرح في مثل هذه الوضعيات ويتعلق بغياب سلطات الضبط والمراقبة التي تقف أمام الانتهازيين، الذين يسارعون في الزيادة في الأسعار لبعض المواد، متحججين في بعض الحالات بالزيادات الضريبية.

معالي وزير المالية،

إن التصور الاقتصادي للمرحلة القادمة، وفقا لماجاء به مشروع قانون المالية 2017، والذي يجعل الجزائر في منأى عن الاستدانة الخارجية، على الأقل في الوقت الراهن، والذي صاحبه نقاش واسع الأبعاد والإسقاطات، يزيدنا تفاؤلا بأننا مقبلون على مستقبل، مبني أساسا على الاقتصاد التنافسي والمتنوع خارج المحروقات، وإن كانت هذه السياسة توصف بسياسة شد الحزام، إلا أن ما تكتنزه هذه الأرض الطاهرة، أرض الجزائر، من ثروات طبيعية متنوعة ومؤهلات اقتصادية وقدرات فلاحية ومناخ استثماري واعد وموارد بشرية كبيرة، بقيادة حكيمة لفخامة رئيس الجمهورية، يجعل من هذا البلد بلدا معطاءً وخلاقا للثروة.

وهنا، وجب التنويه بضرورة تقوية الجانب الاتصالي وتوضيح الرؤى وتبسيط المفاهيم أمام الرأي العام الوطني، بصورة موضوعية ومسؤولة، وعدم ترك الثغرات في ذلك أمام المناورات والتهويلات التي تفسد الظن وتربك المجتمع.

بل يجب الدفع بضرورة التماشي مع المرحلة، بتغيير السلوكات، من فوضوية إلى منظمة، ومن التبذير والإسراف إلى الاقتصاد والإدخار، من الإحباط إلى التفاؤل، يجب أن نعلم جيل اليوم والأجيال القادمة المعنى الحقيقي لقيمة العمل.

وشكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد عرباوي؛ الكلمة الآن للسيد عبد الكريم بن صغير.

السيد عبد الكريم بن صغير: شكرا سيدي الرئيس؛ بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد معالي وزير المالية،

السيدة والسادة الوزراء،

السادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

لقد تم إعداد نص قانون المالية لسنة 2017 في ظروف اقتصادية صعبة، تميزت بانخفاض في مواردنا المالية، إثر الانخفاض المحسوس في أسعار المواد الطاقوية على الصعيد الدولي، فهو يرتكز على تقديرات واقعية للتطورات، لذا جاء ضمن إطار استراتيجي، اقتصادي ومالي متوسط المدى، لأنه يكرس ولأول مرة مبدأ تأطير الميزانية على المدى المتوسط، من خلال إدراج نظام توقعات يمتد لثلاث سنوات 2017-2019، الأمر الذي سيسمح بإعطاء منظور أفضل للسياسة المالية وتحكم أحسن في مستوى الإنفاق.

يهدف نص قانون المالية إلى تحسين مستوى الإيرادات الجبائية للدولة وترشيد نفقات الميزانية وكذا تسهيل الإجراءات الجبائية لتشجيع الاستثمار، ويسعى أيضا إلى التوفيق بين استقرار النفقات وتطوير المداخيل الجبائية، والذي تتدخل فيه السياسة الجبائية كأداة ضبط اقتصادية واجتماعية، لضمان استهلاك أمثل من قبل الأعوان

الاقتصاديين، لاسيما الأسر، وتحسين مردود المؤسسات المنشئة للثروة ومناصب الشغل.

إن هيكلة التحويلات الاجتماعية تبين نسبة دعم معتبر للتوجه لقطاعي السكن والصحة، يضاف إليها الدعم الموجه للأسر وهو ما يمثل نسبة 64.3 ٪ من إجمالي التحويلات.

لقد أعطى نص القانون محل الدراسة، رغم الظروف الصعبة التي جاء فيها، الأولوية لاستكمال تنفيذ المشاريع الجارية وخاصة الحيوية منها، مع إعطاء الأولوية للاستخدام التلقائي للمنتجات المحلية في إطار الصفقات العمومية.

لقد وضع نص قانون المالية لسنة 2017 آليات تهدف إلى تحقيق الرقابة الاقتصادية، وذلك بإعادة إدراج سلطة الدولة، من خلال تعزيز أدوات الرقابة، للحد من ظاهرة الاقتصاد الموازي وحماية الاقتصاد الوطني ومصالح المستهلكين.

وفي الأخير، أستطيع أن أقول إن نص قانون المالية لسنة 2017، بما يحمله من تدابير لفائدة الاقتصاد الوطني، يعلن فعلا إرادة السلطات العمومية في دعم النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، باتخاذ تدابير تسمح بالتخفيف من المخاطر المالية للدولة على المدين القصير والمتوسط، إلا أن هذه التدابير لا تمنع من أن نتقدم ببعض التوصيات التي نراها هامة:

1 ـ يجب على الدولة أن تعمل جاهدة على مكافحة الفساد والتهرب الضريبي.

2 ـ يجب البحث عن مصادر بديلة لتمويل اقتصاد متنوع وتوجيه الدعم لمستحقيه.

3 ـ ضرورة المحافظة على الاستثمار العمومي.

4 ـ ضرورة المحافظة على الطابع الاجتماعي للدولة وحماية الفئات الهشة لتعزيز التكافل والتضامن.

وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الكريم بن صغير؛ الكلمة الآن للسيدة رفيقة قصري.

السيدة رفيقة قصري:

السيد الرئيس،

معالي الوزير،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

في البداية، أنوه بالجهد المبذول من طرف معالي وزير المالية ومساعديه في تحضير هذا المشروع وبلدنا يعيش ظرفا صعبا بسبب تدهور أسعار النفط منذ أكثر من سنتين.

ويهدف أساسا هذا القانون إلى الحفاظ على الاستقرار وعلى التوازنات الكبرى، مع مواصلة السياسة الاجتماعية ودعم الاستثمارات، من أجل اقتصاد متنوع ومنتج، للخروج تدريجيا من التبعية للمحروقات.

وجاء هذا المشروع بمنظور جديد، يقترح تسقيف الميزانية في حدود 6800 مليار دينار للثلاث سنوات المقبلة.

فيما يخص النفقات المقترحة لسنة 2017، من المتوقع أنها ستصل إلى قيمة تساوي 6883 مليار دينار، 66.7 منها ستسخر لميزانية التسيير و33.3 منها لميزانية التجهيز.

وستواصل الدولة التزاماتها تجاه قطاعات حساسة: كالتربية والتعليم والتكوين والصحة والسكن.

أما فيما يتعلق بالإيرادات، فمن المرتقب أن تصل إلى 5635 مليار دينار وسترتفع ارتفاعا بنسبة تساوي 12.7 ٪ وستأتي هذه الإيرادات من مداخيل الجباية العادية بنسبة 16٪ ومن الجباية البترولية بنسبة 39٪.

وما نلاحظه هو الانخفاض المحسوس في العجز المالي الذي من المتوقع أن يصل في 2017 إلى 6.7٪ من الناتج الداخلي الخام، مقارنة مع 17٪ المقدرة في سنة 2016 وهذا بفضل تحكم أفضل في الميزانية، بتوسيع الوعاء الضريبي ورفع السعر المرجعي للنفط إلى 50 دولارا.

ومن المتوقع أن هذا الاتجاه الإيجابي للعجز المالي سيستمر حتى يصل إلى 1.9٪ في سنة 2019.

وأغتنم هذه الفرصة لأنوه بالجهد المبذول من طرف القائمين على الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، بفضل التوجيهات الحكيمة لفخامة رئيس الجمهورية، على الدور الفعال والإيجابي الذي لعبته بلادنا خلال أشغال منظمة الأوبيك والتي توجت بقرار خفض إنتاج النفط وبدأت أسعار النفط تتعافى.

أملنا أن هذه الأسعار ستستقر على الأقل في حدود السعر الذي بني عليه هذا القانون.

أما فيما يتعلق بالتحويلات الاجتماعية، لم تتخلّ الدولة عن الطابع الاجتماعي لبلادنا ومن المرتقب أن قيمتها

ستصل إلى أزيد من 1631 مليار دينار، أي ما يناسب 3.7٪ من ميزانية الدولة.

وسيتواصل جهد الدولة لدعم الأسر والسكن والصحة والمواد الغذائية الأساسية كالحبوب والحليب والزيت والسكر.

لدي ملاحظة فيما يخص مادة السكر، كنت أرتقب، ولو بصفة رمزية، رفع سعر هذه المادة، علما أن عدة دراسات تشير إلى الاستهلاك المفرط للسكريات والحلويات في بلادنا؛ وهذا من بين أسباب انتشار مرض السكري، والدولة مضطرة من جديد لتقديم الدعم لعلاج المصابين بهذا الداء.

من جهة أخرى، يضاف إلى هذا الدعم المباشر التحويلات غير المرصودة في الميزانية والتي تتعلق بالخصوص بدعم أسعار المواد الطاقوية: كالبنزين والمازوت والغاز، أتساءل لماذا لم تعط في المذكرة المرفقة بهذا المشروع أي معلومة حول الحجم الذي وصل إليه الدعم الضمني للمواد الطاقوية لسنة 2015.

للتذكير، وصل هذا الدعم الضمني في سنة 2014 إلى 4552 مليار دينار.

أما التعديلات المقترحة على أسعار الوقود، التي جاءت في المادة 29، ورغم هذه التعديلات ستبقى الأسعار بعيدة عن الأسعار الحقيقية، للعلم الجزائر مصنفة في الرتبة الثالثة عالميا فيما يتعلق بأسعار البنزين بعد فنزويلا والمملكة السعودية وفي البلدان المجاورة يفوق سعر البنزين 1 دولار للتر، أما في بلادنا فلم يفق 0.28 دولار، أي 35 دينار.

وأما سعر الديازال فيساوي 0.20 دولار فقط، أي 20 دينارا.

وللأسف، سيؤدي هذا الفرق بين الأسعار المحلية وأسعار بلدان الجوار إلى مواصلة ظاهرة تهريب الوقود عبر الحدود رغم المجهودات الجبارة المبذولة من طرف الجيش وكل أعوان الأمن والدرك والجمارك الذين يوميا يقومون بحجز كميات معتبرة من الوقود وسلع أخرى محظورة.

في نفس المجال، لم يتم أي تعديل في سعر الغاز الطبيعي المميع النظيف وسيبقى سعره بقيمة 10 دينار للتر، أي أقل من 0.10 دولار.

أتساءل:

لماذا لم يحكم استعمال هذا الغاز المميع في النقل العمومي وسيارات الأجرة؟

على العموم، فيما يتعلق بالتحويلات الاجتماعية التي سيستفيد منها الغني والفقير أثمن فكرة الدعم المستهدف الموجه للفئات ذات الدخل الضعيف.

معالي الوزير،

لاحظنا بارتياح تحسين الخدمات في عدة قطاعات كالعدالة والعمل والضمان الاجتماعي والمصالح التابعة لوزارة الداخلية والجماعات المحلية، لكن يبقى القطاع المصرفي والبنكي متأخرا جدا، علما أن التنويع الاقتصادي مرتبط بمنظومة مصرفية ومالية عصرية فعالة.

تضمن مخطط عمل الحكومة في سنة 2014 عدة تدابير أذكر منها: الإدخال التدريجي لعملية الدفع الإلكتروني في التبادلات المصرفية وكلنا نعلم أن للمعاملات الإلكترونية مزايا عديدة كالسرعة والفعالية والشفافية.

صحيح، نلاحظ منذ بضعة أشهر حركة إيجابية من أجل عصرنة هذا القطاع، لكن التطبيق في الميدان لازال محتشما.

لم نر مثلا انتشار أجهزة الدفع الإلكتروني في محلات تجارية وحتى على الوكالات التابعة للشركات العمومية كسونالغاز و(ACTEL) وسيال.

متى نرى – معالي الوزير – تحديث...

السيد الرئيس: شكرا للسيدة رفيقة قصري؛ نقف عند هذا الحد ونستأنف أشغالنا على الساعة الثانية والنصف بعد الزوال، لمواصلة النقاش واستكمال قائمة المسجلين للتدخل.

شكرا لكم جميعا؛ والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في منتصف النهار والدقيقة الخامسة والأربعين

محضر الجلسة العلنية العاشرة
المنعقدة يوم الأحد 5 ربيع الأول 1438
الموافق 4 ديسمبر 2016 (مساء)

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:
- السيد وزير المالية؛
- السيد الوزير المنتدب لدى وزير المالية، مكلف بالاقتصاد الرقمي؛
- السيد وزير السياحة والبيئة؛
- السيدة وزيرة التربية الوطنية؛
- السيد وزير الصحة وإصلاح المستشفيات؛
- السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة الثانية والدقيقة الخمسين زوالا

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسيدة والسادة أعضاء الحكومة الذين التحقوا بمجلسنا نواصل النقاش الذي بدأنا فيه صبيحة هذا اليوم؛ والمتدخل الأول في بداية هذه الجلسة هو السيد علي بلوط.

السيد علي بلوط: بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

نلتقي اليوم لنناقش قانون المالية لسنة 2017، في ظرف اقتصادي استثنائي، يميزه التراجع الرهيب لمداخيل بلادنا من العملة الصعبة، بسبب تهاوي أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهو الأمر الذي كان له انعكاساته السلبية على جميع الدول التي تعتمد الموارد النفطية مصدرا وحيدا لمداخيلها. والجزائر إحدى هذه الدول، حيث يكفي أن نذكر أن مداخيلنا من العملة الصعبة بلغت في سنة 2013 حوالي 64 مليار دولار، في حين، أنها لن تتجاوز حاجز 27 مليار دولار لهذه السنة. هذا الوضع كانت له انعكاساته على الخزينة العمومية التي استفادت من 3600 مليار دينار جزائري سنة 2016. في المقابل، فإن استفادتها هذه السنة لن تتجاوز 1700 مليار دينار، إنه وضع صعب ومؤسف كما تلاحظون!

ولكن من يتحمل مسؤوليته؟ مادامت حتى دول الخليج المعروفة بثرائها ورفاهها لم تسلم من انعكاساته السلبية، وأيضا الدول العظمى كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا، إنها مسؤوليتنا جميعا التي تحتم علينا اليوم ضرورة إعادة النظر في البحث عن موارد جديدة وما أكثرها للتخلص من التبعية للبترول.

السيد الرئيس،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

إن أكثر ما نطالب به الحكومة اليوم، للخروج من عنق الزجاجة وتجنب الوقوع في مثل هذه الأزمات مستقبلا، الالتزام الكلي بخطتها المتعلقة بتطوير الميزانية العمومية

خلال السنوات الثلاث المقبلة، أي 2017، 2018، 2019، وذلك من خلال التمسك بالسياسة التنموية التي حددتها لهذه السنوات، مع تجنب جميع الإجراءات ذات الانعكاسات الوخيمة على سيادة قراراتنا الاقتصادية، وأولها الابتعاد عن الاستدانة الخارجية التي تهدد مكتسباتنا الاجتماعية، إن مثل هذه الخيارات المفلسة لا يمكنها أن تؤدي بنا إلا للمزيد من المتاعب والصعوبات المالية بسبب الارتفاع الفاحش لفوائد هذه الديون، وهنا يجب التذكير بما كانت تستنزفه منا المديونية الخارجية، والتي كانت تقدر بأكثر من 33 مليار دولار سنة 1996، وهو ما ترتبت عنه خدمات تجاوزت 9 مليار دولار في التسعينيات، قبل أن تنخفض لحدود 4.5 مليار دولار مع بداية الألفية الثالثة.

إن الشعب الجزائري سيظل مدينا للرئيس المجاهد، عبد العزيز بوتفليقة، كونه سدد مسبقا كل المديونية الخارجية لبلادنا، بل وصل إلى منع أية استدانة خارجية، وهو خيار نزكيه ونتمسك به في التجمع الوطني الديمقراطي، ونعتقد أن تجنب الاستدانة الخارجية ممكن، شريطة المسارعة في اعتماد البدائل المتاحة؛ وأولها المسارعة بإصالح وعصرنة الإدارة الجبائية لكي تستفيد الدولة من مئات الملايير، إن لم نقل من آلاف الملايير، التي تخسرها اليوم بسبب المضاربة والغش والتهرب وذلك كله على حساب حقوق المواطن والدولة، مما يقوي المال القذر الذي عفن اليوم السياسة، وأصبح يهدد استقرار البلد برمته.

إن المسارعة بمثل هذه الإجراءات سيضمن لنا حتما المبدأ المقدس للتضامن، وذلك من خلال إدخاله في الجباية، فنحن متفقون أن التضامن مسألة الأمة كلها، مهما كان الشكل الذي تأخذه، وإن تجلى اليوم في رفع بعض الضرائب، مثل الضريبة على القيمة المضافة، إلا أننا مقتنعون أن هذا سيعود بالفائدة على مجموع المواطنين ذوي الدخل الضعيف، في مجال التكفل بعلاجهم المجاني أوتمدرس أبنائهم المجاني، أو حتى دعم بعض المواد الأساسية، وهنا يجب أن ننوه بتخصيص مبالغ محترمة في مشروع قانون المالية هذا للتحويلات الاجتماعية، رغم صعوبة الأوضاع المالية، إلا أن ذلك لم يمنع من تخصيص مبلغ 1600 مليار دينار للفئات الهشة وهو أمر ينبع من إرادة ورغبة فخامة رئيس الجمهورية في عدم التخلي عن دعم المواطنين حتى في أحلك الفترات الاقتصادية وأصعبها.

السيد الرئيس،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

إن التكريس لديمومة الفعل التضامني يستدعي منا القيام بإجراءات أكثر جرأة وأكثر فعالية، وذلك من خلال سن جباية خاصة على الثروة، حتى يترسخ مبدأ التكافل الاجتماعي بين مختلف طبقات هذا الشعب، وهو مبدأ له مرجعيته في ديننا الحنيف وفي تقاليدنا الاجتماعية الراسخة التي تجعل في مال الغني حقا للسائل والمحروم. وهنا يتحول الدعم من مجرد ريع يستفيد منه الجميع إلى غاية كريمة تهدف للمحافظة على كرامة الطبقة الهشة. ومادمت بصدد الحديث عن الطبقات الهشة، فلا مناص من أن أتحدث عن المناطق الهشة، إن جاز لي هذا التعبير، والمقصود بها تلك الولايات الداخلية في الجزائر العميقة التي دفعت الفاتورة في عشرية المأساة الوطنية، على غرار ولاية تيسمسيلت والتي عانت من عوائق وصعوبات التنمية كثيرا؛ وقبل أن تفتح عينيها على غد، أفضل وجدت نفسها تعود إلى نقطة الصفر مجددا، بسبب تجميد المشاريع وتسقيفها، والمفارقة الكبرى أن بعض المشاريع التي عجزت بعض المديريات القطاعية بالولاية طيلة 10 سنوات عن إطلاقها، نجحت في 10 دقائق في تجميدها، رغم أن الذنب هنا ليس ذنب ذلك المواطن المسكين الذي لا يزال يتحدى قسوة الطبيعة في مداشر ودواوير الولاية، من أجل مسلك يفك عنه العزلة أو من أجل جرعة ماء تطفئ ظمأه، إنما الذنب كله ذنب المسؤول الذي فشل في إيصال مساعدة الدولة له. ولذلك، فإننا نناشد الحكومة بضرورة إعادة النظر في المشاريع المجمدة، ورفع التجميد عن تلك التي لها علاقة مباشرة بضروريات الحياة، كإيصال الماء الشروب، أو الكهرباء أو إنجاز الهياكل الصحية والتربوية وغيرها من ضروريات الحياة، التي لا يمكن أبدا أن نتذرع بصعوبة أوضاعنا المالية لحرمان المواطن منها، إنها حقوق أساسية وهي من صميم واجبات الدولة نحو مواطنيها مهما كانت الظروف ومهما اشتدت الأزمات.

في ختام هذه الكلمة، لا يسعني إلا أن أنوه بكل المبادرات الرامية إلى رفع الغبن عن مواطنينا في ربوع جزائرنا الحبيبة.

شكرا على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد علي بلوط؛ الكلمة الآن للسيد نور الدين بالأطرش.

السيد نور الدين بالأطرش: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله ثم الصلاة والسلام على سيد الخلق أجمعين، محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

سيادة الرئيس،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السادة الحضور الكرام.

بداية، دعوني، أحييكم بتحية الإسلام، لأقول لكم السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الكل يعلم بأن أعين الشعب الجزائري صوب هذا المنبر، أخذ ورد، مد وجزر، وبالمقابل المسؤولية ملقاة على عاتقنا وأي مسؤولية! وبين هذا وذاك، تجار سياسويون يلجؤون، ربما في هذه اللحظة، دهون المستضعفين في الأرض، من أجل تمرير ربما ما يريدون تمريره.

أقول أنا بأنهم قاب قوسين أو أدنى، دعوني أقول ـ سيدي الرئيس ـ بأنه بعيدا عن الدنيا وبريقها وعن السياسة وجديتها ومتاهاتها، الثابت في هذا المقام أن هذه اللحظة عصيبة وأن الفتنة ليست منا ببعيدة وأشهد أننا مثلكم جميعا لم نأت إلى هنا مسترزقين، يعلم من يعلم أن الله تعالى أمدنا بخيره العميم ومازلنا نتعلم كيف نكون له من الشاكرين. أقول أيضا بأنه ليست السياسة منابر نقول فيها ما نشاء فيها من غير ضابط، والله لأنها دقيقة كعلوم نسميها دقيقة وأن فيه حقيقة يمكن أن يتفق أو يقترب منها الجميع.

فهل من شك في أن هذه اللحظة عصيبة وهذا أمر قد لا يحتاج إلى تعليل بقدر ما يحتاج إلى تذكير، إرهاب عابر للحدود، تهريب وجريمة منظمة تنخر أمن البلدان واستقرارها، بلدان شقيقة، جارة نحبها، تعيش تحولا ديمقراطيا ناشئا لم يبلغ بعد مداه.

كم من الحدود، وضع أمني ملتهب في ليبيا الشقيقة التي بيننا وبينها أخوة، وبلدان إفريقية جارة، فيها نزاعات مازالت الكلمة فيها للسلاح، من أجل أغراض مختلفة وهي بلدان جيوشها هشة وغير قادرة على حفظ الأمن في فضاءات شاسعة مفتوحة، بالإضافة إلى هذا كله، تجتاح العالم أفكار ومذاهب وظفت من أجل تشتيت الشعوب، خاصة، تلك التي مازالت محافظة على وحدتها رغم العواصف العاتية. أكيد أن مثل هذا الكلام يبدو للمتسرعين أنه لغة خشب، بل إنه ليس له علاقة بالموضوع ولكن هكذا كان يقول الناس في بلدان ما، حين دفعوا بأبرياء لاقتحام الساحات وحين اشتد لهيب الأحداث، اختفوا في باريس أو في جنيف أو في لندن وصاروا ينظرون إلى دماء الأبرياء من بعيد ويتحينون الفرصة من أجل أن يدوسوا جثث الأبرياء لاعتلاء منصب الرئاسة.

ولن أقول في لحظة من اللحظات ـ السيد الرئيس ـ إن مطالب النقابات مشبوهة أو إنها غير مشروعة ولن أقول يوما إننا أكثر وطنية من نساء ورجال قضوا العمر دفاعا عن عاملات وعمال يصنعون للوطن ثروة.

إنهم مدرسة نتعلم منها النضال وجد مقال، لكنني أقول أزمة تجتاح العالم، شرقه وغربه، عربه وعجمه، ثم عاشت الجزائر بحبوحة مالية كبيرة، نعم، كان يمكن أن ننجز أكثر، وهذا ما ترجاه القائمون على شأن البلاد أنفسهم، ولكن هل يجرأ أحدهم على القول إن ما أنجز شيء قليل؟ ومرة أخرى، الفصل بين هذا وذاك، إنجازات قائمة يراها من يرى ويمكن لمن لايريد أن يرى، فالجزائر أمام الجميع لمن أراد أن يرى أو ينظر إلى ما تحقق فيها من إنجازات؛ وبنفس المنطق، ينبغي أن نرى ما لم ينجز وما أنجز بصورة مريبة وأننا نذكر بعض مظاهر الفساد واللامسؤولية. بهذا المنطق أو بهذه المعطيات ننظر إلى قانون المالية لسنة 2017، نعم، صيغ هذا القانون في ظروف اقتصادية، استثنائية، يمر بها العالم، ولكن ما هي حدود تأثير الأزمة الاقتصادية العاصفة بالعالم وحدود ما نتحمله من مسؤولية في الممارسة والتسيير؟ لا يعقل أبدا ألا تكون لنا مسؤولية إلا إذا قررنا أننا غير مسؤولين. لابد أن نعترف بأن حل أزمة اقتصادية يكون بحلول اقتصادية وإجراءات اقتصادية، وليس فقط بقرارات ضريبية حسابية، قد تمكن من السير لمدة قصيرة ثم تجف، لأنها منذ البداية مسكنات وليست حلولا جوهرية. وعلى هذا الأساس، حين نطلب من المواطن تحمل أعباء المرحلة، فإننا نرجو منه تحمل أعباء أزمة خارجة عن نطاقنا وليس نتائج إخفاقات، كان يمكن أن نتفاداها.

إن الزيادات في الضروريات التي تعد أمرا حيويا بالنسبة لأغلبية الشعب الجزائري ليست أمرا مريحا، وإن الزيادات

في البنزين وغيره لا يجب أن تنسينا في أن السيارات في كثير من حالات الوعي بعملنا بأن السيارات السياحية هي وسيلة تنمية، لأن أصحابها يتنقلون ليستهلكوا، الاستهلاك عصب التنمية، وهذا ما يبين لنا بشكل منطقي كيف أن التقشف ليس عامل تنمية وأنه حتى وإن اعتمد لا يجب أن يدوم، وإلا كان الحصاد مرا.

ومن هنا ومع التذكير لما تحقق من إنجازات، شاعر أنني قلت هذا قبل الآن ولابد مقابل أن يتحمل هذا الشعب تبعات هذا القانون أن نغير من أداء مسؤولينا وأن نلتزم الصرامة في محاسبتهم على أدائهم، فإذا رأى الناس ذلك آمنوا بجد السلطة ونيتها في عدم الوقوع في مطبات جديدة وتحملوا عبء الأزمة، وأما إذا رأوا شيئا من هذا لم يتحقق، فإنهم سيغضبون ولا يكون للمصادقة على هذا القانون معنى، لأن شيئا ما سيكون مؤجلا.

المسألة إذن ليست فقط المصادقة من عدمها، فالمسألة هي مسألة أن يصادق الشعب في ما يأتي من زمن على هذا القانون، بتحمل ما ينجر عنه ولا يكون ذلك بما سيظهر من حزم في صرامة أداء المسؤوليات. والأمر الآخر أن تفعل الآليات الحاسمة والجادة من أجل أن يكون قانون المالية مساهمة ظرفية استثنائية لاجتياز مرحلة زمنية صعبة. ليس من العدل أن يتحمل عبء الأزمة شريحة واسعة ليس لها مسؤولية في الأزمة، لا معنى لهذا الإجراء إلا إذا استثنى عابرا.

ورغم إيقاننا، بما أنجز فمن الوفاء لمبادئنا وإخلاصا لمنتخبينا أن نتساءل هل فكرنا في آليات الآن وليس غدا من أجل بعث اقتصاد فعلي قائم على الإنتاج وليس تقسيم الريع الخاضع للمتغيرات التي لا نتحكم فيها؟ فهل أيقنّا أن الملقى على عاتقنا هو حل الأزمات وليس تسييرها؟

هل علمنا أن مصير بلادنا ليس أرقاما نتحكم فيها على الورق؟ فنجمع ونطرح كما نريد وأن الأمر الفصل هو أن الأمة لاتخضع بالضرورة لحساباتنا، هل هذه هي حدود ما يمكن أن نصل إليه من أداء أم أن الكثير من الأفكار البناءة كان يمكن أن تجعل حصادنا أفضل لكننا لم نستمع إليه لأسباب بيروقراطية وسياسوية؟ ينبغي أن نعلم أن المصادقة على هذا القانون ليست خلاصا لنا بقدر ما أنها ستجعل الجميع أمام التحديات الكبرى،كل هذه المحددات الهامة لا نتحكم فيها بالطبع وهي مقدرة بصفة جد متفائلة مما قد يخلط الأمور بين التقديرات وحقيقة الأمر في الواقع، إن هذا القانون في أحسن أحواله تسيير لأزمة والسؤال المطروح ما هي آليات...

السيد الرئيس: شكرا للسيد نور الدين بالأطرش؛ بقية المداخلة سيمكن منها السيد الوزير ويتم التكفل بها في حينها.

الكلمة الآن للسيد عبدالحق قازي ثاني.

السيد عبد الحق قازي ثاني: شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس المجلس المحترم،

السيد وزير المالية،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة، المحترمون،

السيدات والسادة أسرة الإعلام،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

بداية، بودي أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى السيد وزير المالية على العرض التمهيدي لقانون المالية لسنة 2017 والذي أبرز جليا مدى اجتهاد الدوائر المالية في استحداث تدابير تشريعية جديدة وفي بعض الأحيان جريئة ومغامرة لتحسين الإيرادة الجبائية.

بودي أيضا أن أشكر زملائي من لجنة المالية، على تقريرهم الواضح والذي تطرقوا من خلاله إلى أهم التساؤلات حول التركيبة الأساسية لهذا القانون، ولعل تدخلي سيكون امتدادا لما جاؤوا به من طلب للتوضيحات، إذ أدعو الجميع إلى تخيل موقف مواطن جزائري بسيط (رب أسرة) يستعد هوأيضا تماما كما يستعد اليوم وزير المالية لإعداد ميزانية الدولة، بينما المواطن البسيط يعدها لأسرته المتوسطة المدخول؛ وأنتم تعلمون أن الدخل العام المتوسط للأسر الجزائرية لا يتعدى متوسط 50000 دينار جزائري شهريا، تخيلوا معي التخمينات والترتيبات التي يقوم بها ودخله السنوي يتراوح ما بين 50000 إلى 60000 دينار سنويا، تقسم إلزاما على مصاريف الإطعام والإيواء، والنقل وفواتير الغاز والكهرباء ولا يخفى على أحد أسعار السوق، كيف سيكون موقفه حينما يعلم أن الأسعار ارتفعت بـ 10 على الأقل؟ وعندما يمرض أحد أبنائه يتجه إلى المستشفى ويطلب منه فحوصات إضافية بالمقابل وهو يعلم أن الصحة تحتل الصف الثالث من

ميزانية الدولة ب 389 مليار دينار جزائري، وحينما يتفقد أحد أبنائه في مساره التربوي يضطر إلى تدعيم تعليمي بالمقابل وهو يعلم أن ميزانية التربية يستهلك ثاني ميزانية بـ 746261 مليار دينار، وعذرا لم نتعود على سماع بعض المصطلحات البسيطة ولكن الواقع المعيش هو هكذا وأن الفلاحة التي يقتني منها البطاطا بـ 50 دج، والسردين بـ 500 دج والفاصوليا اليابسة بـ 200 دج واللحم إذا استطاع بـ 1500 دج تحتل المرتبة السادسة باستهلاك مبلغ 212797 مليار دينار، أنا أدعو الجميع للنظر في هذا المواطن الذي يعلم ويعي جيدا وضع البلاد وفي التفاتة تضامنية منه يفضل الموت بالجوع على أن ينهار اقتصاد وطنه.

سيدي الرئيس، إننا نقول هذا الكلام ونحن نعلم جيدا بأن الجزائر تتوفر على أحسن الأنظمة الاجتماعية في العالم؛ ولكن الفارق هو عدم التسيير الجيد لبعض الموارد والعبث بها أحيانا.

سيدي الرئيس، إن معالجة الموازنة المالية، من المفروض ليست صعبة على بلد غني كالجزائر، فالجزائر تنام على كنوز وهي لا تدري، هذه الكنوز موجودة في كل شبر من التراب الوطني، وهي تتمثل في مقومات مادية ولا مادية:

مادية كالمناجم والنسيج الصناعي والذي ـ للأسف ـ لم نركز إلا على البترول منه، رغم أنه ثروة زائلة وتكلفة استغلاله تساوي نصف سعره أحيانا وكنوز لا مادية تتمثل في الطبيعة، فليل الجزائر كنهارها وثلجها كشمسها ورمالها كأمواجها وتضاريس الجزائر وحظائرها الطبيعية تجعل منها فضاء مفتوحا يدر الثروة السياحية، فهناك في الطرف الآخر من الأرض من يدفع الثمن غاليا ليسبح في رمال الجزائر في تاغيت وتيميمون ويمارس التزحلق على الجليد في تيكجدة ويدفع الثمن غاليا لرؤية أجمل غروب وشروق الأرض في العالم والموجود بالأسكرام بتمنراست.

مشكلتنا، سيدي الرئيس، هو أننا نضع القوانين ونتفنن في المشاريع دون تحقيقها، فمنذ سنين ورئيس الجمهورية، أطال الله في عمره، يدعو إلى الابتعاد عن البترول وجاء برنامجه الأخير للتوجه إلى الفلاحة والسياحة والصناعات الصغيرة كأساس لدعم القاعدة الاقتصادية وليس لنا خيار غير ذلك، فماذا فعلنا بهذه القرارات؟ إننا نسير معها، وبكل أسف، بسرعة السلحفاة وندور حولها دائرة الحلزون.

سيدي الرئيس، الفيلسوف كونفوشيوس قال «إنه لا نستطيع أن نستحم في مياه النهر مرتين، لأن مياه النهر تدور وتجري» والمثل الجزائري يقول «ما يبقى في الواد غير حجارو»، والمثل الصيني يقول «لا تعطيني سمكة ولكن علمني كيف أصطادها»، لهذا لابد علينا من العمل بجدية وعلى كل المستويات والدوائر.

لقد سبقني زملائي إلى أهم التوصيات التي أضيف إليها:

ـ ضرورة محاربة السوق السوداء،

ـ التسريع بتسوية عقود المواطنين التي تعد من المحاصيل الأساسية للعائدات الإضافية،

ـ لابد من استحداث مناطق النشاط الصناعي والسماح للجزائريين بالاستثمار،

ـ تحرير المبادرات لدى إطارات الجماعات المحلية وحمايتهم من الأخطار.

وفي الأخير ، يحز في نفسي حالة مشاريع ولاية وهران التي بفعل الضائقة المالية، فرغم جهود الدولة وعلى رأسها فخامة الرئيس وجهود ـ في الحقيقة ـ الوزرات المعنية والسلطات المحلية، لكنها أصبحت تشهد مثل ما تشهده بعض الولايات الأخرى وأنتم تعرفون بأن وهران مقبلة على حدث هام كمسار الترامواي والعديد من المشاريع التي وإن اكتملت فسيكتمل بهاؤها.

وتقبلوا مني ـ سيدي الرئيس ـ فائق الاحترام والتقدير وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الحق قازي ثاني؛ الكلمة الآن للسيد عبدالباهي مرسلي.

السيد عبد الباهي مرسلي: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية، ممثل الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

أفتتح بقوله تعالى: «وفي السماء رزقكم وما توعدون فورب السماء والأرض إنه لحق مثلما أنكم تنطقون» صدق الله العظيم.

وإن لي أثرة من علم، تأملت الآية فخلصت إلى أن الأرزاق كلها بيد الرحمن، إن شاء بسط وإن شاء قبض، فهو القابض والباسط، وينتهي العلماء بأن زيادة الأسعار أو تدنيها كلها بأمر من الله، هذا لا يعني أن نترك الحبل على الغارب، بل يعني الذي نقوم به من دراسة هذا القانون ومحاولة رفع العبء عن المواطن البسيط والخلاصة بعد الأخذ والرد والتحفظ والمد والجزر، هو أن القانون مدروس بعناية شديدة لا يمكننا إلا تقبله كما هو وقد صودق عليه.

أتحول الآن، سيدي الرئيس، إلى ولاية تندوف، لأطرح أبسط الأفكار التي يحلم بها المواطن الجزائري التندوفي، فأقول:

إذا أردنا بالفعل إيجاد الحلول الملائمة للتنمية المحلية لولايات الجنوب الكبير، في هذا الظرف الاقتصادي الصعب الذي تمر به البلاد، وبخاصة ولاية تندوف، المحكوم عليها ومع الأسف بالنفي، تخيلوا معي أن أقرب ولاية لتندوف تبعد عنها بـ 800 كلم وهي ولاية بشار، فما علينا ـ سيدي الرئيس ـ إلا أن نسعى جاهدين لتحقيق ما يلي:

بالنسبة لولاية تندوف، حيث إنني محورتها في ثلاث نقاط:

1ـ إستمرارية الدولة في توفير الأموال اللازمة لإنجاز وإنجاح المشاريع الظرفية ورخص البرامج القطاعية، كالسكن والتجهيزات العمومية وغيرها من المرافق، وكلها مشاريع غير خالقة للثروة ومحدودة في المكان والزمان، كما كانت تسير عليه الأمور، وهو الاختيار الصعب في الوقت الراهن، نظرا لعدم توفير الأموال للظروف السالفة الذكر. وللإشارة فإن الوسيلة الوحيدة التي كانت تحرك التنمية من المقهى إلى الورشة حيث أصبح كل شيء جامدا.

2ـ الإسراع قدر الإمكان في استغلال منجم غار الجبيلات، وذلك بوضع هياكل استقبال العمال وتوفير المناخ الملائم للعمل، مما سيخلق ديناميكية جديدة بالولاية وبديلا يحرك اقتصاد الولاية وإخراجها من هذا الركود القاتل الذي تعيشه منذ سنين.

3ـ فتح حدود الولاية على الأسواق الإفريقية المجاورة، وهو الحل الأنجح ـ سيدي الرئيس ـ والأسرع في الوقت الحالي، مما يشجع على الاستثمار بالولاية وتنسيق التجارة؛ وبالتالي إيجاد مصادر لتحصيل الجباية المحلية، وإعطاء مناخ تنافسي للبضائع الجزائرية المنتجة وطنيا.

سيدي الرئيس، أيها السادة الكرام، إنه ليحز في نفسي كثيرا وأنا أتجول في الأسواق الإفريقية، حيث أجد بضاعة لدول تبعد عنا بآلاف الكيلومترات، كالسعودية ومصر وإيران وغيرها، أما السلع المغربية، فحدث ولا حرج، ولا نجد شيئا لبلادنا، رغم أن هذه السلع متوفرة بكثرة في بلادنا وذات جودة عالية، مقارنة بغيرها من السلع في هذه الدول، كالعصائر والمياه المعدنية والأواني البلاستيكية والكهرومنزلية وغيرها.

إن ولاية تندوف بإمكانها الاكتفاء اقتصاديا لو فتحت أبوابها على التجارة الإفريقية، عن طريق البر وهي المدينة المعروفة بسوق «الموقار» منذ عقود مضت وحتى إبان وجود الاحتلال الفرنسي، في فترة الخمسينيات وحتى نهاية السبعينيات من القرن الماضي، حيث كان السكان آنذاك يعتمدون على ما يجنونه من أرباح خلال هذا الموسم التجاري، التاريخي، المعروف بالموقار في معاشهم السنوي.

والخلاصة، سيدي الرئيس، أيها السادة الكرام، أقول إن التجارة والتبادلات عبر البر مع الدول الإفريقية ستجني منها بلادنا الكثير، الكثير، وتسهل التعاملات على رجال الأعمال الجزائريين وتعطي منافسة لافتة للمنتوجات الجزائرية؛ وذلك لعدة معطيات وهي كما يلي:

1ـ قصر مدة الشحن،

2ـ رخص ثمن النقل مقارنة بالنقل البحري،

3ـ بساطة الإجراءات الجمركية في دول الاستقبال،

4ـ تفادي مصاريف الميناء والعبور والتخزين إلى آخره.

سيدي الرئيس،

إن هذا الموسم المسمى بالموقار كانت تتوق إليه أنفس الكثير من المواطنين عبر التراب الوطني ويأتون بسلعهم أو زوارا ليشهدوا هذا المعرض التجاري الكبير الذي كان يصاحبه ملتقى أدبي، فني، يجمع الأدباء والمفكرين والفنانين، على اختلاف ألوانهم، وعلى أرض تندوف ومن الدول الإفريقية خاصة، ودعوة جميع من يأبه هذا الأمر عبر العالم وهذا لجلب السواح مستقبلا، مما يشجع على السياحة في بلادنا، حيث كان هذا المعرض شاملا وفي الوقت نفسه موعداً لفتح الجزائر أذرعها للسياح، الشيء

الذي كان يعود بعائدة حسنة على الجزائر.

سيدي الرئيس، لكم أن تنظروا في هذه الاقتراحات بعين ثاقبة، لتتأكدوا أن من وراء هذا خيراً عميماً للوطن. وهكذا، سيدي الرئيس، السادة الزملاء، نكون بذلك قد اصطدنا عصافير جمة بطلقة واحدة.

سيدي الرئيس، أملي فيكم بعد الله كبير، في أخذ هذا التقرير بعين العناية ولكم جزيل الشكر والامتنان.

هذا، وإنني والله متفائل رغم الأزمات والعقبات التي دفعتنا إلى التقشف ظاهرا، فإنني أقول لكم جميعا وللمواطنين ألا يخيب رجاؤنا، فرجاؤنا في الله كبير في أن الجزائر مستقبلها واعد وستبقى بإذن الله شامخة بين الأمم، لأن أراضيها مباركة، قد سقيت بدماء الشهداء الأبرار، الطاهرين الذين صبغوا هذه الأرض المباركة بدمائهم الزكية.

رحم الله شهداءنا الأبرار وأسكنهم فسيح جناته وأختم بهذه الأبيات للشيخ الصالح، العلامة الكبير، الشيخ سيدي عبد الرحمن الثعالبي وهو يتحدث عن الجزائر قبل خمسة قرون من الزمن، أي 500 سنة.

إن الجزائر في أمورها عجب ×××× ولا يدوم بها للناس مكروه

ما حل عسر بها أو ضاق متسع ×××× إلاويسر من الرحمن يتلوه.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الباهي مرسلي؛ الكلمة الآن للسيد عبد القادر معزوز.

السيد عبد القادر معزوز: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة أعضاء الحكومة المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بعد بسم الله الرحمن الرحيم: «فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض» صدق الله العظيم.

قبل الخوض في مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2017، أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل إطارات وزارة المالية والوزارات التي ساهمت في إعداد هذا المشروع، في ظل وضع مالي صعب وصعب جدا، مع تراجع أسعار البترول، وهذا من أجل الحفاظ على التوازنات المالية للبلاد وعدم المساس بالمواطن في عيشه الكريم، خاصة الفئات الهشة.

إن مشروع قانون المالية لسنة 2017، يأتي في سياق يتسم بالصعوبات المالية الناجمة عن تدهور سعر برميل النفط، مما أدى إلى التباطؤ في نمو الاقتصاد العالمي، الذي يسمح بزيادة العرض بالنسبة للطلب في هذه المادة.

إن الصياغة الجديدة لمشروع قانون المالية 2017 يبرز بوضوح التدابير والإجراءات المتخذة في السنوات الثلاث المقبلة 2017 ـ 2019، رغم استمرار الظرف الاقتصادي في هذه الأفق.

أ) إنتعاش طفيف في النمو لعام 2017 بـ 3.9٪، مقابل 3.6٪ في سنة 2016، 3.6٪ في 2018، 4.3٪ في 2019.

ب) الحفاظ على التضخم بحوالي نسبة 4٪.

ج) التخفيض من عجز الميزانية بنسبة 6.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017، مقابل 11.4٪ عام 2016، 5٪ عام 2018 وإن شاء الله 1.9٪ عام 2019.

وتم ضبط هذه الأهداف، على أساس عدد من التدابير المزمع إتخاذها في هذا الاتجاه، مع الأخذ بعين الاعتبار:

أ) السياسة الاجتماعية التي تنتهجها الدولة في مختلف المجالات التي تؤثر على مستقبل شعبنا ورفاهيته، أزيد من1670 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل نسبة 23٪ من الميزانية العامة للدولة، كذلك السياسات العمومية التي تستهدف بناء اقتصاد ناجح، قادر على المنافسة: الصحة، السكن، دعم أسعار المنتجات الاستهلاكية، التربية، التكوين، البحث، الصناعة، الفلاحة، الري، التقنية وتكنولوجيات المعلومات الجديدة للإعلام والاتصال.

إن السياسة العمومية الاقتصادية ترتكز بشكل كبير على دعم الدولة وترقية الاستثمار وكذا النشاطات في الهضاب العليا والجنوب، كذلك المجالات الرئيسية المتعلقة بالنمو المذكور سابقا.

إننا نرحب بهذه المنهجية النابعة عن النموذج الاقتصادي، المصادق عليه من طرف الفاعلين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد: الحكومة، أرباب العمل والنقابات، لكن بعض أحكام مشروع القانون ـ سيدي الوزير ـ تفرض بعض الملاحظات التي تهدف إلى ضمان تعزيز إيرادات الدولة ولتجنب الضغط على دخل المواطن والشركات التي تخلق الثروة وتوفر مناصب العمل.

المادة 70، المتعلقة بالفعالية الطاقوية، إن المعدلات المقترحة مرتفعة في رأيي وستخلق صعوبات للأسر في الحصول على معدات الأجهزة المنزلية المعنية بهذه الضريبة التي من شأنها أن تؤثر على الإنتاج وكذا على السياسة الاستثمارية للشركات الناشطة في مجال هذه الصناعة الناشئة؛ وبالتالي فإن العودة للاستيراد وانعكاساته والضغط على موارد العملة الصعبة في البلاد.

المادة 108، التي تنص على غرامة سنوية للسكنات، تتراوح بين 20٪ و 50٪ من قيمة العقار، وفقا لطبيعة المخالفة، يسبب هذا الإجراء صعوبات كبيرة للمواطنين والشركات المستهدفة لتطبيقها، إذا كان ذلك صحيحا لضمان تطابق البناء، فإن الغرامة في رأينا قوية وتعاكس أهداف هؤلاء المواطنين والشركات، نحن نقدم أولا عدم تطبيق تلك الغرامات في حالة صدور رخصة البناء قبل 31 ديسمبر 2016.

ثانيا، تطبيق تدريجي للغرامة، لتصل في حدود 20٪ إلى 50٪ خلال ثلاث سنوات المقبلة.

في الأخير ـ سيدي الرئيس ـ وفي خضم مناقشة هذا المشروع، أفتح قوسا لأطرح سؤالا جوابه بيد وزارة التجارة، ما هذا الارتفاع المذهل في أسعار المواد الاستهلاكية، خاصة المدعمة؟! حيث ورغم المجهودات المبذولة للحفاظ على القدرة الشرائية وكرامة المواطن الجزائري، إلا أننا نجد الجشع الزائد قد ضرب بأطنابه أغلبية التجار!

سيدي الرئيس، أين الدور الرقابي لوزارة التجارة لحماية المواطن البسيط!؟ ولابد في الأخير ـ سيدي الرئيس ـ أن تضرب الدولة بيد من حديد كل من تسول له نفسه المساس بالقدرة الشرائية للجزائريين.

أخيرا، شكرا لكم على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر معزوز؛ الكلمة الآن للسيد سليمان زيان.

السيد سليمان زيان: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

أستهل تدخلي، كما سبقني زملائي، بآية كريمة، يقول الله سبحانه وتعالى، بعد بسم الله الرحمن الرحيم:

«وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم والله يعلم وأنتم لا تعلمون» صدق الله العظيم.

إن مشروع ميزانية 2017 جاء في ظل نقص الموارد المالية الذي أصاب بلادنا، الناتج عن انخفاض حاد وسريع ومفاجئ لسعر البترول في السوق العالمي، مما أدى إلى اختلالات في التوازن التنموي والاقتصادي والمالي الذي كانت تنتهجه الحكومة وألفه المواطن، على غرار ـ طبعا ـ كل دول العالم التي تعتمد على الريع البترولي، مما أدى بالحكومة للبحث عن موارد مالية في أسرع وقت، لتغطية عجز ميزانية 2017، الذي لا شك سيكون له انعكاسات طفيفة على القدرة الشرائية لشريحة واسعة من المواطنين. وهنا نقف للقول ومصارحة مواطنينا الأعزاء ونطلب منهم تفهم الوضع وأن يثقوا في حكومتهم وممثليهم. إن المصادقة على هذه الميزانية بشكلها الحالي، كنا مرغمين وليس مخيرين، بين الاستدانة الخارجية التي سبق للجزائر أن دخلت دوامتها وستكون انعكاساتها وخيمة على المدى الطويل أو الاستعانة بالمواطنين والطلب منهم شد الحزام والدخول في نمط اقتصادي جديد والاتكال على أنفسنا والتعلم كيف نتخلص من تبعية ريع البترول بخلق الثروات والعيش على ما ننتج.

والشعب الجزائري الذي سبق له أن عاش أزمات أكثر حدة، اقتصادية ومالية وأمنية وسياسية، لقادر اليوم أن يخرج أقوى ويواكب السياسة الجديدة للحكومة والنمط الاقتصادي الذي تنتهجه بقيادة فخامة رئيس الجمهورية.

كما أقول لكل من يبث الهلع والفزع في أوساط المواطنين ببعبع ميزانية 2017، لن تفلحوا، فالشعب واع كل الوعي، بأنه مهما حصل فلن تصل حدة الأزمة المالية التي عاشها في التسعينيات، عندما كانت كل موارد الدولة تذهب لخدمة المديونية.

لكن قبل أن نطلب من المواطن شد الحزام، لابد من الدولة أن تعطي المثل والصرامة في ترشيد النفقات من أبسط الأشياء بإصدار تعليمات لكل مديرياتها المركزية والمحلية ولكل الآمرين بالصرف والضرب بعصا من حديد

لكل من تسول له نفسه في التسيير العشوائي واستعمال أموال الدولة في غير محلها وأعطي مثالا فأقول:

ـ كفانا من استعمال وسائل الدولة لأغراض شخصية، إلا بما سمح به القانون،

ـ كفانا من صرف أموال طائلة في تأثيث المكاتب عند تغيير كل مسؤول،

ـ كفانا من صرف أموال طائلة على جمعيات غير فاعلة ولا وجود لها في الميدان، مهما كان اسمها، رياضية أو اجتماعية أو ثقافية؛ وهنا لابد من خلق آليات مراقبة لذلك على كل المستويات: المركزي والولائي والبلدي، كما لابد من حث الموظفين أن يتفهموا ويتعلموا كيف يحافظون على المال العام.

سيدي الرئيس،

بعد تصفحي واطلاعي على مشروع الميزانية 2017، لفت انتباهي أن هناك ترشيدا واضحا في ميزانية التسيير، مقارنة بميزانية 2016 وهذا هو عين الصواب؛ ونتمنى أن يتم إلغاء أو بالأحرى تقليص بعض النفقات التي يمكن الاستغناء عنها في الظرف الحالي الصعب.

ولقد استحسنت تثبيت عدة أبواب لقطاعات مهمة، لها علاقة مباشرة بالمواطن وأمن الدولة، كميزانية وزارة الدفاع الوطني ووزارة التربية والتعليم العالي والصحة، دون المساس بالمكتسبات الاجتماعية للشعب الجزائري وأذكر منها، الدعم الموجه للمواد الأساسية الواسعة الاستهلاك ومساعدة الفئات الهشة في المجتمع.

كما حافظت ميزانية 2017 على البرنامج المسطر من فخامة رئيس الجمهورية، في استكمال مشاريع السكن بكل أنماطها وتحسين النمط الاجتماعي للمواطن الجزائري، بشق وصيانة الطرقات وإيصال الغاز والماء والكهرباء على مستوى كل التراب الوطني، ولكن على الحكومة أن تمضي بوتيرة أسرع في تجسيد النموذج الاقتصادي الجديد، بالاعتماد على قطاع الصناعة والاستثمار، نظرا لأهمية هذا القطاع الذي يعرف تطورا ملحوظا في خلق الثروة ومناصب الشغل وتراهن عليه الدولة كثيرا، وذلك بخلق مناطق صناعية بكل الولايات، وهنا أنوه بتوسيع مناطق صناعية جديدة في كل الولايات، ولكن المشكل المطروح أن هذه المناطق لم تهيأ بعد ولم توزع إلى يومنا هذا، رغم الطلبات الكثيرة من طرف المستثمرين للحصول على وعاء عقاري، قصد تجسيد مشاريعهم، وأخص بالذكر ولايتي؛ ولاية البويرة، أين استفادت من مشروع توسيع المنطقة الصناعية بوادي البردي بـ 180 هكتارا وكذلك منطقة صناعية أخرى ببلدية ديرة، بسور الغزلان، 260 هكتارا وحسب معلوماتي، بصفتي كنت رئيسا للمجلس الشعبي الولائي، فالطلبات المقدمة تفوق بكثير المساحة المخصصة لذلك، للأسف الشديد أن هذه المناطق لم تهيأ بعد، فالسؤال المطروح أين المشكل؟ هل هو إداري أم مالي؟

إذا كان المشكل إداريا، فلماذا..

السيد الرئيس: شكرا للسيد سليمان زيان؛ والكلمة الآن للسيدة نوارة سعدية جعفر.

السيدة نوارة سعدية جعفر: شكرا سيدي الرئيس.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

السلام عليكم.

إن مشروع قانون المالية المعروض أمامنا اليوم للمناقشة، في ظروف اقتصادية صعبة، جاء بتدابير وأحكام تشريعية لمواجهة الوضع الصعب، والتي ترمي بالأساس إلى تحسين إيرادات الدولة وتشجيع الاستثمار وموازنة ميزانية الدولة التي تعرف عجزا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، لكن مع الأسف بعض الأطراف وكعادتها تستغل هذه الظروف لمغالطة الرأي العام الوطني وإيهامه بأن الأحكام الواردة في مشروع قانون المالية هو تراجع عن السياسة الاجتماعية للبلاد.

فالبلد الذي يخصص أكثر من 1630 مليار دينار جزائري للتحويلات الاجتماعية، كما ذكّر به الزملاء، و يوزع أكثر من ثلاثة ملايين مسكن ومليون سكن في طريق الإنجاز، ويبني آلاف المدارس والثانويات والجامعات والمرافق الصحية في كل مناطق الوطن ويدعم أسعار المواد الأساسية ويقضي على الأحياء القصديرية ويخفض من مستوى البطالة إلى 10٪ بعد أن كانت 30٪ ، ويربط المنازل بالكهرباء بنسبة 98٪ ، ويمد الساكنة بالغاز الطبيعي بنسبة أكثر من 70٪، ويسدد المديونية الخارجية وغيرها، كلها مكتسبات تحققت بفضل السياسات والبرامج المختلفة

التي رسمها فخامة رئيس الجمهورية، والتي تظهر بجلاء في تحسن حياة المواطن، كل هذا يثبت حرص الدولة وسعيها لضمان عدالة اجتماعية، وفق مبادئنا وقيمنا النبيلة.

وبعيدا عن محاولات التشكيك في قدرة الجزائر من الخروج من هذه الأزمة، فإن فرض الضريبة ليس عقابا ولا وسيلة للتفقير، كما يروج له، بل إن أداءها واجب وطني، الهدف من ورائه هو تقديم خدمات للصالح العام وتحقيق التنمية.

إن المقياس الحقيقي لأثر الضريبة على القدرة الشرائية للمواطن، يقاس بمعايير علمية تتمثل في الضغط الجبائي وأن الحديث عن عبء ضريبي في أي مجال، من المفروض أن يعبر عنه بالأرقام لا بالكلام والخطب الشعبوية.

إن مستويات الضغط الضريبي لم تتجاوز 10٪ منذ استحداث الرسم على القيم المضافة (TVA) سنة 1992 إلى غاية السنوات القليلة الماضية وحتى بعد الرفع من معدل (TVA) إلى 9٪ و19٪ لم يتجاوز في أقصى الأحوال الضغط الضريبي معدل 16٪ بالمائة، فالمعدل الأمثل للضغط الضريبي محدد بين 15٪ و 20٪، حسب فقهاء وخبراء المالية.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

إن المشكل المطروح بحدة اليوم هو التهرب الضريبي، أي التملص من أداء الضريبة، واستعمال جميع الوسائل والطرق للتهرب من أدائها، إذن ما هو السبيل للتقليل من آثارها السلبية على الاقتصاد الوطني؟ وما هي الآليات الناجعة التي استحدثتها الحكومة للتقليل من ذلك؟وماهي الإجراءات المتخذة اتجاه الفئات التي تشغل أموالها خارج الأطر القانونية؟

قد تحد المادة 8 المعدلة لأحكام المادة 152 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة التي تلزم الشركات المذكورة في المادة 169 ـ مكرر، من قانون الإجراءات الجبائية بمسك محاسبة تحليلية وتقديمها عند كل طلب لأعوان التحقيق، وذلك للحد من تلاعب الشركات المتعددة فيما يخص التصريحات الجبائية، لأن القانون الحالي يجعل مسك المحاسبة التحليلية اختياريا.

نعم قد يكون جانب من هذه الإجراءات يمس بالقدرة الشرائية للمواطن الذي أظهر تفهما كبيرا للوضعية الصعبة التي يعيشها اقتصادنا وذلك انطلاقا من إيمانه بالإمكانيات التي تمتلكها الجزائر، من قدرات ومؤهلات بشرية كبيرة، تمكنها من تجاوز هذه الأزمة الظرفية. ولكن ماذا يمكن أن نقول عن جشاعة التجار الذين سارعوا إلى رفع الأسعار قبل أن يصدر هذا القانون؟! فالمسألة مسألة أخلاقية لا غير!

إذن، فلا يمكن أن نحقق النجاح إلا بتثمين قيمة العمل وتعزيز الاتصال مع المواطن وجمع البيانات ونشرها وإعمال سياسة تنويع الاقتصاد الوطني في ظل النموذج الاقتصادي الجديد الذي يجب إعلام المواطن بمضمونه ووضع المؤسسة الاقتصادية ضمن أولوياتنا الاستراتيجية، مع السهر على إعداد نظم لقياس الأداء وتقييم المخططات التنموية لمعرفة النتائج المحققة بدقة ذلك هو السبيل الوحيد للنجاح.

فبلادنا لاتنقصها القدرات والكفاءات والمهارات اللازمة لتحقيق طموح الشعب الجزائري في بناء دولة عصرية متقدمة.

شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة نوارة سعدية جعفر؛ الكلمة الآن للسيد محمد عويسي.

السيد محمد عويسي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الفاضل، رئيس مجلس الأمة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

السادة الوزراء،

أسرة الإعلام،

سلام الله عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

في البداية، أترحم علىفقيد السهوب والهضاب العليا وفقيد ولاية الجلفة، الأخ عطا الله رحمه الله، وألهم ذويه الصبر والسلوان.

سيدي الرئيس، في بداية مداخلتي أحمل رسالة من فقراء ولاية الأغواط مضمونها، أو، يقولون فيها ليس من المؤسف أن نموت جميعا من أجل الوطن ولكن من المؤسف أن نعيش أمواتا في هذا الوطن! فعلا الكثير يعيشون أمواتا في هذا الوطن وأحمل إليكم صرخة فئة أصابها الله بالداء وينتظرون الدواء؛ هذه الفئة هم أصحاب الأمراض المزمنة

ـ عافانا الله وإياكم ـ سيدي الرئيس.

على سبيل المثال لا الحصر، على مستوى مديرية النشاط الاجتماعي بولاية الأغواط، حوالي 900 ملف من هذه الفئة، تمت دراستها وتم قبولهم ولكن يقولون لهم في الأخير إن المناصب غير متوفرة، سيدي الرئيس، أظن أن هذه المنحة اجتماعية وليست مناصب شغل.

سيدي الرئيس، نود من وزير المالية أو من الوزارة المعنية أخذ بعين الاعتبار انشغالات هذه الفئة وهذا على سبيل المثال، فما بالك بـ 47 ولاية أخرى والتي تشكو من نفس الحال ؟!

سيدي الرئيس، أنقل إليكم أنين المسنين والمعوزين وأقصد بالمسنين ليس المتقاعدين بل «الموتى قاعدون»، الذين ليس لهم أي دخل!

سيدي الرئيس، في السابق المتنفس الوحيد في البلديات، في ميدان الشغل، هو الشبكة الاجتماعية، كان لما يتقدم أي معوز أو أي مسن لمصلحة الشؤون الإجتماعية، يقولون له انتظر حتى يموت أي أحد ويتم تعويضك.. اليوم حتى التعويض مجمد منذ ثلاث سنوات، معناه لا يوجد تعويض، يموت واحد أو اثنان أو يموت الجميع ولا يوجد تعويض لأنه مجمد، نطلب من هذا المنبر رفع التجميد في هذا المجال.

سيدي الرئيس، أنقل لكم صرخة «رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه، فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر ومابدلوا تبديلا» هذه الفئة من الرجال هم رجال المقاومة ـ سيدي الرئيس ـ رجال الدفاع الذاتي، الذين لم يتم تصنيفهم لا كفئة قوات الأمن كالحرس البلدي أو الشرطة أو الجيش ولم يتم تصنيفهم كتائبين ولم يتم تصنيفهم حتى كضحايا المأساة، إذا اقترفوا ذنبا فعاقبوهم وإذا قاموا بواجب فكافئوهم.

سيدي الرئيس، أنقل إليكم معاناة الموالين الذين يصارعون الجفاف وغلاء الأعلاف، سيدي الرئيس، هؤلاء يحافظون على الثروة الحيوانية وهي محور من أهم المحاور الاقتصادية في بلادنا.

سيدي الرئيس، من هذا المنبر أطلب التكفل الجدي بهذه الفئات ويحضرني في هذه المناسبة بيت شعري لشاعر جاهلي:

«أبلغ إيادا وخلل في سراتهم ×× إني أرى الرأي إن لم أعص قد نصعا».

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: طبعا وصلت الرسائل.

شكرا للسيد محمد عويسي؛ والكلمة الآن للسيد محمد الطيب العسكري.

السيد محمد الطيب العسكري: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الفاضل، رئيس مجلس الأمة،

السيدات والسادة الأفاضل، معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

الجمع الكريم،

طابت جلستكم والسلام عليكم.

يحدد قانون المالية لمدة سنة كاملة طبيعة وكمية توزيع الموارد والنفقات للدولة وكذلك التوازن المالي والميزانية. قانون المالية هو قانون عادي ولكن مناقشته والمصادقة عليه يتم دائما عن طريق إجراء خاص، بالطبع مناقشة مشروع ميزانية الدولة تعتبر مرحلة هامة وحاسمة في الحياة البرلمانية، يبقى النقاش منحصرا بين عدم قدرة البرلمانيين على زيادة نفقات الدولة وعدم قدرتهم على تخفيض أو تقليص مداخليها؛ ومع ذلك يمكن المناقشة أن تؤدي إلى بعض التغييرات الهامة على التدابير الضريبية.

تشكل السياسة المالية واحدة من الأدوات الرئيسية للسياسة الاقتصادية للدولة، إنها ترتكز على استخدام بعض الأدوات الميزانية، كالنفقات العمومية وفرض الضرائب للتأثير على الوضع الاقتصادي.

تبقى السياسة المالية الوطنية الأداة الرئيسية للتعامل مع الصدمات الاقتصادية في بعض الأحيان، كما هو الأمر في قانون المالية لـ2016 وقانون المالية لـ2017، ولذلك فإن المصادقة على قانون المالية من قبل البرلمان تشكل إجراء خاصا في حياة المؤسسات.

أحكام مشروع قانون المالية لسنة 2017، الذي هو مطروح الآن للنقاش تدخل في إطار ترشيد الإنفاق العام والموارد التي هي في انخفاض لأكثر من عامين. يمكننا، من خلال هذا القانون أو المشروع، أن نلاحظ أنه على الرغم

من بعض الزيادات المتوقعة في الضرائب، فنسجل أحكاما أخرى تهدف إلى تحسين وتعزيز النمو الاقتصادي والذي لايزال أفضل، مما عليه في الدول المجاورة والعديد من الدول النفطية.

للتذكير، إن دور صندوق تنظيم الموارد، يكمن في الحفاظ على الاستقرار المالي، ونلاحظ أنه ما بين الفترة 2013 ـ 2017 لديه مبلغ يقدر بـ 1000 مليار دينار جزائري وللأسف الشديد لهذا الصندوق تأخر مدفوعات أو عقوبات ضريبية لم يتم استردادها بعد، تقدر بنحو 7000 مليار دينار جزائري لأسباب مفتوحة أو قابلة للنقاش.

تقرير مجلس المحاسبة يكشف عن مبلغ خيالي من الضرائب المتراكمة غير المسددة.

السؤال الذي يطرح نفسه، فهل هناك إجراءات متخذة لجلب هذه الموارد المالية، حيث الخزينة في أمس الحاجة إليها؟

من ناحية أخرى، نأمل أن قرار تجميد أو تأجيل بعض المشاريع الهامة، ويرجع ذلك أساسا إلى ترشيد الإنفاق، يرفع تدريجيا وإعادة إطلاق هذه المشاريع يكون تدريجيا حسب الوضع المالي للبلد.

على الصعيد الاجتماعي، نثمن أحكام مشروع القانون بشأن المحافظة على دعم الدولة للفئات الاجتماعية الضعيفة، بما في ذلك الحفاظ على سياسة وطنية لدعم أسعار المنتوجات ذات الاستهلاك الواسع، كذلك التعليم المجاني والرعاية الصحية إلى غير ذلك.

من جهة أخرى، تم إدخال ضرائب جديدة على التبغ والكحول في قانون المالية الجديد 2017، لغرض تدعيم جزء من الصندوق الخاص بمكافحة السرطان، وهذا خيار نرحب به، نأمل فقط أن المال الذي يتم جمعه سيحول استخدامه للوقاية وللكشف عن هذا المرض ويستعمل أيضا لحالات الطوارئ الطبية ومعالجة الأمراض الناجمة عن هذه المواد. وعلى الرغم من الزيادة المتوقعة في قانون المالية الجديد 2017 للمعدلات الحالية للضريبة على المنتوجات البترولية من 1 إلى 3 دينار جزائري للتر، فإن البنزين في الجزائر لا يزال أقل سعر في العالم، فأرى أنه يجب على السائقين أن يتعودوا على ثقافة استخدام سياراتهم عند الضرورة فقط، وهذا سيساهم من تخفيف حركة المرور، خاصة في المدن من جهة، والحفاظ على البيئة من جهة أخرى.

نجد أيضا في هذا المشروع ضريبة الفاعلية الطاقية على الأجهزة المستوردة أو المنتجة محليا والتي تستعمل الكهرباء أو الغاز أو غيرها من المنتوجات البترولية، فأرى أن هذه الضريبة على الفاعلية الطاقية لا ينبغي أن تكون من حيث المبدأ نفسها للمنتوج المستورد والمصنوع محليا.

في الواقع، يجب علينا أن نشجع الإنتاج المحلي واستخدام المنتوج «صنع في الجزائر» عن طريق تخفيض الضرائب المفروضة على المنتوجات المصنعة في الجزائر.

بعض النقاط للتساؤلات في مجال النقل، إنه من غير المعقول أن الطريق السيار شرق ـ غرب الذي كلف الدولة المليارات من الدولارات لا يدخل 1 سنتيم للدولة، وللعلم لا يوجد في العالم بأسره طريق سيار مجانا، فلقد حان الوقت لوضع محطات للدفع أثناء عبور الطريق السيار ولو تدريجيا، مع الحفاظ على مجانية العبور لمسافة ما، عندما لم يكن هناك طريق وطني موازي.

في مجال الطاقة، على الدولة الجزائرية أن تستثمر في تطوير الطاقة المتجددة أو الطاقة الخضراء، وخاصة في الجنوب، جنوب البلاد، لتمكين استخدام الطاقة الشمسية خاصة كمصدر للطاقة المستدامة والتي يصبح استغلالها مجانا، تقريبا بعد الاستثمار في التجهيزات.

وأخيرا، في مجال الرياضة، وعلى رأسها كرة القدم للمحترفين، فمن خلال المرسوم التنفيذي الذي يحدد القاعدة الضريبية ونسبة المساهمة واستحقاقات الضمان الاجتماعي الذي يخضع له المشرفون التقنيون ولاعبو كرة القدم في الأندية المحترفة، فإن الدولة سلمت هدية..

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد الطيب العسكري؛ الكلمة الآن للسيد بشير شبلي.

السيد بشير شبلي: شكرا سيادة الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

لقد تضمن نص قانون المالية لسنة 2017 حزمة هامة

من التدابير التشريعية ذات الأبعاد المالية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بغية التكفل بالسير الحسن لدواليب الدولة والمجتمع وقد جلب اهتمامنا بعض النقاط غير المفهومة تتمثل في:

1ـ مشكلة التهرب الضريبي التي تقدر، حسب المختصين، في المجال المالي والاقتصادي، بالملايير والتي أصبحت ـ حقيقة ـ ظاهرة دائمة منذ القدم وتطرح كل سنة في مثل هكذا مناسبة، والظاهر أن الحكومة لم تبذل جهدا ملحوظا لمكافحة هذه الظاهرة، التي تعد نزيفا حقيقيا في ميزانية الدولة، ومن هنا نطرح هذه الإشكالية من جديد ونلح على ضرورة معالجتها.

2ـ يلاحظ أن قوانين المالية عموما توظف لإجراء تعديلات في قوانين أخرى لا علاقة لها بقانون المالية؛ ولقد أشارت اللجنة، وهي مشكورة، في تقريرها إلى هذا الموضوع، مما يؤدي إلى عدم استقرار التشريعات الأخرى. يلاحظ أيضا أن هناك إجحافا فادحا في مداخيل بعض البلديات والولايات الداخلية، حيث إنه يسمح للمؤسسات الصناعية الكبرى أن تدفع ضريبة النشاط الصناعي والمهني (Taip) على مستوى الجزائر العاصمة، في حين أن البلديات والولايات الداخلية هي التي تتكفل بالمشاكل البيئية وتبعات الأخطار الكبرى الناجمة عن نشاط تلك المؤسسات، والمثال الحي بولاية عنابة، حيث إن شركة كبيرة كأسميدال أو ما يسمى بـ (Tertial) تدفع ضريبتها في الجزائر العاصمة وهي التي تلوث مدينة عنابة والبوني وهي المتخصصة في صنع الأسمدة الأزوتية الملوثة للمحيط والإنسان.

ومن هنا نطلب من سيادة الوزير مراجعة النشاط في عنابة، إقامتها في عنابة، تدفع في عنابة والأمور منطقية وعادلة!!

أيضا نريد توضيحا وأكثر شفافية فيما يخص دور القطاع الخاص في إنشاء وتهيئة وتسيير مناطق النشاطات والمناطق الصناعية التي تعتبر الركيزة الأساسية والقاعدة للتنمية الاقتصادية.

أخيرا، هناك مشكل هام يخص مدينة عنابة بصفة خاصة وهو مشكل تجميد مشروع الترامواي حتى وإن كان هذا التجميد مس عددا من المدن، لكن الوضع يختلف بالنسبة لمدينة عنابة، باعتبارها مدينة (une ville métropolitaine) ساحلية وسياحية بامتياز وذات نشاط صناعي واقتصادي وتجاري كثيف، مما يجعل حركة التنقل فيها كثيفة وتعاني من تعقيدات كثيرة، مما يجعل مشروع الترامواي مشروعا حيويا جدا وضروريا لها ونود لو يتم إعادة النظر في هذا التجميد.

شكرا سيادة الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بشير شبلي؛ الكلمة الآن للسيد مصطفى جغدالي.

السيد مصطفى جغدالي:

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة الأعضاء،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله.

نحن اليوم في إطار دراسة أو نقاش مشروع المالية لسنة 2017، الذي يتزامن مع الأزمة الاقتصادية النفطية العالمية، والتي مست مجمل الدول المصدرة والتي تعاني نفس المعاناة، سمعنا من هنا وهناك عبر وسائل الإعلام إجراءات يفرضها بعض المراسلين أو الإعلاميين وكأن المشكل يكمن في منحة النائب أو الوزير لحل الأزمة الاقتصادية.

أبدأ بالمادة 13: أحكام جبائية للضرائب المباشرة،

المتعاملون الذين ـ سيدي الرئيس ـ رقم أعمالهم أقل من 30 مليون دج تلقائيا ـ طبقا للقانون ـ هم في النظام الجزافي، نطلب رفع رقم أعمال هذا النظام إلى 50 مليون دج لتخفيف التهرب الضريبي لبعض المتعاملين.

المادة 10: أحكام المادة 192 من قانون الضرائب والذي يمس المؤسسات التي تتأخر في تقديم الوثائق الحسابية، فرضتم ضريبة قدرها 2 مليون دج بدل من 500.000 دج نحن نراه رقما كبيرا جدا!

فيما يخص العقارات، تمنيت أن أجد نصا قانونيا أو مادة تتكلم عن الضريبة، بالنسبة للعقار الأصلي تساوي صفر دج، أما العقار الثانوي أو أكثر يجبر صاحبها على دفع ضريبة معتبرة.

المادة 3: لوحظ في الجزائر، هناك رقم معتبر من المواطنين أرغموا، لظروف ما، على شراء ما يسمى «المفتاح» للعقارات

التابعة للديوان الوطني للسكن، لعدم وجود آلية جيدة للشراء مباشرة من عند الدولة؛ وعددهم معتبر، نطلب حل ما يسمى بالتنازل لتسهيل مدخول جيد للدولة.

هذه العملية يجب أن نعطيها جانبها الأمني وهو التعرف على الساكن الحقيقي للشقة.

المادة 28: رفع قيمة المنتجات البترولية بمضخة الوقود تعرف زيادة، ولو أنها قليلة، فهي تمس بطريقة مباشرة المواطن الضعيف.

ونفس الإجراء للمنتجات الكهرومنزلية والتي مستها الزيادة.

السؤال: أين الجانب الاجتماعي للجزائريين، متوسطي الدخل والفقراء؟

في هذا المجلس الموقر، يجب علينا أن نسمي كل حالة بعينها، قام بعض المسؤولين بالإسراف في منح أموال الدولة في بعض المشاريع دون دراسة معمقة مثل:

- مشروع تشغيل الشباب الذي نصفه أو أكثره كلل بالفشل.
- مشروع الدعم الفلاحي، أين التقارير والأرقام وما هي النتيجة؟
- مشروع «جيزي» الذي حقق رقم أعمال خيالي «وموبيلس» تتفرج؟
- كنا نسمع في السنوات السابقة، بما يسمى تدعيم الشركات ذات الخبرة المهنية 7 أو أكثر، إن الدولة قامت بضخ مبالغ معتبرة لإعادة إدماجها ولكن معظمها أفلس من جديد، نطلب تحقيقا معمقا في هذه العملية.
- مشروع خليفة بنك قيل آنذاك ثغرات قانونية.
- مشروع مصنع الإسمنت الذي بيع لـ «لافارج» الفرنسية وأعيد بيعه إلى عملاق جديد من سويسرا،

و(GICA) مجمع الإسمنت الجزائري يتفرج، وفي كل هذه الظروف، المواطن الجزائري هو من يدفع الثمن؟!

المادة 63: قلتم إن آخر أجل هو 31 / 12 / 2017 لذوي رؤوس الأموال لضخ أموالهم في البنوك مقابل فرض ضريبة 7٪.

لماذا لا يطبق عليهم القانون الجزافي لرقم الأعمال؟

السيد الوزير، مشكل ما يسمى الاستثمار في الجزائر هو وزارتكم، المتمثلة في مديرية مسح الأراضي ومديرية أملاك الدولة.

نطلب من رئيس الجمهورية من هذا المنبر، دراسة سحب ورقة 1000 دج أو 2000 دج لنعرف حقيقة المبلغ الحقيقي خارج البنوك.

ونطلب رقمنة القطاع لكي لا يكون هناك أبدا تهرب ضريبي.

المادة 108: تسوية البنايات التي انتهت الأشغال بها، دون مراعاة معايير رخصة البناء.

رقم الغرامة من 20٪ إلى 50٪ من قيمة العقار رقم انتحاري أو خيالي!

سيدي الرئيس المحترم، السيد الوزير، هناك انشغال لسكان ولاية المسيلة، كلفت بطرحه على مسامعكم ولخصته في أربع نقاط:

- مشروع 1000 مسكن «عدل»، تأخر في انطلاق الأشغال.
- منطقة النشاطات 500 هكتار نفس الإجراء وهو التأخر.
- ربط ولاية المسيلة بالطريق السيار شرق - غرب على مسافة 50 كلم.
- مشروع مستشفى 240 سريرا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مصطفى جغدالي؛ الكلمة الآن للسيد محمد السعيد سعيداني.

السيد محمد السعيد سعيداني: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

أيها الإخوة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس، ونحن بصدد مناقشة قانون المالية لسنة 2017، أود أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى فخامة رئيس الجمهورية الذي جنب البلاد تبعية المديونية الخارجية وذلك بتسديد كل الديون الخارجية للجزائر وكذلك كل البرامج التنموية الكبرى التي شهدتها البلاد منذ سنة 1999. وأما بخصوص قانون المالية لـ2017 لا أتطرق إلى ما قاله الزملاء

وأسرد بعض النقاط فقط.

أعتقد أن الزيادات في بعض المواد الاستهلاكية التي جاءت في هذا القانون هي غير كافية لتغطية العجز في فاتورة الاستيراد، لأن المشكلة الكبيرة التي تواجه الجزائر هي الانخفاض المتسارع لاحتياطي الصرف والذي هو راجع لنقص المداخيل من العمل الصعبة وكذلك ارتفاع فاتورة الاستيراد، حيث بلغ الميزان التجاري بـ 17 مليار دولار وهذا ما لم تشهده الجزائر منذ الاستقلال.

وبالرغم من كل الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة، إلا أننا لم نلاحظ في قانون المالية الحالي مواد تشدد وتراقب الاستيراد وأخرى ترافع عن التصدير وخلق الثروة البديلة. ومن خلال هذا نستنتج فشل سياسة قانون رخص الاستيراد، المدرج في قانون المالية لنسة 2014، الذي لم يحقق المرجو منه، بل كانت له نتائج وخيمة على المواطن، كندرة السيارات وارتفاع أسعارها إلى درجة جنونية، زيادة على ارتفاع سعر الحديد والإسمنت، حيث أثرت على برنامج التنمية و في كثير من الأحيان إلى توقفها تماما.

إذن، فلا بد من إعادة تأطير وتنظيم وتشديد المراقبة على التجارة الخارجية التي هي مفتاح لحل الأزمة الاقتصادية، المنبثقة عن انهيار سعر البترول، وليس الاتكال على الجباية الضريبية فقط، بل العمل على تخفيض فاتورة استيراد الخدمات التي بلغت 15 مليار دولار وفاتورة نقل البضائع المستوردة، كذلك لابد من تخفيض فاتورة مكوث البواخر في الميناء والذي هو ناتج عن البطء في الإجراءات الجمركية، بحيث بلغت تكلفة المكوث 2 مليار دولار، هذا المبلغ، سيدي الرئيس، كفيل بحل مشكلة التقاعد، كذلك لابد من فتح القطاع للخواص من الجزائريين، الذي لايزال محتكرا من طرف الأجانب فقط، كذلك إنشاء هيئة لمراقبة نشاط المستوردين ومرافقتهم إلى أن يصبحوا صناعيين.

تقليص تضخيم فواتير الاستيراد، فلا يعقل ألا نعرف من هو المسؤول عن رفع فاتورة الاستيراد التي بلغت 70 مليار دولار. أعتقد أن كل هذه الإجراءات مثلما يراها البعض متشددة في قانون المالية 2017، هي التي سوف تجنبنا ماوقع في اليونان، الذي وصل إلى حد عدم القدرة على تسديد أجور العمال، هذه ليست نظرة تشاؤمية، سيدي الرئيس، ولكنها نظرة واقعية، فالصرامة، الصرامة والتعاون، حكومة وشعبا، من أجل الجزائر ومن أجل الخروج من هذه الأزمة.

شكرا، سيدي الرئيس، والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد السعيد سعيداني؛ الكلمة الآن للسيد عبد الكريم قريشي.

السيد عبد الكريم قريشي: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الفاضل، رئيس مجلس الأمة،

السيد وزير المالية،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد؛

إسمحوا لي - معالي الرئيس - في بداية تدخلي هذا أن أتوجه بالشكر إلى السيد وزير المالية، ومن خلاله إلى الحكومة، على القانون المقدم أمامنا للمناقشة، وإلى لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية على التقرير التمهيدي الذي قدمته حول النص المتضمن قانون المالية لسنة 2017.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

يأتي هذا القانون ضمن تنفيذ البرنامج الخماسي 2015 - 2019 وينبثق من مخطط عمل الحكومة الذي أكد على الطابع الاجتماعي والاقتصادي للدولة، حيث يرمي إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ومستدامة، في إطار اقتصاد مستقر، يتسم بالتنويع والديناميكية والتفاعل مع الاقتصاديات العالمية والنهوض بالقطاع الخاص، الداعم للتنمية بكل مشتملاتها، والقادر على التميز وتحقيق التنافسية مع ترشيد النفقات، من خلال فرض نجاعة أكبر على الاستثمار العمومي، ذي الطابع الاستثنائي، الذي لا يمكن تأجيله، إضافة إلى العناية برأس المال البشري والاستثمار فيه، إلا أن الملاحظ أن هذا القانون جاء متزامنا مع ظروف جهوية وعالمية خطيرة، ذات أبعاد سياسية وأمنية واقتصادية، تميزت بظهور اضطرابات هنا وهناك، لها من التأثير الأمني والاقتصادي الكبيرين على الجزائر؛ وكذلك في ظل الانخفاض الحاد في سعر برميل البترول، بسبب التراجع في النمو العالمي ونقص الطلب على الطاقة

وما نتج عنه من آثار سلبية على مداخيلنا؛ وبالتالي على مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا ما يؤدي إلى فرض مزيد من ترشيد الإنفاق العمومي، لتخطي تبعات تراجع إيراداتنا من المحروقات، آملين أن يحافظ هذا القانون على السلم والاستقرار، من خلال الإبقاء على السياسة الاجتماعية والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن الذي يتخوف كثيرا من مستقبله، في ظل التجاذبات التي أثارها هذا القانون في الصحافة الوطنية، ومن خلال المزايدات والمشاحنات التي أبانت عن حملات انتخابية مسبقة، للظفر بمقاعد في البرلمان في الانتخابات التشريعية القادمة، لكن السؤال المطروح، لماذا لم تثر هذه التخوفات أثناء مناقشة قانون المالية للسنة الحالية 2016؟ وحتى وإن كنا ندرك حجم هذه التخوفات على الدولة، كما على المواطن، فهل هناك حلول أخرى، يمكن أن تلجأ إليها الحكومة للتخفيف من حدة الأزمة؟ وإذا كان ذلك ممكنا، فيجب أن نناقش مع بعض، بعيدا عن التضخيم والمزايدات وبث الشك والحيرة في نفوس المواطن التواق لحياة سعيدة، في كنف الأمن والاستقرار الذي نعيشه، في ظل الحكم الراشد لفخامة رئيس الجمهورية.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

لقد حمل هذا القانون مبالغ ضخمة في إطار التحويلات الاجتماعية، بالرغم من تراجع المداخيل؛ وإننا إذ نثمن هذا التوجه الاجتماعي للدولة، فإننا ننشد على أن يتجه الدعم إلى أصحابه، من خلال وضع استراتيجية للحد من هذا الدعم المعمم، الذي يستفيد منه الأثرياء وأصحاب المؤسسات والشركات على حساب المواطن البسيط، الذي يجد صعوبة في توفير ما يحتاجه في حياته اليومية، آملين أن تتجسد هذه الاستراتيجية في الوقت القريب.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

لقد لوحظ في قوانين المالية للسنوات الأخيرة التناقص الكبير في ناتج احتياطي الصرف الذي يتوقع أن يبلغ 121.2 مليار دولار مع نهاية 2016. ألا ترون – معالي الوزير– أنه من الواجب الكف عن استيراد الكماليات؟ وهل من إجراءات ستتخذونها للحد من ارتفاع قيم الفواتير في المعاملات التجارية مع الخارج والذي تسبب هذا التناقص الكبير؟

وهل القرض السندي كفيل باحتواء الكتلة النقدية خارج الأطر البنكية؟ وإذا كان كذلك، فلماذا لم يتمكن من ذلك؟ أليست هناك طرق أخرى مثل ترك حرية للبنوك لإيجاد السبيل لذلك، وكذا التنازل عن المساكن التي لا تستفيد منها الدولة من حيث الإيجار وهو ما يمكننا من احتواء الكثير من الكتل النقدية خارج السيطرة؟

وهل من إجراءات صارمة في حق المتهربين من الضرائب؟ ومتى يمكن الحديث عن رقمنة جهاز الضرائب في بلادنا؟ وهو ما سيمكننا من القضاء على العجز في الإيرادات؛ وبالتالي تجنب بعض ما جاء في هذا القانون وخاصة ما تعلق بالقيمة المضافة؟

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

علاوة على ما سبق، أود أن أشير إلى بعض النقاط وبعض المقترحات أعرضها فيما يلي:

ـ السماح لمغتربينا بفتح حسابات بريدية، دون تعقيدات إدارية، مثل شرط توفر شهادة العمل حتى نشجع هؤلاء لاستثمار أموالهم في بلادنا بدل من تركها في البلد المتواجدين فيه.

– نعيش على مدار الشهور الماضية مجموعة كبيرة من الأنشطة الثقافية في عديد المناطق، إلا أنه وللمؤسف أن المدن الداخلية والجنوبية لم يكن لها أي حظ من هذا وكأن الديوان الوطني للثقافة والإعلام ليس معنيا بالمدن الداخلية.

ـ معاقبة المسؤولين الذين كانوا السبب في عرقلة انطلاقة المشاريع المسجلة منذ سنوات، ومع ذلك شملها التجميد، كان على الحكومة مراعاة الحاجة لمثل هذه المشاريع، فجمدت المشاريع ولم يعاقب من كانوا متسببين في عدم انطلاقها.

ـ بالنظر للتضارب في أسعار السلع في الأسواق، لماذا لا تفرض وزارة التجارة على التجار وضع السعر على البضاعة؟

ـ بالرغم مما قامت به الحكومة مؤخرا، بالنسبة لفاتورة الكهرباء مشكورة، فإن هذا لا يفي بالغرض ولكم ـ معالي الوزير ـ أن تقارنوا هذه الفواتير بين عائلتين من نفس الحجم في ولايتين مختلفين، شمالية وجنوبية، لتدركوا حجم المعاناة التي يعانيها سكان الجنوب وخاصة ذوي المرتبات الضعيفة.

ـ الضريبة على النشاط المهني، نتمنى أن تكون لا

مركزية.

وقبل أن أنهي هذا التدخل، ومن إدراكي العميق لخطورة الأوضاع الأمنية المضطربة التي تحيط بنا من كل الجهات، والناتجة عن المشاكل الخارجية الإقليمية، ننوه بما تقوم به قواتنا المسلحة من جهود معتبرة، للحفاظ على الدولة وعلى النظام الجمهوري، فإننا إذ نعيد التنبيه لهذه المخاطر، نطالب أن يحظى الجيش الوطني الشعبي بكل الدعم، مؤكدين على ضرورة تسخير كل الإمكانات لجيشنا، ليتمكن بسهولة من القيام بكل واجباته تجاه الوطن، مطالبين إياه بمزيد من اليقظة والحذر.

وفي الختام، أعتقد أن هذه الملاحظات لا تنقص من قيمة هذا القانون، راجين للحكومة كل التوفيق في عملها وإيجاد الحلول الناجعة لمشاكل المواطن اليومية وتعزيز التماسك الاجتماعي والمحافظة على وحدتنا، في ظل ما يتربص بنا من مخاطر.

وفقنا الله وإياكم لما فيه خير للبلاد والعباد «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» صدق الله العظيم.

شاكرين لكم حسن الإصغاء والمتابعة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الكريم قريشي؛ الكلمة الآن للسيد الطيب حمارنية.

السيد الطيب حمارنية: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة على محمد، سيد البشرية، خاتم الأنبياء والمرسلين.

السيد رئيس المجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

الزميلات والزملاء أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بدءا نحمد الله أن مدنا بالأمن والأمان ونعمة الاستقرار، في جزائر الخير، جزائر الشهداء والمجاهدين والمناضلين المخلصين.

أما بعد؛ ليس من الخوارق، أو الاجتهاد إذا قلنا إن الجزائر تعيش وضعا اقتصاديا صعبا وظرفا محبطا جد محرج؛ وبالجوار دول تتخبط في أزمات أمنية واجتماعية مقلقة تعود بالسلب على بلدنا، وليس من النقيصة إذا نصحت نفسي وزملائي بالتنبه إلى صعوبة الوضع الذي يحتم علينا جميعا أن نكون في مستوى المسؤولية التاريخية التي ينتظرها منا الشعب برمته وتنتظره منا الأجيال الآتية، مما يتطلب اتخاذ القرارات المناسبة، ولو كانت موجعة، لفك الحصار وتأمين الطريق الصحيح للأجيال القادمة ولن يكون ذلك إلا بالحسم واتخاذ مسؤولياتنا والقرارات الصعبة لتحقيق القفزة الاقتصادية الضرورية للتنمية وتحسين ظروف العيش الكريم لكل المواطنين وذلك بالقرارات الصائبة وجعل الوسيلة الأنجع للتطور.

إن قانون المالية محل المناقشة، يأتي في هذا المناخ العام الذي يتطلب التفهم من جميع شرائح المجتمع والنظر إليه من باب الجود من الموجود وليس من باب البخل أو التضييق. وفي هذا الباب فإنني لأتعجب من الأصوات التي ارتفعت لتزوير الحقائق ونجدها تتكلم باسم الشعب وهي ليست مؤهلة لذلك، ومنها من استغل الظرف ليحمل شعارات مزيفة، دون أن يدرك بأن الوقت غير مناسب لمثل هذه الخرجات السياسوية الشعبوية، غير المدرك لخطورتها وغير الواعي بأن الوقت غير مناسب على الإطلاق للعب على العواطف واستدراج المواطن لليأس وعدم الثقة في الدولة، بل وحتى في المستقبل بدل الانخراط في المسعى الوطني للخروج من هذا الظرف الصعب المؤقت، لأن النجاح في تجاوز الصعوبات وتحقيق التنمية وزيادة الثروة سيعود بالخير على الجميع وهو الكفيل بمداواة الجراح.

إن مفصليات قانون المالية هذا تصب في المسعى نفسه، بغية الخروج من الضائقة المالية والضغوطات الاقتصادية التي تحركها أيادي ومصالح عالمية. وما تذبذب أسعار البترول وانخفاضها، إلا أداة تستعملها للتغول والهيمنة، فهل سيرحم التاريخ من وقف موقفا سلبيا ولبس قناع الدفاع، عن مرافعات جوفاء لا تقدم مقترحات وبدائل حقيقية وعملية تخدم الجزائر وشعبها وتسرع من وتيرة الخروج من هذه الضائقة؟ إننا نريد حلولا عملية وليس كلاما أو تنظيرا لا يجدي الجائع نفعا؛ وبالتالي فقانون المالية المطروح للنقاش يعرض ترشيدا في التسيير والنفقات لتحقيق التوازنات، دون السقوط في فخ الضغوطات والشعبوية، مع المحافظة على الجانب الاجتماعي الذي تبنته الحكومة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الفخامة الذي ما فتئ يرافع لصالح

الفئات المتوسطة والضعيفة وينتصر لهم وما خرجته الأخيرة في تصويب قانون التقاعد، إلا دليل قاطع على تكافله وتكفله بهذه الطبقة ومصالح الشعب برمته واستقرار الوطن في هذا الوقت العصيب على الجميع.

إنني لفخور بكفاءاتنا التي عملت بجد وغلّبت المصلحة الوطنية وأشد على أيدي الخيرين العاملين على تجنيب البلاد والعباد فوضى الاحتجاجات واستعمال الشارع وسيلة للضغط؛ وهم يدركون بأن الخروج من هذه الضائقة المالية المؤقتة تتطلب تجند الجميع، وأستغرب في الوقت ذاته الأصوات المرتفعة التي تبحث عن مكاسب سياسوية أو تحركها أيادي خفية وهي لا تدرك أنها بخطاباتها تشعل نارا وتؤجج أحقادا ومحيطنا الدولي مشتعل ولا يتحمل المزيد، فهل ترضيهم أن تعود الجزائر إلى ماضي السنين العجاف؟ وماذا سيربحون إذا ضاع الوطن؟ والأمثلة في وطننا العربي اليوم شاهدة ولا تحتاج للقراءة أو التذكير؛ وبالتالي فقانون المالية هو قانون المرحلة وهو الطريق الموجود.

فشكرا لمن جد واجتهد وعمل وأخلص والله الموفق للجميع والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الطيب حمارنية؛ الكلمة الآن للسيد الطيب جبار.

السيد الطيب جبار: السلام عليكم ورحمة الله.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السادة الوزراء ومرافقوهم،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
جميع الحضور،
السلام عليكم.

يأتي مشروع قانون المالية لـ2017، في ظل ظروف استثنائية وصعبة، نتيجة انخفاض سعر المحروقات في السوق الدولية، مما يؤثر سلبا على مداخيل الجزائر؛ وبالتالي القلة في الإيرادات ونقص في الميزانية، فنحن بين خيارات، إما إبقاء السياسة المنتهجة وفي هذه الحالة المداخيل المتحصل عليها وبكل بساطة لا تفي بالغرض ولا تسد حاجاتنا، وحينها سنكون مجبرين على اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، وكما تعلمون نتائجه كم ستكون كارثية ووخيمة، وإما أخذ المبادرة ومصارحة الشعب، لأنه يحب من يقول له الحقيقة وحينها سيقف مع دولته، ونحن في هذا الصدد نثمن الدفع المسبق للمديونية الخارجية وكان هذا قرارا حكيما من فخامة رئيس الجمهورية؛ باعتماد الدولة سياسة تنويع الاقتصاد خارج المحروقات وسيكون إيجابيا، كالتركيز على قطاع الفلاحة الذي يعتبر الضمانة ذات الأولوية للوصول إلى توفير وتحقيق الأمن الغذائي، كذلك قطاع السياحة خاصة الفندقة وما توفره من مداخيل للخزينة، قطاع الصناعة لا نستثنيه، بمؤسساته المتوسطة والصغيرة؛ وقبل هذا التركيز على المجهود، ونركز هنا على المجهود الفردي وبذل الجهد عند النشء وتربيته تربية على العمل والصبر وتحمل المشقة «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم» ويقول كذلك الإبراهيمي رحمه الله «الأمة التي لا تكتفي غذائيا، فإنها تقتات على موائد الآخرين».

فمضمون هذا القانون سيؤثر فعلا بالسلب على الطبقة الهشة والعاملة، فبيان 1 نوفمبر ركز في بيانه على الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ودينها الإسلام، ما يحتم علينا انتهاج سياسة اجتماعية، ترافق فيها الدولة الطبقة المعوزة وحتى المتوسطة، لذلك يجب وضع ميكانزمات وآليات في التطبيق هذه السياسة لتوجيه الدعم إلى مستحقيه.

في الختام، لا أجد ما أختم به كلامي، إلا بدعاء أحد الصالحين «اللهم يا رافع السماء، يا مصرف البلاء، يا قابل الدعاء يا كاشف الغطاء، يا ساخي العطاء، أن تمن علينا بالحكمة والذكاء، حتى نتمكن من تجاوز هذه المرحلة»، وفي الختام شكرا على حسن الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الطيب جبار؛ الكلمة الآن للسيد عمار ملاح.

السيد عمار ملاح: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد المحترم، رئيس مجلس الأمة،
السادة الوزراء والإطارات المرافقة لهم،
أخواتي، إخواني أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
تحية واحترام وبعد؛

بعد موافقة المجلس الشعبي الوطني للميزانية والقانون المالي لسنة 2017، قدم المشروع لمجلس الأمة وهو بين أيدينا لدراسته وإعطاء ـ في النهاية ـ رأينا في ذلك. أنا لا أتكلم عن المليارات المدونة في قانون المالية وعن الزيادات المقررة، بل لدي بعض الملاحظات أطرحها هنا بهذه المناسبة.

ماذا أقول عن قانون المالية لسنة 2017؟

نحن نعيش أزمة خانقة، بعد تدني أسعار البترول، إن هذه الأزمة مست العالم بأسره ولم ينج أي أحد، وخاصة المنتجين لهذه المادة الهامة في الاقتصاد العالمي.

لابد أن نتذكر ما جرى في سنوات الثمانينيات والتسعينيات، عندما هوى ثمن هذا البترول إلى 9 دولارات وتحملت الجزائر تداعيات تلك الأزمة، وهذا ما أدى بالوطن من الاستدانة من (FMI) لكن الفضل، كل الفضل، يرجع إلى السياسة الحكيمة لرئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، أثناء قيادته للوطن وتسييره للبلاد، فقام بتسديد تلك الديون الكبرى التي كانت عبئا ثقيلا على هذا الشعب وهذا الوطن.

واليوم هذه الأزمة ليست خاصة بالجزائر فقط، بل بالعالم بأسره، وكل دولة لها إجراءاتها الخاصة بها لمواجهة هذه الأزمة.

فلنتذكر كيف كنا وكيف أصبحنا بعد الاستقلال؟ ومن عاش حقبة الاستعمار الغاشم يعرف جيدا كيف عشنا وكيف مرت علينا تلك العقود في الفقر، والاحتياج، والجهل والمرض...

واليوم وبعد 54 سنة من الاستقلال واسترجاع السيادة، كم من جامعة، كم من ثانوية، كم من سكنات، كم من مستشفيات وكم، وكم... إنها نتيجة ثورتنا المجيدة التي منحت لنا هذه الإنجازات العظيمة بسواعد أبناء هذا الوطن ولا ينكرها إلا جاحد.

وعليه، في هذه الأزمة العالمية، فإن هذه الميزانية وهذا القانون المالي، إنه قانون تقني وقانون ظرفي على الجميع، فلا نفقد الأمل، بل لابد من العمل في جميع الميادين للخروج من أزمة البترول.

نعم، فيه رجال وصحافيون يقدمون انتقادات لاذعة لتلك الميزانية والقانون المالي، لكن من جهة أخرى لم يقدموا أي حلول لهذه الأزمة، لماذا هذا التهويل؟ ولماذا هذا التخوف؟ لماذا هذا التهويل؟ ولماذا هذا التخوف؟

قيل إن هذه الميزانية هي تركيع للضعيف وللطبقة المتوسطة، والموت البطيء للفقير.

لابد أن نتحمل كلنا المسؤولية لهذه الأزمة، ولابد من تظافر الجهود من الجميع ـ قيادة وشعبا ـ لتشخيص هذه الأزمة، مع معالجة الوضع، فرفع الضرائب والرسوم ضروري، مقابل عدم التبذير والاستهلاك المفرط للمواد الأولية، وكل ذلك مبني على الرقابة الصارمة للأموال والمحاسبة والعقاب الصارم.

هذه الزيادات في الميزانية والقانون المالي هي تدابير اقتصادية وعقلانية، في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها العالم بأسره؛ وبلادنا لابد أن تتحمل ذلك وتواجه تداعيات هذه الأزمة بهدوء ووحدة الرأي.

لابد من توجيه الدعم للمستحقين دون غيرهم، أما المواطنون الأغنياء الذين يملكون مؤسسات وأرباب المال فعليهم واجب وطني لدعم صناديق وبنوك الجزائر، بدلا من اللجوء لصناديق (FMI) والمشاركة في التنمية الاجتماعية.

لا ننسى أن شعبنا يستفيد من الخدمات مجانا، في التعليم والصحة والسكن... مع الدعم لبعض المواد الأساسية.

لابد من السير بخطى ثابتة، بالاستثمارات الوطنية والخاصة وهذا لخلق وبعث الثروات في البلاد وتأمين الاقتصاد الوطني.

ختاما، نحيي ونهنئ الدبلوماسية الجزائرية بنجاحها في (OPEC) وكل الفضل يرجع للإرادة والمساعي الحثيثة للسيد رئيس الجمهورية.

وفي الأخير، أوجه سؤالي للسيد وزير المالية...

السيد الرئيس: يوجه لاحقا، شكرا للسيد عمار ملاح؛ الكلمة الآن للسيد إبراهيم مزياني.

السيد إبراهيم مزياني: شكرا سيدي الرئيس.

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم، أزول فلاون.

سأحاول من هذا المنبر أن أعطي الرأي الآخر، الآراء والرأي الآخر.

ها نحن نناقش قانون المالية لسنة 2017 والذي يعد

كسابقيه، قانون المالية 2016 وقانون المالية التكميلي 2015، بمثابة حرب شاملة انتهجتها الحكومة ضد الشعب الجزائري، كأن الشعب الجزائري هو المسؤول عن هذه الأزمة وعليه أن يتحمل وحده هذه المسؤولية، بينما الحقيقة هو أن الشعب لا مسؤولية له والمسؤول الوحيد هي السياسات الفاشلة، المنتهجة من طرف الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال إلى غاية اليوم.

فنحن في جبهة القوى الإشتراكية، حذرنا مرارا وتكرارا من هذه الوضعية؛ وقد أكدنا في كل مرة أتيحت لنا الفرصة، أن التسيير الأحادي والديكتاتوري لشؤون البلاد سيوصلنا إلى كوارث أخرى، كما وصلنا إليها في السنوات الماضية أين دفع ثمنها الشعب الجزائري وكادت أن تؤدي إلى انهيار الدولة الجزائرية التي ضحى من أجلها مليون ونصف مليون شهيد؛ فها نحن، وأخيرا، تعترف الحكومة بوجود أزمة اقتصادية خطيرة تهز البلاد وتعترف بانتهاجها لسياسة التقشف، بينما بالعودة إلى الوراء بسنتين فقط، أي في 2014 و 2015، رفضت الحكومة استعمال عبارة أزمة وتقشف وفضلت استعمال عبارة ترشيد النفقات وعبارات أخرى لطيفة، كأن الحل لتفادي الأزمة هو في تغيير العبارات وليس في اتخاذ الإجراءات.

وأكثر من ذلك، ففي 2013 قام الوزير الأول بزيارات مراطونية عبر الولايات، وزع فيها أموال الخزينة بطريقة عشوائية، في إطار حملة انتخابية مسبقة، دون أي مراقبة، من أجل هدف واحد ووحيد، وهو العهدة الرابعة، للمواصلة في سياسة نهب أموال الشعب واستنزاف ثرواته، دون التفكير ولو للحظة في مستقبله. فحتى اليوم، وفي الخطابات الرسمية، لا نجد أي اعتراف من طرف الحكومة بمسؤولياتها في هذه الأزمة، بل ـ حسبهم ـ المسؤولية تقع على عاتق المحروقات وانخفاض أسعارها في الأسواق الدولية، بينما الحقيقة عكس ذلك، فكما سبق الإشارة إليه، فالمسؤولية تتحملها السياسات الفاشلة للحكومات المتعاقبة، فرغم وصول أسعار المحروقات إلى مستويات قياسية في الأسواق الدولية وما انجر عنه من مداخيل بمئات مليارات الدولارات في خزينة الدولة، إلا أنه لم نتمكن من إخراج اقتصادنا ولو بنسبة رمزية من تبعيته للمحروقات، هذا يؤكد الفشل الذريع في تسيير شؤون البلاد، وهذا ما يؤكد أيضا انعدام أية استراتيجية، ولو على المدى القريب، لتسيير شؤون بلادنا، وهو ما يشكل خطرا حقيقيا على مستقبله، فكيف يمكن أن نثق في حكومة لم تتنبأ بانخفاض أسعار المحروقات؟ رغم أن العام والخاص يعلم أن أسعار المحروقات متذبذبة والجزائر سبق أن عانت من هذه الوضعية في 1986! وأكثر من ذلك، فهذه الأسعار لا تتحكم فيها الجزائر وليس لها أي تأثير ولو رمزي، بل تتحكم فيها دول أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية والعربية السعودية، وبذلك فالنظام الجزائري، بمختلف حكوماته، قد وضع مستقبل بلادنا وأبنائنا تحت رحمة هذه الدول، وبهذا فالخطر على وطننا لم يأت أبدا من انخفاض أسعار المحروقات، بل من التسيير الكارثي لهذه الحكومات، فبسياستهم هذه لم يبق للشعب الجزائري اليوم سوى الدعاء ليلا ونهارا من أجل ارتفاع أسعار المحروقات.

فكيف نثق في حكومات لم تتمكن من تنويع اقتصادنا خلال العديد من السنوات بأسعار محروقات جنونية، أن تقوم به خلال ثلاث سنوات بسعر البترول الذي لا يتجاوز 50 دولارا في أحسن الأحوال؟

فاليوم الحكومة قررت ـ كما سبق الإشارة ـ إليه أن تشن حربا شاملة ضد المواطن البسيط، لتحميله تبعات الأزمة، وذلك بالزيادات في الضرائب والرسوم والرفع من أسعار المواد الاستهلاكية، ومع الاستعمال الواسع، وكذا تخفيض قيمة الدينار الذي له تأثير مباشر على القدرة الشرائية للمواطن؛ وفي نفس الوقت، تواصل في إعطاء كل الامتيازات لبارونات التهريب وأشباه الباترونة، الذين يستفيدون من كل التسهيلات، دون أي مقابل. وأكثر من ذلك فاليوم يتجرؤون للكلام في القنوات التلفزيونية، ليطالبوا بسن التقاعد 65 سنة ويطالبوا بالتخلي عن سياسة الدعم لبعض المواد الاستهلاكية رغم قلتها، أي هم في ظل البحبوحة المالية أصبحوا ملياردريات واليوم وبذهاب البحبوحة حسدوا المواطن البسيط المسكين حتى في خبزة وكيس حليب!!

فكل ما تقترحه الحكومة لا يمكن أن يشكل حلا لهذه الأزمة، لأنها حلول ترقيعية، وأكثر من ذلك فهي تذهب في اتجاه واحد وهو الضغط ثم الضغط على المواطن، بينما إذا كانت فعلا الوضعية تتطلب تضحيات، فيجب أن تأتي بالدرجة الأولى ممن استفادوا من سنوات البحبوحة المالية الذين وصلوا بفضلها إلى درجة الملياردريات. فالحل ليس

في هذه التفاهات الوزارية المتمثلة في اقتراح دفع الوزراء 10٪ من رواتبهم للخزينة، أو أن يجتهد بعضهم للمطالبة من النساء العاملات بدفع رواتبهن بحجة أن أزواجهن يعملون، بل الحل في عمل الحكومة، من أجل تحصيل 11393 مليار دينار، أي ما يتجاوز 105 مليار دولار من الضريبة غير المحصلة والذي أكدته إحدى مؤسسات الدولة وهو مجلس المحاسبة في تقريره حول قانون ضبط الميزانية لسنة 2014، وأنا متأكد أن المبلغ الحقيقي يتجاوز 3 أو 4 مرات هذا المبلغ!! الحل هو في شن حرب حقيقية، ليس ضد المواطن، بل ضد الرشوة، المحسوبية، الاقتصاد الموازي الذي يعد سرطان الاقتصاد الوطني، ضد كل من نهب أموال الدولة وضد كل من قام بتحويل العملة الصعبة عبر تضخيم الفواتير التي تمثل مليارات الدولارات، ضد كل من تسبب في فضائح وقضايا الفساد، كالطريق السيار شرق ـ غرب، سوناطراك 1 و 2، الخليفة بنك...

السيد الرئيس: شكرا للسيد إبراهيم مزياني؛ الكلمة الآن للسيد عبد القادر بن سالم.

السيد عبد القادر بن سالم: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء،

السادة زملائي، أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن الحديث عن قانون المالية كما ذهب في ذلك زملائي، لسنة 2017 يأتي في سياق خاص، سياق تداخلت فيه إحداثيات كثيرة وتفاعلات دولية، ليس بمقدور أية دولة أو منظومات اقتصادية التحكم في عواقبها، هي هزات يعرفها العالم وسيعرفها واللبيب من يتحكم في مفاصل هذه الأزمة أو يحاول. ولأن الجزائر دولة نفطية وعضو في منظمة النفط، فإن اقتصادها قدر عليه أن يسير وفق منطق هذه الأسواق التي تترنح أسعارها صعودا ونزولا. إن عليها، أقصد الجزائر، أن تتعايش مع هذه الأوضاع، وقد فعلت، سواء أيام ارتفاع الأسعار أو انخفاضها، فقد سددت الجزائر مديونيتها بحرص شديد ومتابعة من قبل السيد رئيس الجمهورية وفتحت آلاف مناصب الشغل للجزائريين وعشرات مراكز التكوين والجامعات وكثير غيرها، إضافة إلى الاحتياطي المحترم، غير أنه ـ وكما سبقت الإشارة ـ لا يمكن التحكم في آليات سوق النفط ومخلفاتها.

السيد الرئيس، لعل وضعا كهذا من شأنه أن يضعنا أمام أمر واقع، وجب التعامل معه بهدوء، وبعيدا عن الضجيج والمزايدات، وكأن الأمر يعني الجزائر وحدها.

إن على القوى السياسية في البلاد تفهم هذا الوضع والمساهمة في إيجاد حلول، بحيث كلنا معنيون حيال مواطنينا، ولا نشك لحظة واحدة في جهود الدولة الجزائرية، ومن خلالها السيد رئيس الجمهورية، في جعل المواطن يدفع وحده فاتورة هذه الأوضاع كما يحلو للبعض الترويج.

السيد الرئيس، في مثل هذه الأوضاع الاقتصادية المتقلبة، يجب وضع آليات مدروسة تكون أساسا لبدائل، والجزائر تتوفر عليها، لا محالة، وقد رأيت بعضها في الآتي:

ـ العودة إلى الأرض وبتفكير جديد ودراسة متأنية وترشيد فعال.

ـ إستحداث آليات جديدة للاستثمار وخلق ثقافة في هذا المضمار والتفريق بين الجاد والمتهاون.

ـ متابعة هؤلاء الذين تحصلوا على القروض والأراضي ولا نية لهم في العمل حتى أصبحوا يقولون ذلك جهارا مما أحبط همم المخلصين.

ـ تخفيف الإجراءات الإدارية في المضمار المذكور، خاصة في الجنوب، ثم ترشيد الإنفاق العمومي.

ـ تسهيل الإجراءات في مجال التحصيل الضريبي وإعادة تأهيل السياحة في الجنوب بآليات وتفكير استثماري جديد.

سيدي الرئيس، لا نختلف جميعا في أن قانون المالية لسنة 2017 جاء في ظروف عالمية صعبة، والاعتماد على مداخيل البترول، في غياب بدائل عملية، من شأنه خلق متاعب للخزينة وللمواطن على السواء، الشيء الذي يدعونا جميعا إلى التجند على الجبهات الداخلية للتخفيف من الأزمة.

في الأخير، بودي سيدي الوزير، أن أطرح عليكم ما يلي:

1ـ لقد توقعتم أسعار البترول للثلاث سنوات القادمة وبنيتم عليها العجز خلال هذه المدة ولم ترسموا توقعات

المداخيل البديلة والمفترض التحكم فيها في مجالات الاستثمار وفتح الأسواق والتحصيل الضريبي.

2ـ هل هناك إجراءات تقنية، عملية، تضامنية مع الفئات الهشة، في ضوء هذه الهزة، كإحصائهم بطريقة موضوعية؟

في الختام، نحن ندرك جميعا أن تضامن الشعب الجزائري كان ولا يزال، وعبر التاريخ نموذجا يحتذى، تجلى ذلك أيام الشدائد والأحزان وحتى الأفراح؛ وعطفا على ذلك فإننا اليوم أكثر من أي وقت مضى، في حاجة ملحة إلى تلاحم كل القوى تضامنا مع ضعفائنا بانتهاج سياسة طارئة.

وقبل إنهاء هذه المداخلة، أستغل الفرصة، لأرفع انشغالا حملني إياه سكان حي بأكمله بدائرة القنادسة، ولاية بشار، إلى السيدين وزير المالية ووزير التربية تحديدا، وهو رفع التجميد عن ستة أقسام ابتدائية بحي القصر الجديد، سجلت العملية وأختيرت الأرضية وسيعاني أطفالها أصحاب الست سنوات مع بداية الموسم القادم مشاكل، شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر بن سالم؛ الكلمة الآن للسيد غازي جابري.

السيد غازي جابري: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بمناسبة المولد النبوي الشريف وعيد ذوي الاحتياجات الخاصة، أتقدم بالتهاني الحارة إلى كافة الشعب الجزائري.

سيدي الرئيس، في البداية أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المالية، رئيسا ومكتبا وأعضاء، وإلى معالي وزير المالية ومرافقيه على الجهود التي بذلت من أجل إعداد هذا المشروع، المعروض علينا للنقاش، والذي حمل في طياته مبالغ مالية معتبرة، شملت كل القطاعات الوزارية والذي جاء في ظروف صعبة جدا على المستوى المحلي والدولي، بسبب تدهور أسعار النفط، وذلك من أجل الحفاظ على التوازنات الاقتصادية؛ لذا سأقتصر في تدخلي على بعض الملاحظات العامة وسأطرح انشغالات تهم ولاية بشار.

سيدي الوزير، لقد خصصت الدولة، ممثلة في فخامة رئيس الجمهورية، هذه المبالغ، قصد إحداث إنعاش اقتصادي وتنمية شاملة وحقيقية، ليرفع الغبن عن المواطن؛ وفي رأيي ـ سيدي الوزير ـ لن يتحقق إلا بالتوزيع العادل بين ولايات الوطن، حسب حجم واحتياجات كل ولاية، فما يقع من احتجاجات وأعمال شغب، ونحن نرفضها، لدليل على انعدام العدالة، حيث أصبح لا يستجاب لانشغالات المواطن إلا بالاحتجاجات.

ولتجنب مثل هذه التصرفات السلبية، يجب تفعيل الآليات التي تجعل المال العام وسيلة للتنمية وليس وسيلة للتبذير والنهب وتمويل الصفقات والمشاريع الوهمية أو المشاريع التي ليست لها أولوية، مثلما هو موجود في مشروع سهل العبادلة وقد وجهت رسالة إلى معالي وزير الفلاحة، طلبت منه بعث لجنة تحقيق، قصد الوقوف على بعض التحفظات للنهوض بقطاع الفلاحة الذي يعد الطاقة البديلة.

سيدي الرئيس، كيف نفسر التأخر المسجل في جل بلديات الوطن، وعلى سبيل المثال قرية أم الضرابين، ببلدية عرق فراج التعويضية لقرية قير لطفي؟ حيث تعيش أحياؤها أوضاعا يرثى لها، وهذا بسبب البيروقراطية التي أضحت عنوانا، لمديرية السكن والعمران بالولاية، بحيث لم يعط مديرها ولو ساعة من وقته الواسع لمتابعة الأشغال بها، إضافة إلى التأخر الواضح في برنامج سكنات ديوان الترقية والتسيير العقاري بالولاية، دون الإغفال عن التهيئة التي كشفت الأمطار عن عيوب المسؤولين عن هذا القطاع.

سيدي الوزير، نتساءل عن مصير المال العام تحت تسميات مختلفة؟

سياسة القروض تبدو غير واضحة وفيها تلاعبات بالمال العام، ومنه يتطلب إجراءات صارمة وشجاعة، والتي أفرغت الخزينة العمومية، ناهيك عن التحايل للحصول على المال العام بمسميات كثيرة، هذا باسم الاستثمار وذلك باسم القروض والآخر باسم الدعم وغيرها.

شكرا للجميع على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد غازي جابري؛ الكلمة الآن للسيد مليك خذيري.

السيد مليك خذيري: شكرا سيدي الرئيس المحترم؛ بداية، بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس، في ظل الأزمة الاقتصادية التي يعيشها العالم بأسره وليس إلا الجزائر، هناك العديد من الدول الكبرى ومنذ مدة وهي تعيش في عجز اقتصادي، ولكن بفضل العمل والمثابرة استطاعت التأقلم والتعايش مع هذه الأزمة، ونحن مقبلون اليوم على هذا الوضع، نحن مطالبون، أكثر من أي وقت مضى، أن نكون متضامنين وكذا وجب علينا مراجعة كل السبل التي تؤدي إلى إنعاش وتقوية الخزينة العمومية، ومن بين هذه السبل الاستخلاص الجبائي، حيث يجب على الوزارة المعنية العمل دون هوادة لتحصيل الأموال التي هي قيد الاستخلاص أو مازالت لم تستخلص بعد.

ـ إعادة النظر في آلية المراقبين وتوفير الظروف الجيدة، من خلال وضع تحفيزات أكثر في العمل الضريبي.

ـ إدماج مصالح البلدية في عملية الاستخلاص الضريبي، لأنها أكثر علما بالتجار الصغار وذلك لمحاربة التجارة الموازية.

ـ خلق بنك معلومات وطني لأملاك الدولة وإحصاؤها وطنيا وإعادة النظر في قيمتها المالية، حيث لا يمكن، ونحن في هذه الظروف الحرجة، التخلي عنها وبمبالغ زهيدة.

ـ إتمام كل المشاريع التي هي قيد الإنجاز والاستفادة منها وهذا كله سيلعب دورا هاما في سد العجز في الميزانية وكذا ارتفاع الأسعار والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن.

ـ تعميم استعمال الرقم الجبائي الذي سيحدد رقم أعمال كل المتعاملين الاقتصاديين مهما كان وزنهم.

ـ التعجيل بفتح مكاتب الصرف لمكافحة التهرب الضريبي.

ـ العمل على الاحتفاظ على المؤسسات العمومية والخاصة منها، ودعم المؤسسات التي تعيش صعوبة مالية، لأن غلقها يؤرق الوضعية الاقتصادية للبلاد.

ـ إعادة النظر في المنظومة البنكية وتكييفها مع مستجدات الوضع الاقتصادي الحالي.

ـ تفعيل الدور الرقابي المباشر على القطاع البنكي.

إضافة إلى كل ما قيل، سيدي الرئيس، يجب عدم تهويل الأمور، لأنها أمور عادية، تعالج بالحكمة وبالعمل وأنه لكل داء دواء، لأن الجزائر تعج بالكوادر ونستطيع أن نمر بالسفينة إلى بر الأمان، والتحصيل الضريبي يجب أن يأخذ الأهمية الإعلامية البالغة وذلك من خلال الحث والعمل على إنشاء برامج توعوية لدفع المتعامل الاقتصادي لتسديد الضريبة، لأنها تعد أكثر منها واجبا وطنيا والجزائر هي بلد الجميع وتضامننا في هكذا ظرف، هو وحده يجعلنا في منأى عن كل المشاكل، خاصة الاجتماعية منها.

وأخيرا، أقول وبكل قوة، لا خوف على الجزائر التي يقودها المجاهد العظيم، فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، بحكمته وخبرته ولا خوف على وضعيتنا الاقتصادية وكما يقال «رب ضارة نافعة» العمل والعمل والكد وحدهما هما اللذان سيؤديان بنا إلى بر الأمان، شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مليك خذيري؛ نتوقف عند هذا الحد ونستكمل النقاش العام في جلسة الغد، حيث سنستمع إلى الزملاء الذين لم يمكنوا من أخذ الكلمة وكذلك إلى تدخلات السادة رؤساء المجموعات البرلمانية.

شكرا لكم جميعا والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الرابعة والدقيقة الخمسين مساء

الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الأربعاء 6 ربيع الثاني 1438
الموافق 4 جانفي 2017

رقم الإيداع القانوني: 99-457 ـــ ISSN 1112- 2587